اقتصاديات النقود والبنوك

دكتور

حسين عبد العزيز حسين

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
وعميد كلية التجارة جامعة
الزقازيق ببنها الأسبق

الطبعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

وما أوتيتم من العلم إلا قليلا

صدق الله العظيم

مقدمــــة

تمثل دراسة اقتصاديات النقود أهمية كبيرة ، لما للنقود من تأثير هام على النشاط الاقتصادى الوطنى والدولى . وتتأثر النقود بالنشاط المصرفى وبما يؤديه البنك المركزى من وظائف ورقابة على عرض النقود والائتمان للتأثير على النشاط الاقتصادى .

فالنقود وان كانت تقوم بدور قياس القيمة ودور الوسيط فى التبادل ، فتحرر نتيجة لذلك الاقتصاد القومى من مصاعب المقايضة ، وتعمل على ايجاد جهاز الثمن بما لهذا من أهمية بالغة ، الا أن دورها لا يقتصر على ذلك . فهى ليست حيادية فى الحياة الاقتصادية ، بل تعتبر النقود كذلك مستودعا للقيمة ، تقوم بتخزين الثروة وتحويلها بين الفترات الزمنية ، بما يؤثر على مستويات الادخار والاستثمار ، وبالتالى على مستوى النشاط الاقتصادى . ويأتى هنا الدور الحيوى للبنوك والبنك المركزى ، فلا يمكن تجاهل أثر السياسات النقدية كأدوات هامة ضمن أدوات الاستقرار والنمو الفعالة .

ويتم دراسة هذا الموضوع الهام فى هذا الكتاب الذى نتناوله فى ثلاثة أبواب رئيسية ، يتعلق أولها بالنقود من حيث مفهومها ووظائفها وأنواعها ونظمها وقيمتها . ويتعلق الباب الثانى بالمؤسسات المصرفية والبنوك المركزية فيبين أنشطتها ودورها فى خلق النقود واصدارها وما تقوم به من سياسات نقدية . ويتناول

الباب الثالث النظريات النقدية التى تستعرض تطور الفكر الاقتصادى فيما للنقود من أثر على المتغيرات الاقتصادية الهامة ٠

وتعتبر معلومات هذا الكتاب أساسية يتعين أن يلم بها الدارس للعلوم التجارية ، وان كان يلزم التعمق فيها للدارس المتخصص فى مجال الاقتصاد ٠

واذ نقدم هذا الكتاب كلبنة متواضعة فى مجال معرفة علم الاقتصاد نأمل أن يحقق الهدف المستهدف من اعداده خدمة لطالب المعرفة العربى ٠

والله ولى التوفيق والهادى الى سبيل الرشاد ٠

المؤلف

البـــــاب الأول

النقـــــود

يتم تناول موضوعات هذا الباب فى أربع فصول :

الفصل الأول : مفهوم ووظائف النقود .

الفصل الثانى : أنواع النقـــود .

الفصل الثالث : النظـــم النقدية .

الفصل الرابـع : قيمة النقود والأرقام القياسية للأسعار .

الفصل الأول

مفهوم ووظائف النقود

أهمية دراسة اقتصاديات النقود :

تهتم دراسة اقتصاديات النقود بالتعرف على طبيعة ووظائف ودور النقود فى النظام الاقتصادى . فالنقود تؤثر على النشاط الاقتصادى بمفهومه الواسع ، بما يمثله من مستوى للانتاج والتوظف والأسعار ، وبما يربط بين الاقتصاد الوطنى وبقية دول العالم من علاقات اقتصادية دولية . وتتأثر الكمية الكلية للنقود والائتمان بنشاط البنوك والمؤسسات التمويلية التى تتعامل بالنقود ، وبما تؤديه البنوك المركزية من وظائف ورقابة على عرض النقود والائتمان للتأثير على النشاط الاقتصادى .

فدراسة اقتصاديات النقود هى فى الحقيقة دراسة لعلم الاقتصاد . فكافة المتغيرات الاقتصادية الكلية لها جوانبها الحقيقية وجوانبها النقدية ، فالدخل يعبر عنه بالنقود ، والثروة يحتفظ بها – فى أهم صورها – النقود . فدراسة الدخل القومى فى كيفية تحديده ، وفى أسباب تقلباته وفى اتجاهات نموه كلها دراسة لعوامل نقدية تؤثر فيه وتتأثر به ، ودراسة مستوى التوظف وأسباب تقلباته هى أيضاً دراسة لعوامل نقدية . وان كان هذا لا يجعلنا نتجاهل

أهمية الجوانب والعوامل الحقيقية التى تلعب دورها فى تحديد هذه المتغيرات ، والتأثير فى العلاقات الاقتصادية . كما لا نستطيع أن نقلل من ضرورة التفرقة بين الجوانب الحقيقية والجوانب النقدية للظواهر الاقتصادية المختلفة . فدراسة الأجر الحقيقى قد تكون لازمة لسبب معين عن دراسة الأجر النقدى ، ودراسة الدخل القومى الحقيقى قد تكون ضرورية لاستبعاد أثر التغير فى الأسعار على الدخل القومى النقدى . وكل هذه اعتبارات لها وزنها ، ولكنها لا تتعارض مع قولنا أننا لا نستطيع أن نقلل من وزن النقود وخطرها فى المجتمع الاقتصادى الحديث ، فقد مر الوقت الذى كان يرى فيه الاقتصاديون أن النقود ما هى إلا قناع يخفى وراءه حقيقة واضحة وعلاقة ثابتة . وان ما علينا الا أن ننزع هذا القناع لندرس العلاقات الاقتصادية الحقيقية كما تبدو فى واقعها تحت هذا القناع . ولم تعد دراسة نظرية النقود والتحليل النقدى قاصرة على دراسة مجردة للعوامل التى تكمن خلف مستويات الأسعار فى تقلباتها بعد أن آمن كثير من الاقتصاديين بأن كل فرع من فروع الاقتصاد له جوانبه النقدية ، التى تؤثر فيه تأثيرا حقيقيا لا تأثيرا ظاهريا (*) .

(*) فؤاد هاشم عوض (دكتور) — اقتصاديات النقود والتوازن النقدى دار النهضة العربية — القاهرة — ١٩٧٦ — ص ٣ : ٤ .

ويظهر دور النقود فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، فيقص لنا التاريخ الاقتصادى الدور الكبير الذى لعبته دوليا قاعدة الذهب طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . فكانت السند القوى فى تأمين وازدهار التجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال ونمو الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة من ناحية ، واستنزاف ثروات وموارد الاقتصاديات المتخلفة من ناحية أخرى . ثم ما حدث بعد ذلك من تقلبات فى أسعار الصرف بين نقود مختلف الدول وانهيار فى الأسعار والدخل خلال الكساد الكبير فى الثلاثينات ، ومحاولات للاصلاح النقدى خلال الحرب العالمية الثانية ، تمخضت عن انشاء صندوق النقد الدولى ، وما صاحب ذلك من علو فى شأن الدولار وتأثيره البارز فى الاقتصاد العالمى ، بسيطرة ما سمى بقاعدة الصرف بالدولار . ثم ما شهدته فترة الستينات من انتعاش لعملات أخرى وصراعها مع الدولار الى أن أعلن فى أوائل السبعينات عدم قابلية الدولار للتحويل الى ذهب . هذه التطورات الدولية النقدية لها علاقات مباشرة أحيانا فى اتجاه السبب ، وأحيانا فى اتجاه النتيجة مع ما حدث من تطورات فى مستوى النشاط الاقتصادى لمختلف الدول من نواحى التوظف ، الدخل القومى ، مستوى الأسعار ، توزيع وانتقال الثروة ... الخ .

فالنقود فى الحياة الاقتصادية ليست حيادية ، تقوم بمجرد دور قياس القيمة ودور الوسيط فى التبادل ، فتجنب الاقتصاد القومى من مصاعب المقايضة ، وتعمل على قيام جهاز الثمن ، بما له من دور فى موائمة الانتاج طبقا لرغبات أفراد المجتمع التى يتم التعبير عنها من خلال مشترياتهم ، فيتم تعظيم استغلال الموارد ، وتحسن توزيعها وتخصيصها بين الاستخدامات المختلفة . ورغم الأهمية الحيوية لهذا الدور ، الا أن النقود تقوم أكثر من ذلك بدور مستودع للقيمة ، فتمكن من تخزين الثروة وتحويلها بين الفترات الزمنية ، بما يؤثر على مستويات الادخار والاستثمار وبالتالى على مستوى النشاط الاقتصادى . ويقوم بدور حيوى هنا البنوك والمؤسسات التمويلية والبنوك المركزية ، فلا يمكن تجاهل أثر السياسات النقدية كأدوات هامة ضمن أدوات الاستقرار والنمو الفعالة .

وقد مر الفكر الاقتصادى بخصوص أهمية النقود والسياسات النقدية - كمحددات لمستوى النشاط الاقتصادى - عبر عدة مراحل متفاوتة خلال العقود القليلة الأخيرة (*) .

(*) Thomas F. Cargill, Money, The Financial System and Monetary Policy, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, USA, 1979, pp. 2:4.

- فمن قبل سنة ١٩٢٩ كانت تعتبر التغيرات فى عرض النقود والسياسات النقدية من الأهمية بمكان فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى •

- ثم تغير الفكر خلال الفترة من ١٩٣٠ الى ١٩٦٠ عندما نظر الى النقود والسياسة النقدية كاعتبارات غير هامة نسبيا فى فهم النشاط الاقتصادى والاجراءات التى تتبع لتحقيق الاستقرار الاقتصادى •

- ومن بعد سنة ١٩٦٠ عاد الفكر مرة أخرى الى النظر الى النقود والسياسة النقدية كمحددات هامة لمستوى النشاط الاقتصادى •

فمن قبل الكساد العالمى فى الثلاثينات سيطر الفكر الذى يعتبر الاقتصاديات النقدية الأساس الضرورى لفهم العلاقات الاقتصادية الكلية فيما بين العمالة ، الانتاج ، الأسعار وميزان المدفوعات • وكانت تعتبر نظرية كمية النقود Quantity Theory of Money المدخل المقبول على نطاق واسع فى الاقتصاديات النقدية • فلم تكن هذه النظرية مجرد قواعد عن كيفية تأثير النقود على الاقتصاد ، أو مجرد مبادئ عن كيفية ادارة البنك المركزى لعملية عرض النقود فى الاقتصاد ، ولكن كانت على درجة أكثر أهمية من هذا وذاك بما تمثله من فكر معين حول طبيعة النظام الاقتصادى

الذى يفترض فيه :ـ

- استقرار نظام السوق : فطالما يمكن الحفاظ على شروط التنافس ، يستطيع نظام السوق أن يحقق النتائج المرغوبة فيما يتعلق بالتوجيه الأمثل للموارد وتحقيق التوظف الكامل .

- محدودية دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى : فيقتصر دور الحكومة على اقامة القوانين اللازمة لحماية الملكية الفردية ، وتحمل مسئولية توفير اطار نقدى مستقر . فتوضح نظرية كمية النقود كيفية سير النظام الاقتصادى ، وتشرح الدور السليم المعين للحكومة فى الحياة الاقتصادية .

وبحدوث الكساد العالمى الكبير وما حققته البنوك المركزية من فشل ذريع فى منع التدهور الاقتصادى ، وعدم القدرة على حث الاقتصاد وكبح جماح الانهيار خلال الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ ، تغير الفكر واتجه الى الاعتقاد بعدم فاعلية السياسة النقدية فى محاربة الكساد ، وامتد الى أكثر من ذلك باتهام نظام تلقائية السوق بأنه نظام لم يعد مناسبا . فقد ظهر النموذج الكينزى فى سنة ١٩٣٦ بنشر كتاب اللورد كينز " النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود " الذى أوضح كيف يمكن لنظام السوق تحقيق التوازن المقترن بقدر كبير من عدم التوظف ... وأعتبر النقود متغيرا غير هاما نسبيا فى تحريك النشاط

الاقتصادى ، على حين أعتبر السياسة المالية الأداة الفعالة الوحيدة لتحقيق الاستقرار والعمالة الكاملة ، والتى يمكن أن تجنب الاقتصاد أخطار الكساد .

واستمر الفكر على هذا الاعتقاد حتى أوائل الستينات ، حيث كانت قد ظهرت العديد من الاضافات النظرية والتطبيقية الهامة التى تقدم البراهين على عدم نضج الفكر الذى يقلل من أهمية النقود . وقد دعم من ذلك عدم المقدرة الواضحة للأدوات الكينزية على التعامل بفاعلية مع التضخم الذى حدث فى الولايات المتحدة ودول أخرى . فعاد الفكر الى الأخذ مرة أخرى بأهمية النقود ، ولكن فى ثوب مختلف عما كان سائدا قبل الثلاثينات . فمن الطبيعى أن تكون الأفكار الجارية عن النقود والسياسة النقدية أكثر تعقيدا عما كانت عليه من قبل ، بما يعكس جزئيا تقدم علم الاقتصاد عن ذى قبل ، وتغير طبيعة النظام الاقتصادى الذى يحيط بنا .

نشـأة النقود :

لم تكن هناك حاجة للنقود فى المجتمعات البدائية التى تعيش على الاكتفاء الذاتى ، حيث يقوم الفرد أو أفراد الجماعة بانتاج كافة ما تحتاج اليه من سلع متواضعة تقابل حاجتها من

الطعام والملبس والمسكن . فالثمار يتم التقاطها من فوق الأشجار ، واللحوم والكساء يتم الحصول عليه من صيد الحيوانات البرية وصيد الأسماك ، والمسكن متاح بما يتيسر من مغارات أو أغصان وأخشاب يتم الحصول عليها من الأشجار المتاحة . فالحاجات المطلوبة يمكن أن يوفرها الفرد بنفسه أو بالتعاون مع بعض أقرانه . وبتعرف الانسان لنشاط الرعى ثم نشاط الزراعة أمكنه تلبية احتياجات أكثر فأكثر ، ولكن عاشت المجتمعات البدائية فترات طويلة من الزمن تعتمد على نفسها فى تلبية ما تحتاج اليه دون حاجة للتبادل مع الغير . فحاجة هذه المجتمعات من النقود محدودة طالما أن العزلة وتواضع الحاجات هو الطابع المسيطر .

وبتطور فنون الانتاج ، وتعدد الأنشطة ، بدأ الفرد فى تخصيص كامل وقته فى نشاط معين ، محققا ما يزيد عن حاجته من سلع هذا النشاط . فظهرت الحاجة الى التبادل مع الغير ، لكى يبيع الفرد فائض انتاجه الى غيره من أفراد المجتمع ، ويحصل مقابل ذلك على ما يحتاج اليه من سلع أخرى ، تمثل ما يزيد من انتاج الغير بعد تلبية احتياجاتهم منها . ويعنى ظهور الحاجة الى المقايضة ، ظهور الحاجة الى التبادل المباشر لسلعتى الفردين طرفى التبادل . فيعتبر كل فرد فى نفس الوقت بائع لسلعته ومشتر لسلعة الفرد الآخر ، فتتم بالنسبة لكل من صفقتى البيع والشراء فى

آن واحد Single act فيتم هنا تبادل السلع والخدمات مقابل السلع والخدمات .

وليس بخاف ما يعترى المقايضة من مصاعب معقدة ، من النادر أن تخلو منها أى صفقة من الصفقات . ويمكن تلخيص هذه المصاعب فيما يلى :

١ ـ صعوبة توفر التوافق المزدوج بين الرغبات : يشترط لعقد صفقة المقايضة أن يقدم كل فرد (من طرفى الصفقة) السلعة أو الخدمة المعنية التى يرغبها الفرد الآخر Double Coincide-nce of wants فاذا كان عندنا فردين أ ، ب يريد أ أن يبيع ما يفيض عن انتاجه من الأرز ، ويشترى ما يحتاج اليه من البرتقال ، فلا بد أن يبحث عن فرد آخر يكون على استعداد لكى يبيع برتقال ، وفى حاجة الى شراء أرز . فاذا كان هذا الفرد هو ب ، تمت الصفقة بينهما نظرا لتوفر التوافق المزدوج بين رغبتى أ ، ب كما هو واضح فى الحالة (١) التالية :

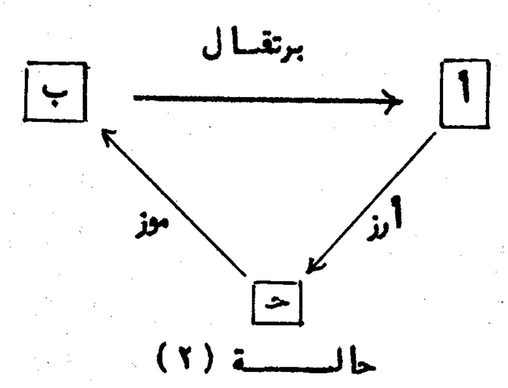
أ ← أرز ← ب

أ → برتقال → ب

حالة (١)

علما بأنه يشترط هنا أن يوافق كلا من أ ، ب على أن كميتى الأرز والبرتقال محل المقايضة متساويتان فى القيمة ، وأن السلعتان هما المطلوبتان من حيث النوع والجودة .

أما اذا كان ب لا يرغب فى شراء أرز مقابل مقايضة البرتقال ، بل يرغب فى الحصول على موز ، يكون هنا من اللازم البحث عن شخص ثالث (حـ) يريد بيع الموز مقابل الحصول على أرز . فيحصل أ على البرتقال ، ويحصل ب على الموز ، ويحصل حـ على الأرز ، وتتم المقايضة بين الأفراد الثلاثة كما هو واضح فى الحالة (٢) التالية :



حالة (٢)

ومن السهل أن ندرك أن ترتيب هذه الحالة لكى تتم بهذا الشكل بين أفراد ثلاثة ليس بالأمر الهين فما بالنا اذا تطلب الأمر زيادة عدد الأفراد عن ثلاثة ... وكذلك زيادة عدد السلع

عن ذلك ، فبدون شك تزداد الصورة تعقيدا . وهذا هو الحال فى الواقع الفعلى ، حيث يكثر عدد المتعاملون وعدد السلع بنوعياتها ودرجة جوداتها المتفاوتة ، بما يزيد من حدة العناء والمجهود الضائع ، والذى كان يمكن أن يوجه الى تحقيق زيادة الانتاج .

٢ ـ تعدد نسب التبادل السلعية : يتم هنا تحديد المعدل الذى يمكن عنده تبادل احدى السلع مقابل الأخرى بصورة منفصلة لكل صفقة من الصفقات ، فلا توجد فى المقايضة وحدة قياس عامة مشتركة يتم بها قياس وتحديد قيم السلع والخدمات. فعلى سبيل المثال اذا اقتصر الأمر على ثلاث سلع فقط (القمح ـ الأرز ـ البرتقال) يكون من اللازم تحديد قيمة كل سلعة منهما بوحدات السلعتان الأخرتان كالتالى :

طن القمح يساوى نصف طن أرز
أو ربع طن برتقال
، طن الأرز يساوى ٢ طن قمح
أو نصف طن برتقال
، طن البرتقال يساوى ٤ طن قمح
أو ٢ طن أرز

فمن اللازم هنا وجود معدل تبادل لكل سلعة مقيم بكمية من كميات كل من السلع الأخرى ، بما يعقد من عمليات التبادل فى أى مجتمع من المجتمعات يصل فيه عدد السلع والخدمات المتبادلة الى العديد من الآلاف . فبافتراض مجتمع فيه عدد ألف سلعة فقط ، يكون من اللازم تقدير عدد ما يقرب من نصف مليون معدل تبادل (٤٩٩٥٠٠) . ويمكن حساب عدد معدلات التبادل بالمعادلة التالية :

$$\text{عدد معدلات التبادل} = \frac{\text{عدد السلع (عدد السلع ـ ١)}}{٢}$$

وعلى الرغم من صعوبة هذا الأمر ، فانه لا يوجد علاوة على ذلك ما يضمن سيطرة معدل معين ثابت للتبادل بين سلعتين معينتين . فكل عملية مقايضة تكون محكومة بظروفها ، فتحت ضغط زيادة درجة حاجة أحد طرفى التبادل لسلعة الطرف الآخر ، قد يضطر الى قبول معدل تبادل جائر ، نظرا لصعوبة توفر التوافق المزدوج بين الرغبات ، بما يجعل الطرف الأشد حاجة لسلعة الطرف الآخر مستعد للتضحية وقبول معدل ليس فى صالحه .

ولا تقتصر على ذلك مساوئ عدم وجود وحدة عامة مشتركة يمكن بها قياس وتحديد قيم السلع والخدمات ، بل يتعذر كذلك

اجراء عملية التجميع للوصول مثلا الى رقم مجموع ما يمتلكه الفرد من أصول مختلفة ، أو التعرف على صافى أرباحه أو خسائره . ويستحيل من باب أجدى التعرف على قيمة أى متغير على مستوى الاقتصاد القومى كحجم الاستثمار أو الادخار أو الدخل القومى . فالوحدة التى تستخدم لقياس القيمة مفقودة ، وبالتالى يتعذر الحساب أو المحاسبة على المستوى الفردى أو الكلى .

٣ — صعوبة اجراء عقود الدفع الآجل واختزان القوة الشرائيـــة :
اذا كان أمر عقد الصفقات الراهنة غير ميسر فى ظل نظـــام المقايضة ، فان من الطبيعى أن يكون أكثر صعوبة فى الصفقات التى تستلزم مدفوعات تمتد عبر فترة من الزمن . فتحديـــد المدفوعات الآجلة فى صورة سلع أو خدمات معينة قد يخلـــق مشاكل بين طرفى التعاقد نتيجة للتغير الذى قد يطرأ علـــى بعض السلع لما قد تتعرض له من تلف أو هلاك أو صعوبة التخزين .

وطالما أن العديد من السلع قد يصعب اختزانه أو يفقد جزء من قيمته اذا ما اختزن ، سواء نتيجة للتعرض للتلف ، أو نتيجة لعبء تكلفة التخزين ، فانه لا يكون أمرا ميســـرا اختزان القوة الشرائية ونقلها زمنيا من فترة معينة تغيـــض

فيها الايرادات الى فترة أخرى تزيد فيها المصروفات . أو بعبارة أخرى يصعب القيام بالادخار فى فترة معينة والاستثمار فى فترة اخرى .

٤ ـ صعوبة تجزئة بعض السلع : هناك بعض السلع ذات القيمة المرتفعة بالنسبة لغيرها ، ومن يستغنى عن هذه السلع مرتفعة القيمة قد لا يكون فى حاجة للتبادل بكمية كبيرة من السلع الأرخص . فعلى سبيل المثال اذا كانت القيمة التبادلية للبقرة الواحدة بالنسبة للقمح عبارة عن بقرة واحدة تساوى ثلاث أطنان من القمح . وكان من يقايض البقرة للحصول على القمح فى حاجة فقط الى طن واحد من القمح ، فانه لا يستطيع أن يقايض ثلث البقرة للحصول فقط على ما يحتاج اليه من القمح ، لأن معنى القيام بذلك هلاك البقرة ، لأنها سلعة غير قابلة للتجزئة . وقد يضطر نتيجة لذلك الى الحصول على ٣ طن قمح بما يزيد عن حاجته ، ثم يقوم بتكرار المقايضة مع الغير لمبادلة كمية القمح التى تزيد عن حاجته بسلع أخرى قد يكون فى حاجة اليها بدرجة تزيد عن حاجته الى القمح . أو قد يضطر الى مقايضة البقرة مقابل كمية القمح التى يحتاج اليها مضافا اليها بعض كميات من سلع

أخرى لا لشيء الا من أجل أن يستكمل حقه فى عملية المقايضة ، دون أن يكون فى حاجة ملحة لهذه السلع الأخرى . وليس بخاف مـــا يترتب على ذلك من مصاعب وتبديد لجانب من سلع بعض أطـــراف التبادل .

هذه مجموعة من المصاعب التى تترتب على المقايضة ، وتجعـــل عملية التبادل عسيرة ، وتؤدى الى تبديد الوقت وضياع جانب مـــن الثروة ، وتعرقل أى تقدم فى العلاقات الاقتصادية .

ولتلافى هذه المشاكل كان ظهور ما يستخدم "كوسيط للتبـادل" بمعنى الشيء الذى لا يرغب البائع فيه فى حد ذاته ، ولكن يقبله لأنـــه يمكن أن يبادله للحصول على الأشياء الأخرى التى يرغبها . فتوظيـف "وسيط للتبادل" يسهل بدرجة كبيرة عملية التبادل . هذا الوسيط هو ما يطلق عليه "النقود" . فالنقود هى السلعة التى تعمـــل على تسهيل تبادل السلع والخدمات . وقد جاءت نشأة النقود نتيجة لمصاعب المقايضة ، ومحاولة التغلب عليها . فدائما يصدق القـول بان "الحاجة أم الاختراع" .

وظائف النقـــود :

هكذا جاءت نشأة النقود لتجنب صاعب المقايضة ، ومن ثم فان ما تقدمه النقود من وظائف ينصب فى الأساس على تلافـــى الصاعب التى تعقد من عمليات التجارة . والوظيفة الأساسية للنقـود هى تسهيل المعاملات الاقتصادية والتجارية . وتنطوى هـــذه المهمة على العديد من صور تيسير المعاملات ، بحيث تتعـــدد الوظائف التى تقدمها النقود ، ويمكن حصرها فيما يلى :

١ ـ النقود كمعيار للقيم وكوحدة للحساب :
Standard of value and Unit of account

تقوم النقود بدور المقياس (المعيار القياسى Measuring standard) الذى يقيس قيمة السلع والخدمات . فهى تقيس قيمة السلعـــة ، بوحدات (وحدات نقدية) تمثل سعر السلعة ، وهى فى قيامهـــا بهذه الوظيفة تماثل " المتر" الذى يقيس الأطوال والمسافـــات بوحدات منه على خط مستقيم . وتماثل الكيلوجرام الذى يقيـــس الأوزان بوحدات منه ، وهكذا بالنسبة لكافة المقاييس الأخـــرى . فالنقود تقوم بوظيفة مقياس القيمة ، وبالتالى تمثل وحدة للحســـاب ، بما يمكن من المقارنة بين قيم مختلف السلع والخدمات ، ويمكن اجـــراء عمليات الحساب (جمع وطرح وضرب و ... الخ) والمحاسبـــة ، والتعرف على التكاليف والأرباح والخسائر ، وتجميع قيم المفردات التى

تكون المتغيرات الكلية على مستوى الاقتصاد القومى . فيعتبر الجنيه المصرى الوحدة النقدية المستخدمة فى الحساب فى مصر ، فيعبر عن أسعار مختلف السلع والخدمات ، وتستخدم وحداته فى تسجيل البيانات المالية والمحاسبية .

وقيام النقود بهذه الوظيفة يقضى على صعوبة تعدد نسب التبادل السلعية التى تقترن بنظام المقايضة ، فيكون لكل سلعة أو خدمة نسبة تبادل واحدة ، مقاسة بوحدات النقود ، ومن ثم يمكن التعرف مباشرة على قيمة أى سلعة أو خدمة معينة بالنسبة لأى سلعة أو خدمة أخرى ، طالما أن وحدة الحساب واحدة ، بما يؤدى الى تسهيل المعاملات التجارية والاقتصادية . ومن السهل تصور استحالة الوصول الى ما وصلت اليه الانسانية حاليا من مستوى متقدم من النشاط الاقتصادى والعلاقات المتشابكة بدون وجود النقود كمعيار للقيم وكوحدة للحساب .

٢ ـ النقود كوسيط للتبادل A medium of exchange

وجود النقود كوسيط يتمتع بقبول عام فى التبادل يستبعد الحاجة الى توفر التوافق المزدوج الذى كان يشترط وجوده لكى تتم المقايضة بتقسيم النقود عملية التبادل الى مرحلتين : المرحلة الأولى عملية بيع منفرد ، يبيع فيها الفرد سلعته مقابل قدر معين من النقود .

والمرحلة الثانية عملية شراء منفرد ، يشترى فيها الفرد سلعة يحتاج اليها مقابل جزء معين من النقود التى حققها فى المرحلة السابقة . فباستخدام النقود كوسيط للتبادل أمكن للفرد أن ينجز صفقة البيع كصفقة منفصلة كلية عن الصفقة التالية كصفقة شراء منفصلة كذلك عن الصفقة الأولى . هذا الذى تم على مرحلتين منفصلتين ، يتم فى صفقة واحدة فقط فى عملية المقايضة ، بأن يقترن انجاز عملية البيع وعملية الشراء معا فى مرحلة واحدة ، بالتبادل المباشر للسلعة المطلوب بيعها مقابل السلعة المطلوب شرائها ، دون توسط سلعة وسيطة (أى النقود) ، وبالتالى يكون لازما لانجاز هذا الصفقة توفر شرط التوافق المزدوج ، والذى بدونه لا يمكن أن تتم أى عملية مقايضة ، مما يجعل عملية التبادل التجارى صعبة ، ويقيد من نمو التجارة والتبادل .

فاستخدام النقود يؤدى الى فصل قرار البيع عن قرار الشراء بحيث تصبح النقود طرف فى التعامل فى كل من صفقتى البيع والشراء ، فهى هنا وسيط يتمتع بقبول عام من كافة أفراد المجتمع وبالتالى تكون مقبولة كسلعة وسيطة ، يأخذها البائع مقابل بيع سلعته ، وتكون مقبولة كذلك كسلعة وسيطة من الغير عندما يستخدمها هذا البائع فى شراء ما يحتاج اليه من هذا الغير فالنقود هنا كوسيط لا تطلب لما تقدمه من نفع مباشر كأى

سلعة استهلاكية أو انتاجية ، ولكنها تطلب لما تقدمه من وظيفة تسهيل التبادل كوسيط يغنى عن ضرورات توفر شرط التوافق المزدوج . فالنقود " قوة شرائية عامة " تمكن حائزها من شراء ما يحتاج اليه من أى مكان يفضله بأحسن الشروط لأنها مقبولة من الجميع . وهنا كذلك ـ كما ذكرنا عن النقود بما تقدمه من وظيفة وحدة الحساب ـ نجد أنه من الصعب أن نتخيل أى نظام اقتصادى متقدم يمكن أن يعمل بدون استخدام النقود كوسيط للتبادل .

ولكى تقوم النقود بوظيفة وسيط للتبادل لا بد أن يقترن هذا بقيامها بوظيفة معيار للقيم ، يتحدد باستخدام وحداتها قيم مختلف السلع والخدمات ، وبالتالى تقوم بدور الوسيط فى التبادل أخذا بهذا التحديد للقيم . وان كان هذا لا يعنى العكس ، أى لا يعنى أن قيام النقود بوظيفة معيار للقيم لا بد وأن يستلزم قيامها كذلك بوظيفة وسيط للتبادل . فقد وجدت عملات نقدية استخدمت كوحدة للحساب (معيار للقيم) لفترات معينة دون تداولها فى السوق كوسيط للتبادل ، والمثال على ذلك عملة الجوينيا Guinea وعملة التوومان Touman ، علاوة على الفرنك الذهبى السويسرى الذى لم يعد يستخدم بعد رغم استخدامه فى تحديد القيمة فى الاتفاقيات الدولية (*) .

(*) عملة الجوينيا تساوى جنيه استرلينى مضافا اليه شلن واحد .

٣ ـ النقود كمخزن للقيمة A Store of value

يترتب على استخدام النقود كوسيط للتبادل فصل عملية البيع عن عملية الشراء ، بما يعني الاحتفاظ بالنقود ولو لفترة قصيرة لحين القيام بالشراء ، فينشأ عن ذلك وظيفة أخرى للنقود كأداة للادخار . كما تمر في الغالب فترة من الزمن ما بين حصول الفرد على دخله ممثلا في النقود وانفاق هذا الدخل ، فتقوم هنا النقود طوال الفترة السابقة لانفاقها بوظيفة مخزن للقيمة ، فهي تمثل قوة شرائية عامة يمكن استخدامها في المستقبل لشراء السلع والخدمات .

والنقود في قيامها بوظيفة مخزن للقيمة او اداة للادخار ليست الوحيدة التي تقوم بهذا الدور ، فيمكن اختزان القيمة باقتناء المعادن الثمينة والمجوهرات والتحف واللوحات الزيتية النادرة والارض والآلات والمباني وغيرها . وقد يمكن الحصول على عائد نتيجة لاقتناء هذه الأشياء ، ممثلا في ارتفاع القيمة السوقية أو الريع او الربح ، ولكن قد يقترن بذلك تحمل تكلفة التخزين ، واحتمال انخفاض القيمة السوقية . والأهم من ذلك في صور اختزان القيمة هذه ، أنها غير سائلة ، فهي ليست دائما سريعة أو سهلة

===

أما عملة التوومان عشرة ريالات ايرانية .

محمد ناظم حنفي (دكتور) ـ النقود والبنوك ـ بدون ناشر ـ ص ١٢ .

التحول الى سيولة دون أن تتعرض لخسارة رأسمالية محسوسة • ومن هنا تأتى النقود كمخزن للقيمة مرغوب فيه ، لما يتمتع به من سيولة ، فهو كقوة شرائية عامة لا تقتصر فحسب على الحاضر ، بل تمتد كذلك الى المستقبل بنفس القوة التى تتحقق فى الحاضر •

وقيام النقود بوظيفة أداة الادخار أو مستودع للقيمة ترجع الى الثقة فى أن أدائها لهذه الوظيفة لا يترتب عليه الحصول مستقبلا على كمية من السلع أقل من الكمية التى يمكن الحصول عليها فى الحاضر ، بل قد يمكن الحصول على أكثر من ذلك • أما اذا تغير هذا الاعتقاد ، ولم تستطع النقود القيام بهذه الوظيفة بكفاءة ، تحول الأفراد عن النقود واقتنوا سلعا أخرى كمستودع أفضل من النقود فى الاحتفاظ بالقيمة ، كالاحتفاظ بالسبائك أو المشغولات الذهبية أو غيرها • وفى هذا رجوع الى ما سلف عندما لم تكن قد اكتشفت بعد النقود •

وقيام النقود بوظيفة مخزن للقيمة يجعل لها دورا هاما فى النشاط الاقتصادى ، لما يمثله الادخار من اقتطاع لجزء من دخول الأفراد عن الانفاق الجارى ، بما قد ينعكس على النشاط الاقتصادى الجارى بالانكماش • ولما يترتب فيما بعد نتيجة انفاق المدخرات السابقة من زيادة فى حجم النشاط الاقتصادى ، وما قد يتبعه من تضخم • فبقيام النقود بهذه الوظيفة لا يمكن اعتبار النقود فى تأثيرها على النشاط الاقتصادى " حيادية " •

٤ - النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة
Standard of deferred payments

تقوم النقود كذلك بوظيفة مقياس أو معيار للمدفوعات الآجلة ، بما يمكن من اجراء الترتيبات الخاصة بالصفقات المستقبلية • فهى تستخدم كوحدات لقياس المدفوعات التى تتم فى المستقبل سواء كانت متعلقة بخدمة قروض وسدادها أو البيع الآجل أو بالتقسيط أو المدفوعات الآجلة كالايجار والأجور وما شابه ذلك •

وقيام النقود بدور المقياس للمدفوعات الآجلة يستلزم أن تكون النقود مستودعا جيدا للقيمة • فتدهور القوة الشرائية للنقود يقلل من قيمة مستحقات الدائن قبل المدين ، وينقص من القوة الشرائية للأجور • وعلى العكس من ذلك ، فان ارتفاع القوة الشرائية للنقود يزيد من قيمة مستحقات الدائن قبل المدين • وقد تؤخذ فى الحسبان التغيرات المتوقعة مستقبلا فى الأسعار عند صياغة العقود المالية والتجارية •

وتمثل وظيفة مقياس المدفوعات الآجلة دورا هاما للنقود فى المجتمعات الحديثة • فقد أدى هذا الدور الى تنمية مؤسسات تمويلية عديدة تهتم بالادخار وتقديم الائتمان •

تعريف النقود وخصائصها :

بعد التعرف على وظائف النقود ، يمكن القول بأن النقود هى الشىء الذى يقوم بكل هذه الوظائف . فالنقود هى أى شىء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ، ويكون مخزنا للقيم ، ويمكن أن يستخدم كوحدة للحساب والمدفوعات الآجلة .

فالنقود هى " أى شىء " يكون أفراد المجتمع على استعداد لقبوله فى التبادل لدفع مقابل السلع أو الخدمات أو لسداد القروض . هذا " الشىء " الذى يطلق عليه النقود لم يكن واحدا على مر العصور وفى مختلف المجتمعات ، فلقد تأثر بطبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة ، وبعادات وثقافة هذه المجتمعات . فهناك من استخدم الماشية كنقود ، وهناك من استخدم التبغ أو السكاكين والسيوف . ومع التطور تم استخدام المعادن ، لما تتمتع به من امكانية الصهر والسك فى شكل وقيم معينة . فاستخدمت النقود البرونزية والنقود الفضية ، ثم ظهرت المسكوكات الذهبية ، وتطور استخدام النقود ـ كما سوف يأتى ذكره تفصيلا فيما بعد ـ الى أن اشتمل كذلك على الودائع المصرفية الجارية كنقود . فالمهم أن كلا من هذه الأشياء قد أعتبر نقودا ، طالما أن كلا منها يتمتع بقبول عام ، فقام بأداء الوظائف الخاصة بالنقود .

فأى شىء يقدم وظائف النقود يعتبر نقودا . والأهم من بين هذه الوظائف هى وظيفة القبول العام كوسيط للتبادل . ويأتى هذا " القبول العام كوسيط للتبادل " اما نتيجة لما تتمتع به النقود من قيمة ذاتية Intrinsic value ، فالذهب يتمتع فى حد ذاته بقيمة معينة ذاتية تمثل قيمته كمعدن نفيس . واما نتيجة لفرض قبول النقود بحكم القانون Enforcement through law وذلك مثل النقود الالزامية Legal tender البنكنوت Bank notes . فيستمد القبول العام للنقود هنا من كافة أفراد المجتمع بحكم القانون . وقد يحدث مع ذلك فى الأوقات التى تتعرض خلالها الحكومات لعدم الاستقرار أو التضخم الزائد أن يمتنع بعض الأفراد عن قبول النقود الالزامية واتجاههم الى أشكال أخرى من النقود أكثر استقرارا كمخزن للقيمة ، وذلك كما حدث فى المانيا بعد الحرب العالمية الأولى . وقد يرجع القبول العام لسلعة معينة كنقود الى حكم العادة Custom of Common consent ، مثال الحال فى المجتمعات البدائية فى قبول سلع مثل السكاكين أو الفراء أو الماشية أو غيرها كنقود . فهنا نجد أن العادة ـ المبنية على عوامل بيئية معينة ـ هى التى أدت الى أن يستخدم مجتمع معين الماشية ومجتمع آخر السكاكين مثلا كنقود . وقد حدث أن استخدمت السجائر والبن كوسيط للتبادل فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية .

واضح أن استمرار قبول المجتمع للنقود كوسيط للتبادل مشروط بمقدرة النقود على تقديم وظيفتها الأخرى كمخزن للقيمة . ففقدان هذه الوظيفة خلال فترات التضخم الزائد ، قد يؤدى الى الالتجاء الى سلع أخرى كالسبائك والمشغولات الذهبية للحفاظ على القيمة . فالمفروض كذلك أن تؤدى النقود وظيفة مخزن القيمة ، وان كان تأدية هذه الوظيفة ليس بالشرط الوحيد لكى تتحول السلعة الى نقود . فهناك الأوراق المالية والتجارية والودائع لأجل التى تتمتع بوظيفة مخزن للقيمة ومع ذلك لا تصل الى مرتبة النقود ، نظرا الى أنها لا تتمتع بالقبول العام كوسيط للتبادل .

وقيام النقود بوظيفة وسيط للتبادل يستوجب استخدامها فى نفس الوقت كوحدة للحساب وكوحدة لتسوية المدفوعات الآجلة . فمن المنطقى أن دخول النقود بدور الوسيط فى تسوية المدفوعات الحاضرة والمدفوعات الآجلة يستدعى أن تقوم كذلك بوظيفة معيار عام للقيم التى تنسب اليها (أى تقاس بوحداتها) قيم مختلف السلع والخدمات ، وبالتالى تكون وحدة للحساب ووحدة لتسوية المدفوعات الآجلة .

ولكى يمكن أن يطلق على "الشيء" مسمى النقود ، ويستطيع أن يقوم بمختلف الوظائف السابقة الذكر ، لا بد أن يتصف ببعض الخصائص التى تتلخص فيما يلى :

١ ـ الندرة Scarcity : والمقصود هنا الندرة النسبية وليس الندرة المطلقة • فالمفروض أن يكون عرض النقود غير وفير والا تناقصت قيمته ، وتصاعدت أسعار السلع والخدمات (مقاسة بوحداته) ، واستلزم الأمر كميات كبيرة منه للتبادل مع أى شئ آخر ، مما يؤدى الى الحاجة الى حمل كميات كبيرة غير مناسبة منه لاجراء أى صفقة ، بما يجعله يفقد صفة سهولة الحمل Portability التى سوف تذكر بعد قليل • كما أنه من المفروض ألا يكون عرض النقود نادرا جدا ، بحيث يصبح عظيم القيمة بالنسبة للسلع والخدمات لدرجة أن تكون كميات صغيرة جدا غير مناسبة من النقود مطلوبة لشراء الأشياء الرخيصة • وقد يتسبب هذا فى ظهور وسيط آخر للتبادل لكى يحل محله • فالمطلوب أن يكون عرض النقود مناسبا طبقا لاحتياجات حجم التجارة الراهنة ، فيتصف بالندرة نسبة الى هذا الحجم دون افراط أو تقييد زائد •

وان كان التناسب بين حجم المعروض من النقود وحجم التجارة أمر مطلوب ، فان الأمر يستلزم كذلك أن يتصف عرض النقود بالاستقرار Stability ، بما يعنى ألا يكون متقلبا فتتقلب الأسعار صعودا وهبوطا •

٢ _ القابلية للانقسام Divisibility : بمعنى أن تكون النقود من وحدات قابلة للتجزئة الى وحدات أصغر فأصغر ، وذلك حتى تكون مناسبة للصفقات الصغيرة القيمة . فالمفروض أن تكون النقود من وحدات مختلفة لكى تناسب مختلف حجوم الصفقات ، الكبير منها والصغير . وهنا نجد أن استخدام الماشية كنقود كان غير مناسبا من حيث صفة القابلية للانقسام ، فالماشية سلعة كبيرة غير قابلة للتجزئة ، وبالتالى لا تصلح فى عقد الصفقات منخفضة القيمة .

٣ _ سهولة الحمل Portability : بمعنى سهولة نقل وحمل النقود من مكان الى آخر . فطالما أن التجارة لا تتم فى مكان وحيد معين ، فان هناك حاجة الى نقل النقود ، وكلما تم النقل فى سهولة ويسر دون تكلفة ، كلما كانت السلعة النقدية أكثر كفاءة .

٤ _ التماثل Homogeneity : يتعين أن تكون جميع وحدات النقود ذات نفس القيمة متماثلة فى الوزن ومتماثلة فى المادة المستخدمة فى صنعها ، فاذا سكت قطع العملة بنفس الوزن وبذات القيمة من معدنى الذهب والرصاص ، قام المتعاملون فى السوق بتخزين قطع الذهب وحجبها عن التداول ، وعلوا على الانفاق بالقطع المصنوعة من الرصاص .

ويذكر هنا قانون جريشام Gresham's law القائل
بأن " العملة الرديئة تطرد من التداول العملة الجيدة
Bad money drives out good ومن المعلوم أيضا أن
استخدام الماشية كنقود كان غير مناسب من زاوية ضرورة التماثل
حيث تختلف وحدات الماشية من حيث الحجم والوزن والجودة .
وعلى العكس من ذلك نجد أن وحدات أى معدن يمكن أن
تتصف بالتماثل ، مما أدى الى انتشار استخدام المعادن فى
مجال النقود .

٥ — طول العمر Durability : من المفروض أن تقدم النقود
وظيفة مخزن القيمة ، ومن هنا يجب أن تتصف بطول البقاء
أى القابلية للبقاء أو التخزين لمدة ليست قصيرة دون أن
تتعرض للتلف، أو الكسر . وهنا كذلك نجد عدم صلاحية
الماشية كنقود .

٦ — امكانية تمييزها Recognisibility : بمعنى أنه يمكن
للجميع معرفة وحدات النقود ، وتمييز جزئياتها . وهذا أمر
ضرورى ، طالما أن النقود تتمتع بقبول عام فى تسوية المعاملات
نعدم المعرفة هنا يستتبعه عدم امكانية استخدام الشىء
كنقود . وهنا نجد أنه يصعب استخدام الأحجار الكريمة
كنقود ، لأن عملية فحصها والتأكد من كونها حقيقية يستغرق

وقتا وخبرة ، مما يعقد من عمليات البيع والشراء ، ولكن الأمر يختلف عن ذلك فيما يتعلق بوحدات أوراق البنكنوت ، حيث يمكن تمييزها بسهولة ، مما ادى الى قيامها بهذه الوظيفة بكفاءة .

الفصل الثاني

أنـــواع النقـــود

أسس التمييز بين أنواع النقود :

بعد أن أوضحنا مفهوم النقود والخصائص التي يجب أن تتوفر فيها تي يمكن أن تؤدي وظائفها بكفاءة ، يمكن التعرف الآن على أنـــواع نقود بالاستعانة بعدة أسس يتم التمييز بناء عليها بين أنواع مختلفة من النقود . وتتلخص هذه الأسس فيما يلي :

١ ـ طبيعة المادة التي تصنع منها النقود ، فقد تكون احدى السلـــع الاستهلاكية أو الانتاجية أو أحد المعادن العادية أو النفيســة ، أو قد تكون مصنوعة من الورق .

٢ ـ نوع الجهة التي تصدر النقود ، فقد تكون الحكومة (ممثلة فـــي الخزانة) أو البنك المركزي أو البنوك التجارية أو جهات أخرى .

٣ ـ العلاقة بين القيمة الذاتية للنقود كسلعة والقيمة الالزاميـــة أو القانونية للنقود .

فبالاستعانة بكل من هذه الأسس يمكن التمييز بين مختلف أنـــواع النقود التي استخدمت خلال مراحل تطور البشرية ، بدءا من المراحـــل الاولى للانتقال من نظام المقايضة الى مانمر به حاليا من مرحلة متطـــورة في استخدام النقود .

فلقد نشأت النقود — كما سبق القول — نتيجة لما اعترى المقايضة من مصاعب ، فظهرت النقود فى صورتها الأولى فى شكل سلع معينة ، تمتعت فى حينها بقبول عام كوسيط للتبادل . تمثلت هذه السلع فى البداية فى سلع استهلاكية مثل القمح أو الأرز أو الأغنام أو غيرها ، أو سلع انتاجية مثل بعض الأدوات الزراعية أو السكاكين . وهنا نجد أن السلعة النقدية تتمتع بقيمة ذاتية ، تتمثل فيما تقدمه من نفع كسلعة استهلاكية أو انتاجية ، بما يجعلها تكتسب نفس هذه القيمة كنقود تلعب دور الوسيط فى التبادل . ورغم ما يعترى هذه النقود السلعية من نقائص ، الا انها بتغلبها على ما كان يقترن بنظام المقايضة من صعوبات وعيوب أكثر حدة ، كانت تمثل بدون شك تطورا كبيرا فى تيسير عمليات التبادل . فهذه الصورة الأولى للنقود السلعية كانت لا تتمتع بالعديد من الخصائص السابق ذكرها ، التى يتعين أن تتمتع بها النقود لكى تقوم بأداء وظائفها النقدية بكفاءة . فمن الواضح انها تفتقد سهولة الحمل والنقل من مكان الى آخر ، ولا تتمتع بطول العمر فالقمح على سبيل المثال يفسد بطول فترة التخزين ، علاوة على تحمل تكلفة نتيجة لذلك ، وصعوبة نقله ، ... الخ .

وباجتياز هذه المراحل الأولى لاستخدام النقود فى هذه الصور السلعية البدائية ، تم ادخال المعادن كالحديد والنحاس كسلع تقوم

بدور النقود ، ثم استخدمت المعادن النفيسة (الفضة والذهب) •
وتطور استخدام النقود مع تطور الحياة الاقتصادية الى مانشهده اليوم
من أنواع مختلفة من النقود،ويمكن باستخدام الأسس السابق ذكرها
التمييز بين الأنواع التالية من النقود •

١ ـ النقود المعدنية :

استخدم فى البداية الحديد والنحاس لكى يقوم بدور النقود ،
فكان خطوة للامام بالمقارنة بما سبقه من نقود سلعية ، لما تتمتع به
المعادن من سهولة الحمل والنقل والقابلية للتجزئة والبقاء دون تلف
لفترة طويلة نسبيا •

ثم جاء استخدام المعادن النفيسة " الذهب والفضة " كنقود ،
لما تتمتع به من مزايا تفوق ماسبقها من معادن ، من حيث قابليتها
للبقاء طويلا دون تلف ، بما يجعلها مخزنا جيدا للثروة • ونظرا الى
ندرتها النسبية ، الراجعة الى ضآلة مايضاف بالانتاج منها الى
رصيدها المتراكم عبر سنوات طويلة ، بما يؤدى الى ارتفاع قيمتها
النقدية (وكذلك غير النقدية للزينة) ، وقلة وزن مايلزم منها بالمقارنة
بأوزان السلع محل التبادل ، فيسهل حمل ونقل النقود • يضاف الى
ذلك ما يتمتع به الذهب والفضة كمعادن لينة من يسر امكانية الصهر
والسك •

وقد جاء في البداية استخدام الذهب والفضة بالوزن ، فقد كان يحمل التجار قطعا صغيرة من المعدن من حجوم وأوزان مختلفة لتسهيل عمليات الوزن ـ وان كانت قد اقترنت هذه المرحلة بالغش في الميزان ، وفي درجة نقاوة المعدن ، فتم تجنب هذه النقائص بما جاء من بعد ذلك من سك للنقود على هيئة قطع معدنية صغيرة Coins بوزن ودرجة نقاوة (عيار) معينة ، مدموغة من على الوجهين بخاتم السلطات المصدرة . وقد تختم كذلك حواف العملة لتجنب اجتزاز أجزاء منها بالحك أو القطع . وبالتركيز في البداية على وزن العملة ، نجد أن لفظ " باوند " Pound بمعنى رطل (أي وحدة وزن) ، قد أصبح من بعد ذلك مسمى لاحدى العملات " باوند " Pound بمعنى جنيه (أي وحدة قيمة) . ولم يمنع كلية استخدام المسكوكات عمليات اجتزاز أجزاء من العملة ، ومن ثم فقد عمد بعض التجار الى الرجوع الى عادتهم القديمة بوزن المسكوكات كمعدن في حالة الشك في صحة الوزن .

وقد تكون النقود المعدنية المسكوكة نقود معدنية كاملة ، بمعنى تعادل قيمتها السلعية أو غير النقدية Non-monetary value مع قيمتها النقدية Monetary value . فهنا تستمد النقود قيمتها كعملة من قيمتها الذاتية intrinsic value كمعدن ، ومثالها ما كان يستخدم كجنيه انجليزي من قبل الحرب العالمية الأولى . فللنقود

المعدنية الكاملة قيمة ذاتية كمعدن وقيمة قانونيةLegal valu كنقود ،
تحددها السلطة النقدية المسئولة فى الدولة . ومن هنا علينا أن
ندرك اذا حدث فى السوق أن تعدت القيمة الذاتية للمعدن القيمة
القانونية للعملة ، اتجه حائزى العملة الى صهرها واستخدامها كسلعة.
اما اذا حدث العكس ، وزادت القيمة القانونية للعملة عن قيمتها
السلعية ، فان هذا سوف يشجع على زيادة سك الذهب فى صورة نقود ،
ويستمر الوضع على ذلك الى أن تتعادل القيمتان القانونية والذاتية .
هذا بدون شك أمر منطقى ، وان كان يفيد التاريخ النقدى سيطرة
الاستخدام النقدى للذهب مقارنة باستخدامه كسلعة للزينة ، مما
جعل استخدامه كنقود هو الذى يحدد قيمته كسلعة فى السوق .

وقد تكون النقود المعدنية المسكوكة غير كاملة أى "نقود معدنية
مساعدة" Token Money . وهى التى تكون قيمتها كمعدن (أى قيمة
المعدن الذى تحتويه) أقل من قيمتها الاسمية أو القانونية كنقود .
ومثال هذا النوع من النقود ما يتم تداوله فى الوقت الحاضر من كافة
أنواع النقود المعدنية المصنوعة من النيكل والبرونز ، بهدف تسهيل
المعاملات ذات القيم المنخفضة . وتحتكر الدولة (الخزانة) حق سك
هذا النوع من العملات ، وتحقق من جراء ذلك ربح وفير ، يتمثل فى

الفرق بين قيمة المعدن الذى تحتويه هذه المسكوكات وقيمتها القانونية * .

٢ ـ النقـــود الورقيـــة :

يرجع أصل النقود الورقية الى الايصالات التى كان يعطيها الصاغة للتجار وغيرهم فى القرن السادس عشر عند ايداع نقودهم للحفاظ عليهـــا عندهم . وكان يمكن لحامل الايصال استخدامه فى المدفوعات لتاجر آخر بعد تظهيره ، لكى يمكن لهذا الشخص الآخر ـ اذا أراد ـ أن يحصـل على النقود . وبتطور هذا الاجراء أصبح من العادة للصائغ اصدار عـدد من الايصالات بمبالغ مناسبة معينة ، بدلا من اصدار ايصال واحد بمبلـغ

* وقد يحدث نتيجة الارتفاع المستمر فى أسعار المعادن أن تتعـدى القيمة السلعية للنقود المساعدة قيمتها القانونية . والمثال على ذلـك قطع العملة المصرية فئة الريال (عشرون قرشا) التى سكت من الفضة فى سنة ١٩٣٥ ، قد تصاعد قيمة ماتحتويه من فضة تدريجيا حتى وصل مايساوى ٢٢ قرشا سنة ١٩٥٠ . وقد أدى ذلك الى اختفاء هـذا الريال الفضى من سوق النقود ، وانتقاله الى سوق الفضة لكى يبـاع بمبلغ ٢٢ قرشا لكل قطعة . وقد تدخلت الدولة نتيجة لذلـك ، واستبدلت هذا النوع من العملة بنوع آخر يحتوى مقدارا أقل من الفضة .

فؤاد هاشم (دكتور) ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

كبير . ومع الوقت أصبحت هذه الايصالات بنكنوت ، أى ورق تصدره البنوك ، تكتب الجهة التى أصدرته على ظهره وعد بالدفع لحامله عند طلبه لقيمة الايصال نقدا . وكلما حظيت الجهة المصدرة بالاحترام والثقة فى محيط المجتمع التجارى ، كلما تداولت أكثر وأكثر هذه الايصالات دون رغبة من حائزها لتقديمها للحصول على مايقابلها من نقود معدنية .

وقد جاء تدخل الدولة لتنظيم اصدار البنكنوت ، وقصره على بنك واحد خاضع لاشرافها ورقابتها ، خشية الافراط فى الاصدار ، والتعرض لخطر التوقف عن الصرف ، الذى حدث فعلا من بعض البنوك التى جاء افلاسها نتيجة لذلك .

وقد كان كل البنكنوت الذى استخدم فى البداية قابلا للتحويل الى ذهب وفضة ، وهى المعادن النفيسة التى تتمتع بقيمة ذاتية . ومن هنا لم يكن هذا البنكنوت نقودا فى حد ذاته ، ولكنه ايصال بمديونية البنك المصدر . فهو وعد من البنك بمطالبته بقدر معين من النقود ، يمكن الحصول عليه ، بتقدم حامله وطلبه . فيمكن أن يطلق على هذا البنكنوت مسمى نقود نائبة Representative money ، ومثالها ما كان متداولا من نقود ورقية فى انجلترا ومصر قبل الحرب العالمية الاولى . وقد عادت هذه النقود مرة أخرى فى انجلترا خلال الفترة ١٩٢٥ ـ ١٩٣١ ، بشرط الحصول على سبائك من الذهب زنة ٤٠٠ أوقية من بنك انجلترا .

وترجع أفضلية استخدام النقود الورقية النائبة الى سهولة حملها ونقلها بالمقارنة بالمسكوكات المعدنية ، علاوة على تجنب ما قد يحدث من تآكل أو اقتطاع أجزاء من العملة المعدنية أو تعرضها للسرقة أثناء تداولها . يضاف الى ذلك انخفاض تكلفة طباعة النقود الورقية بالمقارنة بتكلفة سك النقود المعدنية .

وبوضوح ميزات النقود الورقية النائبة ، وتزايد الثقة فى الجهة المصدرة ، لايسارع حائزى هذه النقود الى استبدالها بالذهب، وبالتالى اتجهت الجهات المصدرة الى استثمار جزء من الرصيد الذهبى سعيا وراء الأرباح ، ومن ثم قل الرصيد الذهبى عن كمية النقود النائبة المتداولة ، وأصبح الغطاء الذهبى غير كامل . وهذا هو مايطلق عليه " نظام الاحتياطى الجزئى " ، وهو الذى كان متبعا من البنك الأهلى فى مصر حتى أوائل الحرب العالمية الأولى . فقد كانت أوراق البنكنوت قابلة للصرف بالذهب ، ولكن كانت نسبة الغطاء الذهبى تمثل فقط نسبة ٥٠٪ من قيمة البنكنوت المصدر .

وبالتزايد المستمر فى حجم الانتاج والتوسع فى الأنشطة الاقتصادية وقصور المتاح من معدن الذهب عن الوفاء بالتعهد بالتحويل نظرا لتناقص نسبة الاحتياطى الجزئى وتزايد الاصدار الورقى ، تم الغاء شرط تحويل البنكنوت الى ذهب Convertability provision .

بحيث اقتصر استخدام الذهب على تسوية المعاملات بين الدول · ومن ثم أصبح اصدار النقود الورقية مستقلا عن كمية الذهب ، وقد حدث هذا فى مصر فى سنة ١٩١٤ ، حيث لم يعد منذ هذا التاريخ الجنيه المصرى قابلا للتحويل الى ذهب ·

وعدم القابلية للتحويل لاتعنى عدم وجود غطاء ذهبى ، فقد يوجد مع ذلك غطاء كامل أو جزئى ، رغم عدم القابلية للتحويل الى ذهب · فيتوقف الأمر على ماتراعيه السلطات النقدية من قواعد لضبط الاصدار ·

وبالانتقال الى هذه المرحلة الأخيرة لتطور النقود الورقية ، حيث لم تعد قابلة للتحويل الى ذهب inconvertible ، نكون قد وصلنا الى مرحلة النقود الورقية الالزامية أو القانونية · فالدولة هنا بمالها من سيطرة وسلطان على المجتمع تفرض قبول وتداول النقود الورقية فى تسوية المعاملات التجارية والاقتصادية بين أفراد المجتمع عدون أن يكون لهم حق المطالبة بقيمتها المعدنية · ومن يمتنع عن قبول النقود الورقية الالزامية يعرض نفسه للعقاب القانونى ·

وبالوصول الى مرحلة النقود الورقية الالزامية ، يكون قد وصل البنكنوت الى مرحلة اعتباره فى حد ذاته نقودا ، وليس مجرد مطالبة لمقدار معين من النقود · ففى الواقع كانت لاتعتبر فى حد ذاتها

النقود الورقية النائبة نقودا (ويبدو هذا واضحا من مسمى نائبة) بل هى مجرد مطالبات لمقدار معين من النقود ، يتمثل فى المقابل النقدى المعدنى . أما وقد الغى الحق فى التحويل ، فقد انتقل مفهوم النقود الى الأوراق الالزامية التى أصبحت تتمتع بقوة ابراء نهائية وليست وسيطة .

وقد وجدت النقود الورقية غير قابلة للتحويل فى انجلترا فى سنة ١٧٩٧ خلال حرب نابليون ، واستمر الأمر على ذلك حتى سنة ١٨٢١ . وعادت مرة أخرى عدم القابلية للتحويل خلال الحرب العالمية الأولى واستمرت حتى سنة ١٩٢٥ . وسمح بالتحويل بشروط خلال الفترة من ١٩٢٥ حتى ١٩٣١ ، ومن بعد ذلك خرجت انجلترا عن نظام قاعدة الذهب Gold standard ، وأصبحت عملتها غير قابلة للتحويل الى ذهب .

٣ ـ النقود المصرفية :

تمثل النقود المصرفية أو نقود الودائع مايثبت فى سجلات البنوك التجارية من ودائع جارية أو تحت الطلب على هيئة قيود محاسبية تعتبر البنوك بموجبها مدينة للافراد ، وبالتالى يحق لهم استخدام هذه المديونية فى سداد مايستحق عليهم من مدفوعات ، بما يجعلها تقوم بمختلف الوظائف الخاصة بالنقود .

وتعتبر النقود المصرفية حديثة النشأة بالمقارنة بالانواع الاخرى من النقود . كما أن مصدرها هو البنوك التجارية ، فهى التى تنشىء هذا النوع من النقود ، كما سوف يأتى تفصيله فيما بعد . ويختلف هذا عن الانواع الاخرى من النقود التى تصدرها الدولة سواء بمعرفة الخزانة أو البنك المركزى .

وتنتقل النقود المصرفية من شخص الى آخر (أو لنفس الشخص صاحب الحساب) بواسطة الشيكات . والشيك هو أمر بالدفع من الدائن (صاحب الحساب الجارى) الى البنك (المدين المفتوح لديه الحساب) بأن يدفع للساحب أو لشخص آخر معين أو لحامله مبلغا معينا . وتتمتع النقود المصرفية المتمثلة فى مبالغ الودائع الجارية بصفة وسيط للتبادل ، ومن ثم فهى نقود . أما الشيكات فهى لاتتمتع فى حد ذاتها بقبول عام ، فلايوجد التزام قانونى على أى فرد بقبول تسوية مستحقاته عن طريق شيكات مسحوبة على حساب فرد آخر ، فله أن يقبل هذا أو يرفضه . فالشيك المصرفى ليس نقود ، بل هو فقط مجرد وسيلة لنقل الوديعة الجارية . فتمثل الوديعة الجارية بالنسبة لصاحبها جزء مما يمتلكه من نقود ، يمكن تحويلها بسرعة الى سيولة عند الحاجة اليها . فقد يفضل الفرد حفظ جزء من نقوده فى حساب جارى باسمه لدى أحد البنوك التجارية لما يعود اليه من مزايا نتيجة

لذلك . والشيك هنا ليس نقود فهو مجرد مطالبة لنقود مصرفية ، وهذه النقود المصرفية الممثلة فى الحساب الجارى هى فقط محل هذه المطالبة .

وتتمتع النقود المصرفية بالسيولة ، أى بسهولة التحويل الى نقود فى الحال . وتتميز بانخفاض تكلفة التعامل بها ، وتسديد المستحقات الصغيرة أو الكبيرة فى أى مكان دون تعرض النقود للضياع ، خاصة بنقل المستحقات من مكان الى آخر مهما كان هذا المكان بعيدا. ومن هنا جاء اتساع استخدامها ، فتتصاعد نسبتها الى الانواع الأخرى من النقود مع التطور الاقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة ، بحيث نجد انها تمثل النسبة الكبرى من اجمالى عرض النقود فى مختلف الدول المتقدمة .

شبه النقود :

سبق أن عرفنا المقصود بالنقود ، وقلنا أنه يتعلق بالاشياء التى تؤدى الوظائف الأربع السابق ذكرها وهى : قيامها كوحدة لقياس القيمة ، وكوسيط للتبادل ، وكمستودع للقيم ، وكوسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة . ويشترط قيام الشئ بكافة هذه الوظائف الأربع حتى يمكن أن يلقب بالنقود ، بمعنى أنه اذا قصر فى اداء احدى هذه الوظائف لم يعد نقودا بالمعنى الكامل ، وقد يطلق عليه مسمى " شبه النقود " Near or quasi-money .

وتتمثل النقود السائدة في وقتنا الحالي في أوراق البنكنوت (النقود الورقية الالزامية)، والنقود المعدنية المساعدة، بالاضافة الى النقود المصرفية التي تتمثل في الودائع الجارية لدى البنوك التجارية. وتؤدى كل من هذه الانواع الثلاث من النقود الوظائف الاربع المشار اليها، خاصة أهم وظيفتي النقود وهما كوسيط للتبادل وكمستودع للقيم، لما لها من دور هام في التحليل النقدي.

ويوجد من الاصول مايمكن أن يستخدم كمستودع للقيم، فهو يؤدى وظيفة الحفاظ على القيمة، بل يؤدى أحيانا الى زيادتها مع الزمن، ولكن قد يستغرق وقتا تحويل هذه الاصول الى نقود حاضرة، ومن ثم فهي لاتؤدى وظيفة وسيط للتبادل، فيطلق عليها مسمى "شبه النقود".

ينطبق هذا القول على الودائع الآجلة سواء لدى البنوك التجارية أو المؤسسات الائتمانية الاخرى، وينطبق كذلك على ماشابه هذه الودائع من المدخرات النقدية الاخرى. فهذه الودائع لايمكن أن تؤدى وظيفة وسيط للتبادل، فهي ليست نقود حاضرة، يتم تحويلها من شخص الى آخر كتسوية لمستحقات بينهما. فالمودع لدى بنك للاسكان مثلا لايستطيع أن يحول مدخراته الى أى فرد آخر كمدفوعات لشراء سلعة أو خدمة معينة، بل يجب عليه أولا أن

يقوم بسحب نقوده بالشروط الخاصة بذلك ، ثم من بعد ذلك يستخدمها في الغرض المطلوب . فهذه المدخرات وما يماثلها في المؤسسات الائتمانية الأخرى لاتعد نقود ، فهي لاتقوم بوظيفة وسيط للتبادل بالتحويل المباشر من شخص الى آخر ، بل هي شبه نقود . فهي نقود تقريبا ، وليست نقود بالضبط .

عرض النقود :

يتكون عرض النقود من الأشياء التي ينطبق عليها مفهوم النقود . وينصب مفهوم النقود على الأشياء التي تؤدي الوظائف الأربع السابق الاشارة اليها للنقود ، خاصة وظيفتي " وسيط للتبادل " و " مخزن للقيم " . ولايوجد خلاف حول هذه الوظائف ، وان كان يقتصر الخلاف فقط على تحديد مدى الأهمية النسبية لها ، ونتيجة لذلك توجد عدة مقاييس لعرض النقود .

فالمقياس الأول وهو المتعلق بالمفهوم الضيق لعرض النقود M_1 (أي وسائل الدفع الجارية) يقصر عرض النقود على :

صافي البنكنوت المتداول خارج البنوك التجارية + العملة المعدنية المساعدة + الودائع الجارية لدى البنوك التجارية .

ويركز هذا المقياس على أهمية وظيفة النقود كوسيط للتبادل . فتمثل المكونات هنا معظم عرض النقود ، التى تستخدم عادة كوسيط للتبادل . وتقوم هذه المكونات كذلك بوظيفة "مخزن القيم" ، وان كانت لاتمثل المخزن الجيد ، نظرا الى أن البنكنوت والايداعات الجارية والنقود المساعدة لاتكسب عائد الفائدة . ومن الواضح أن المقياس هنا يستبعد ماسبق أن أطلقنا عليه مسمى "شبه النقود" .

وفى الاقتصاد المصرى نجد أن عرض النقود بهذا المفهوم الضيق (ع ن ١) قد تدرج فى الارتفاع من حوالى ١٠ مليار جنيه مصرى فى سنة ١٩٨٤ الى حوالى ١٨ مليار جنيه مصرى فى سنة ١٩٩١ ، وان كان قد تناقص نصيبه النسبى الى حجم السيولة الاجمالية من حوالى ما يزيد عن الثلث (٣٧٪) فى سنة ١٩٨٤ الى ما يقل عن الخمس (١٩٪) فى سنة ١٩٩١ ، كما هو واضح من الجدول رقم (١) . ونجد خلال هذه الفترة أن النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى (الممثل فى أوراق البنكنوت والعملة المساعدة) يكون حوالى ثلثى (٧٠٪) عرض النقود بالمفهوم الضيق (ع ن ١) ويتكون الثلث الباقى (٣٠٪) من الودائع الجارية لدى البنوك التجارية (النقود المصرفية) .

ويضيف المقياس الثانى لعرض النقود (ع ن ٢) الى ماسبق من مكونات المقياس الأول الايداعات الادخارية saving deposits (أى

جدول رقم (١)

وسائل الدفع والسيولة المحلية فى مصـــر (٨٤ـ١٩٩١)

(بالمليون جنيه)

البيان في نهاية يونيو سنة	النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى (١)	الودائع الجارية بالعملة المحلية (٢)	وسائل الدفع الجارية (ع ن ١)	الودائع غير الجارية بالعملة المحلية (٣)	الودائع بالعملة الاجنبية (٤)	شبه النقود (٣+٤)	السيولة المحلية (ع ن ٢)	السيولة الاجمالية
١٩٨٤ قيمة	٧٠٩٨	٣٠٧٩	١٠١٧٨			١٦٦٩٨	٢٦٨٧٦	٢٧٦١١
ديسمبر %	٢٦	١١	٣٧			٦٠	٩٧	١٠٠
%	٧٠	٣٠	١٠٠					
١٩٨٥ قيمة	٧٨٣٤	٣٣٤٦	١١١٨٠			١٧٥٧٧	٢٨٧٥٦	٢٩٥٢٥
%	٢٧	١١	٣٨			٦٠	٩٨	١٠٠
%	٧٠	٣٠	١٠٠					
١٩٨٦ قيمة	٨٧٦١	٣٦٥٩	١٢٤٢٠			٢٤٣١٥	٣٦٧٣٥	٣٧٦٨١
%	٢٣	١٠	٣٣			٦٥	٩٨	١٠٠
%	٧١	٢٩	١٠٠					
١٩٨٧ قيمة	٩٢٦٥	٣٩١٢	١٣١٧٧	١٣٢٥٧	١٤٥٢٣	٢٧٧٨٠	٤٠٩٥٧	٤٢١٩٢
%	٢٢	٩	٣١	٣٢	٣٤	٦٦	٩٧	١٠٠
%	٧٠	٣٠	١٠٠					
١٩٨٨ قيمة	٩٩٩٠	٤٠٧٣	١٤٠٦٣	١٥١٠٩	٢٤٢٠٦	٣٩٣١٥	٥٣٣٧٨	٥٤٩٩٣
%	١٨	٧	٢٥	٢٧	٤٤	٧١	٩٧	١٠٠
%	٧١	٢٩	١٠٠					
١٩٨٩ قيمة	١٠٧١٢	٤٥٩٨	١٥٣١٠	١٧٥٩٣	٢٩٢٧١	٤٦٨٦٤	٦٢١٧٤	٦٣٨٤٩
%	١٧	٧	٢٤	٢٧	٤٦	٧٣	٩٧	١٠٠
%	٧٠	٣٠	١٠٠					
١٩٩٠ قيمة	١٢١٣٩	٥٢٥٩	١٧٣٩٨	٢١٠٨٤	٣٦١٨٧	٥٧٢٧١	٧٤٦٦٩	٧٦٦٨٦
%	١٦	٧	٢٣	٢٧	٤٧	٧٤	٩٧	١٠٠
%	٧٠	٣٠	١٠٠					
١٩٩١ قيمة	١٣٠٥٧	٥٣٧٠	١٨٤٢٧	٢٥٤٤١	٤٨٨٣٩	٧٤٢٨٠	٩٢٧٠٧	٩٤٩٨٤
%	١٤	٥	١٩	٢٧	٥١	٧٨	٩٨	١٠٠
%	٧١	٢٩	١٠٠					

المصادر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ١٩٨٨/٨٧ ، العدد الثانى ، ص ٢٩٠ ، ٢٩٥ ؛ التقرير السنوى ٨٩/٨٨ ، ص ١٥٩ ، ٢٠٤ ؛ التقرير السنوى ٩٠/٨٩ ، ص ١٧١ ، ١٧٦ ؛ التقرير السنوى ٩١/٩٠ ، ص ١٩١ ، ١٩٦ .

الودائع الآجلة التى لايتم السحب منها خلال فترة محددة ، والودائع باخطار التى يلزم اخطار البنك مسبقا بالرغبة فى السحب منها) لدى البنوك التجارية . ويرجع السبب فى ادخال الايداعات الادخارية ضمن عرض النقود (طبقا لمفهوم المقياس الثانى) الى أن تجاهلها يمثل اهمالا لعنصرا هاما يمكن أن يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادى. نظرا الى أن الوديعة الآجلة قد تحول بالكامل أو جزء منها الى الحساب الجارى ، وذلك بتخلى المودع عن الفائدة ، وبالتالى يمكن أن تدخل ضمن عرض النقود .

وباضافة الودائع غير الجارية (أو ما يطلق عليه شبه النقود) الى المقياس الضيق لعرض النقود نجد أن المقياس الثانى لعرض النقود (ع ن٢) قد تصاعد تدريجيا فى مصر من حوالى ٢٢ مليار جنيه مصرى فى سنة ١٩٨٤ الى حوالى ٩٣ مليار جنيه مصرى فى سنة ١٩٩١ ، بما يوضح الأهمية النسبية لحجم عرض " شبه النقود " الى الحجم الكلى لعرض النقود ، وتصاعد أهميته من ٦٠٪ فى سنة ١٩٨٤ الى ٧٨٪ فى سنة ١٩٩١.

ثم من بعد ذلك يأتى المقياس الثالث لعرض النقود (عن٣) ، فيضيف الى مكونات المقياس الثانى الحسابات الآجلة والادخارية

لدى موءسسات الائتمان والاقراض الاخرى ، وفيما بين بنوك الادخار واتحادات الائتمان .

ويلاحظ تركيز المفهوم الواسع لعرض النقود على وظيفة النقود "كمستودع للقيم" ، حيث تحقق الايداعات الادخارية وايداعات الوقت عائد الفائدة . وان كانت لاتعتبر هذه الايداعات بصفة خاصة جيدة "كوسيط للتبادل" ، فهى فى الحقيقة فقط وسيط للتبادل فى المستقبل القريب .

وقد لاتظهر مشكلة كبيرة فيما بين المقاييس الثلاث لعرض النقود ، طالما أن مكونات كل منها تنمو مع الوقت بنفس النسبة . ولكن الملاحظ اختلاف معدلات نمو كل منها من سنة الى اخرى ، ومن ثم قد يفضل الاقتصار على مفهوم المقياس الاول لعرض النقود (M_1) ، وذلك لمقابلة احتياجات التحليل النظرى فى هذا الكتاب .

الفصـــل الثالـث

النظـــم النقديـــة

ما سبق دراسته فى الفصل السابق من أنواع مختلفة من النقود ، تم تداولها حديثا تحت سيطرة نظم نقدية معينة ، يهمنا التعـــرف عليها فى هذا الفصل •

مفهوم النظام النقدى :

يعرف النظام النقدى بأنه مجموعة القواعد والاجراءات الـــتى تتعلق : بأنواع النقود المتداولة داخل الدولة ، وبالمؤسسات النقديـة السائدة فيها ، وبما يتبع فى خلق النقود والاضافة اليها أو السحب منها (من قواعد واجراءات) •

ففيما يتعلق بأنواع النقود المتداولة داخل الدولة قد نجد تحـت نظام نقدى معين المسكوكات الذهبية أو الفضية أو الاثنين معا بالاضافـة الى أوراق البنكنوت القابلة للتحويل الى ذهب • وقـد نجد السبائــك الذهبية وأوراق البنكنوت ، بقابلية مشروطة للتحويل الى ذهب • وقـــد نجد تحت نظام نقدى آخر النقود الورقية الالزامية • وبجانب هـــذه الأنواع من النقود ، توجد النقود المعدنية المساعدة ، فضلا عن النقـود المصرفية ، التى يتفاوت حجم استخدامها حسب درجة التطـــــور

الاقتصادى فى الدولة ٠

وبخصوص المؤسسات النقدية المسئولة عن خلق النقود وتحديد حجمها بالزيادة أو النقص ، نجد وزارة الخزانة والبنك المركزى والبنوك التجارية ٠ ويتحدد دور كل من هذه المؤسسات فى ادارة الشئون النقدية فى الاقتصاد القومى طبقا لنوع النظام النقدى السائد ، وذلك بما يحقق أهداف السياسة النقدية ٠ فقواعد اللعبة الخاصة بالنظام النقدى السائد هى التى تحدد دور كل من هذه المؤسسات ٠

خصائص النظام النقدى الجيد :

من الطبيعى أن يكون النظام النقدى السائد خلال أى فترة من الفترات ملائما لظروف فترة سيادته ، وبالتالى المفروض أن يكون جيدا طبقا لهذه الظروف ٠ وبتغير الظروف ، يصبح النظام النقدى غير جيد الى أن يحل محله نظام جديد يلائم ما جد من ظروف ٠

والمقصود بكون النظام النقدى جيد ، هو أن يقوم بأداء وظائفه بكفاءة ٠ وتستدعى الكفاءة هنا أن يكون النظام النقدى متصفا بالخصائص التالية (*) :

(*) ارجع الى : فؤاد هاشم عوض (دكتور) ـ المرجع السابق الاشارة اليه ص ص ٣٠ : ٣٣ ٠

١ — قدرة السلطات النقدية — وبالذات البنك المركزى — على التحكم فى كمية النقود المتداولة ، زيادة أو نقصا ، بالسرعة اللازمة .

٢ — مرونة الأنواع المختلفة للنقود من حيث قابلية كل منها للزيادة أو النقص بما يعطى جمهور المتعاملون الحرية الكاملة فى الاحتفاظ بأى نوع من أنواع النقود المستخدمة فى التداول حسب ما تدعوا اليه حاجته . فاذا أراد الاحتفاظ بالنقود المعدنية مثلا ، وجب أن يوفر له النظام النقدى الكمية المطلوبة . واذا أراد سحب ودائعه فى شكل أوراق بنكنوت ، وجب على النظام أن يوفر له رغبته .

٣ — تيسر تحويل أى من أنواع النقود الى الأنواع الأخرى بنفس القيمة النقدية دون زيادة أو نقص . فيمكن على سبيل المثال تحويل ورقة العشرة جنيهات الى مائة قطعة نقود معدنية فئة العشرة قروش ، دون أى زيادة أو نقص عن هذه المائة قطعة .

وتتطلب هذه الخاصية عدم ارتفاع القيمة السلعية لوحدة النقد الالزامية عن قيمتها النقدية ، والا يصبح استبدالها بأنواع النقود الأخرى بسعر أعلى عن حد التعادل القائم بينها وبين الأنواع الأخرى من النقود . والمثال الواضح هنا هو حالة قطع النقود المعدنية المصنوعة من الفضة (سبيكة من الفضة مضاف اليها بعض المعادن الأخرى لزيادة صلابة وحدة النقود) فئة العشرون قرشا (الريال) ، والتى

كانت تمثل نقودا الزامية . فبالارتفاع التدريجى فى السوق لثمن المعدن المسكوكة منه هذه الريالات ، بحيث وصلت قيمتهـــــا المعدنية الى عشرين قرشا ثم الى ما يزيد عن ذلك ، أصبحت لا يمكن أن تبادل بأى نوع آخر من النقود عند القيمة الالزامية لهـا ، بل أصبح يطلب فيها ما يمثله ثمنها كمعدن يتعدى العشـرون قرشا ، بما يخل بقاعدة تعادل القوة الشرائية للأنواع المختلفة من النقود . ومن الطبيعى اذا ما استمرت هذه الحالـــة ، فلا بد أن تؤدى الى اختفاء هذه القطع من النقود . وهـذا بالفعل ما حدث بالنسبة للريالات الفضية ، تطبيقا لما يطلق عليه قانون جريشام الذى ينص على أن " النقود الرديئة تطـرد النقود الجيدة من التداول " . والمقصود هنا بالنقود الرديئـة هى النقود التى اختلفت قوتها الشرائية فى السوق بحيـــث أصبحت أقل من القوة الشرائية الأعلى أو التى ارتفعت لنوع آخر من النقود يطلق عليه مسمى النقود الجيدة (نظرا لخاصية ارتفاع قوته الشرائية بالنسبة للنوع الآخـر الردىء) .

٤ — تمتع النقود باستقرار قوتها الشرائية . وهذه خاصية هامة يتعين أن تتحلى بها وحدة النقود ، والا اضطر الأفراد الى الالتجاء الى سلع أخرى أكثر استقرارا فى قوتها الشرائية كمخزن للقيمة ، خوفا من ضياع جزء من ثروتهم . وتعتبر هذه الخاصيـــة

هدف يسعى النظام النقدى الى تحقيقه قدر الاستطاعة ، وان كان يعد من أصعب الخصائص من حيث امكانية المحافظة عليه .

٥ — ترتبط بالخاصية السابقة مسألة توفر الثقة فى وحدة النقود . فقد كانت هذه الثقة متوفرة تلقائيا عندما كانت النقود السلعية الكاملة هى المستعملة . فتحمل المسكوكات الذهبية النقدية قيمة اسمية مساوية تماما لقيمة ما تحويه من ذهب ، وقد تغير هذا الوضع باستعمال وانتشار النقود السلعية غير الكاملة والنقود الورقية الالزامية ، التى لم تعد تستمد الثقة من قيمتها السلعية ، بل من الثقة فى الحكومة نفسها ، وفى الزام القانون باستخدامها . وقد تنهار هذه الثقة فى أوقات عدم الاستقرار الاقتصادى وارتفاع الأسعار ، بما يؤدى الى هروب الأفراد بالتخلص من النقود والالتجاء الى السلع التى تتصاعد قيمتها بالنسبة للنقود .

٦ — قد يضيف البعض خاصية أخرى تتعلق بقابلية النقود الوطنية للتحويل عند أسعار ثابتة الى النقود الأجنبية . وهذا أمر يتوقف على اعتبارات متعددة .

أنواع النظم النقدية :

بعد أن تعرفنا على مفهوم النظام النقدى ، وما يجب أن يتصف به من خصائص حتى يمكن أن يؤدى وظائفه بكفاءة ، ننتقل

الى ذكر ما يقصه لنا التاريخ النقدى من أنواع مختلفة من النظم النقدية • وهنا نجد أنه يتم تحديد نوع النظام النقدى بناء على القاعدة النقدية التى يقوم عليها اصدار النقود المتداولة • وبناء على ذلك يمكن التمييز بين :

- النظم النقدية المعدنية أو السلعية التى تقوم على قاعدة اصدار سلعية •
- والنظم النقدية الائتمانية أو النظام النقدى الورقى الذى يقوم على قاعدة اصدار ائتمانية •

ففيما يتعلق بالنظم النقدية المعدنية نجد أن أوزانا محددة من معدن معين أو معدنين معينين يتم استخدامها كوحدات نقدية أساسية ، بحيث تكون القيمة النقدية لهذه الوحدات (أى القيمة الاسمية المكتوبة عليها) مساوية لقيمة ما تحتويه الوحدة من معدن ، اتخذ كقاعدة للنظام النقدى •

ويختلف الأمر عن هذا فى النظم النقدية الائتمانية ، حيث لا تكون هناك قاعدة سلعية (معدنية) لهذه النظم • وحتى ان وجدت ، فلا تكون القيمة النقدية لوحدة النقود مساوية لقيمة ما تحتويه الوحدة من معدن ، بل تكون القيمة النقدية لوحدة النقود أعلى على الدوام بكثير عما تحتويه هذه الوحدة من معدن بقيمة معينة • فهنا القيمة الالزامية لوحدة النقود تكون مرتفعة ، وغير مرتبطة بالقوة الشرائية لما تحتويه من سلعة معينة •

فالجنيه المصرى كوحدة نقدية الزامية لا تتمثل قيمته بوزن معين من من الذهب أو الفضة أو أى سلعة أخرى ، بل يكتسب قيمة معينة كوحدة نقود بقوة القانون ، فالجميع ملتزمون بقبوله فى تسوية المدفوعات داخل الحدود المصرية بحكم القانون .

ورغما عن عدم وجود قاعدة سلعية للنقود الالزامية ، الا أننا نجد لكل وحدة نقود الزامية لدولة معينة قيمة قد تحددت لها بالذهب أو بالفضة . ومع ذلك فان هذه القيمة لا معنى لها ، طالما لا توجد امكانية لتحويل هذه الوحدات النقدية الى ذهب أو فضة بهذه القيم المحددة لها . فالحقيقة أن القيمة السابق تحديدها بالذهب أو الفضة لكل عملة من العملات الوطنية السائدة حاليا فى الدول المختلفة ما هى الا أثر من آثار الماضى عندما كانت هذه الدول تتبع فعلا نظام القاعدة السلعية ، ثم تخلت عنه للعجز عن استمرار الوفاء بالتزامها الذى يرتبه اتباع هذا النظام من قبول تحويل النقود الى السلعة المتخذة قاعدة للنظام النقدى عند حد التعادل . ولهذا ظلت قيم العملات المختلفة محددة بأوزان من الذهب ، ترتبط فيما بينها بمقتضاها ، وهو ما يمثل الأسعار الرسمية للعملات الأجنبية المختلفة . ولكن هذه القيم المحددة بالذهب لم تعد ذات أى معنى للتعامل داخل الدولة . فعلى المواطن قبول العملة الوطنية ، ثقة منه فى السلطة

القائمة داخل الدولة ، دون التفكير فيما كانت تمثله من ذهـــــب أو خلافه (*) .

وقد سبق أن أوضحنا ما مرت به النقود الورقية من مراحل ثلاث انتهت الى أن أصبحت النقود الورقية الزامية ، يتم اصدارهـــا دون ارتباط بغطاء معدنى من ذهب أو فضة . ومن ثم يتسم نظام النقود الورقية الالزامية بالمرونة فى كمية الاصدار ، بما يناسب حاجة النمو فى الدخل القومى والنشاط الاقتصادى . وان كان هذا الأمر قد يغـــرى السلطات النقدية على الافراط فى الاصدار ، بما قد يؤدى الـــــى حدوث موجات من التضخم . وهذا يرجع ـ فى حالة حدوثه ـ الـــى الادارة غير الرشيدة لنظام النقود ، ولا يرجع فى الأساس الى قصـــور فى النظام ذاته . فما يتمتع به النظام من مرونة جعل النظام النقـدى يستحرر من قيد العرض المحدود للذهب فى مواجهة متطلبات تمويل التوسع فى النشاط الاقتصادى ومتطلبات التنمية .

ونكتفى بما ذكر هنا عن نظام النقد الورقى الالزامى ، ومـــا سوف يذكر عنه كذلك ضمن وظائف البنك المركزى (فيما بعد) . ونتناول فيما يلى النظم النقدية المعدنية .

(*) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

النظم النقدية المعدنية :

يفيد التاريخ النقدى باستخدام معدنى الذهب والفضة كوحدات نقدية تداولا خلال فترات معينة معا كوحدات نقدية من كل من الذهب والفضة • واقتصر استخدام أحدها خلال فترات أخرى ، كوحدات نقدية من الذهب بمفرده ، أو وحدات نقدية من الفضة بمفردها • وان كان الاستخدام الغالب من نصيب الذهب كمعدن تداول بمفردة لفترات أطول • ومن هنا جاء العرف فى الدراسات الاقتصادية على تناول نظام قاعدة الذهب كممثل للنظام النقدى الذى يقوم على معدن واحد •

نظام المعدن الواحد أو قاعدة الذهب :

ترتبط هنا كمية النقود فى البلد بكمية الذهب التى تسيطر عليها السلطات النقدية ، فتوجد علاقة ثابتة بين هاتين الكميتين • فترتبط وحدة النقود بمعدن الذهب ، وتتعادل قوتها الشرائية بما يقابلها من وزن معين من الذهب •

وقد تطورت قاعدة الذهب تاريخيا ، واتخذت ثلاثة أشكال :

- نظام المسكوكات الذهبية Gold Coin Standard
- نظام السبائك الذهبية Gold Bullion Standard
- نظام الصرف بالذهب Gold Exchange Standard

١ ـ نظام المسكوكات الذهبية :

سيطر هذا النظام طوال القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وامتد استخدامه فى الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٣٤ . ويعتبر أقدم نظم قاعدة الذهب ، وفيه يتداول الذهب كعملة مسكوكة بوزن معين ودرجة نقاوة محددة وشكل معين ، وبالتالى تتعادل قيمته الاسمية كنقود مع قيمة وزنه من الذهب كمعدن .

ويستلزم اتباع هذا النظام توفر الشروط التالية :

- تحديد قيمة العملة الوطنية بوزن معين وثابت من الذهب ، وبالتالى يصبح للعملة الوطنية قيمة دولية ، يمكن أن تقارن بقيم العملات الأجنبية المرتبطة كذلك بقاعدة الذهب .

- السماح بحرية الأفراد فى تحويل العملة الوطنية الى ذهب (وبالعكس تحويل الذهب الى عملة) طبقا لقيمة العملة المحددة بوزن معين وثابت من الذهب . ويضمن هذا الشرط عدم اختلال القيمة الاسمية للعملة مع ما يمثله وزنها من قيمة كمعدن .

- السماح بحرية تصدير واستيراد الذهب ، بما يضمن استقرار أسعار صرف عملات الدول المتبعة لنفس النظام .

وعلت هذه الشروط على سهر نظام الذهب بآلية معينة لتحقيق التوازن الخارجي والداخلي ، كما سوف يأتي شرحه فيما بعد .

وقد تطلبت ضرورات زيادة النشاط الاقتصادي ، ونمو الدخل القومي والتبادل التجاري ، العمل على زيادة كمية النقود ، مما دفع بعض الدول الى استخدام أوراق البنكنوت بجانب المسكوكات الذهبية ، التي قصرت معدلات زيادتها ـ المحكومة بعرض الذهب ـ عن المطلوب لتمويل النشاط الاقتصادي المتنامي . وقد تم هذا في حدود ضيقة نظرا لضرورة الالتزام ـ تحت ظل نظام المسكوكات الذهبية ـ بتحويل النقود المساعدة (سواء البنكنوت أو غيرها) الى مسكوكات ذهبية (وبالعكس المسكوكات الذهبية الى نقود مساعدة) وبنفس السعر الثابت المحدد .

هذا وقد اقتضت ظروف الحرب العالمية الأولى سحب المسكوكات الذهبية من التداول ، وتوجيهها لتمويل متطلبات المجهود الحربي ، وتوقفت البنوك المركزية عن تحويل البنكنوت والعملات المساعدة الى مسكوكات ذهبية ، وتم منع تصدير الذهب . ومن هنا توقف العمل بنظام المسكوكات الذهبية ، واستخدمت النقود الورقية الالزامية غير قابلة التحويل الى ذهب في التعامل الداخلي بالدول .

٢ ـ نظام سبائك الذهب :

استدعت ضرورات تمويل المجهود الحربى أثناء الحرب العالمية الأولى التوسع فى اصدار النقود الورقية الالزامية ، مما جعل من المستحيل العودة الى نظام المسكوكات الذهبية من بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، بل استخدمت النقود الورقية فى التداول الداخلى ، بما يوفر من استخدام الذهب ، ويتيح الاستفادة بالمتاح المحلى من الذهب فى تسوية المعاملات الدولية .

وبعودة الدول بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى الى نظام الذهب ، اتخذ شكلا آخرا أطلق عليه نظام سبائك الذهب ، حيث يتم تداول النقود الورقية محليا ، مع امكانية تحويلها الى سبائك ذهبية . هذه السبائك لا يتم تداولها محليا كنقود ، فهى من أوزان كبيرة ، فيصل وزن السبيكة الى ٤٠٠ أوقية من الذهب ، وبالتالى يقتصر عمليا تحويل العملة الورقية الى سبائك ذهبية على كبار المتعاملين بالاضافة الى تسوية المعاملات الخارجية .

والواضح أن الالتجاء الى استخدام السبائك بدلا عن المسكوكات كان بهدف الاقتصاد فى استخدام العرض المحلى المحدود من الذهب ، وعدم تقييد حجم النشاط الاقتصادى بما هو متاح من ذهب ، وتجنب عدم امكانية مقابلة كافة احتياجات تحويل النقود الورقية الى مسكوكات ذهبية . وبذلك اختفى الذهب من التداول المحلى ،

واحتفظت به البنوك المركزية كغطاء لما تصدره من نقود ورقية . ولم يعد شرطا أن يكون هذا الغطاء كاملا ، فقد يكون جزئيا ، بما أعطى عملية اصدار النقود الورقية المرونة بالتحرر من قيد العرض المحدود من الذهب .

وبادخال بعض التعديل على نظام سبائك الذهب ، تم تقييد استبدال النقود الورقية بالسبائك الذهبية ، لتجنب الاكتناز أو المضاربة ، بالفحص الدقيق لطلبات شراء الذهب ، بحيث تركز مخزونه فى البنوك المركزية ، وحد من تسربه الى الجمهور .

٣ — نظام الصرف بالذهب :

يعنى اتباع دولة معينة لنظام الصرف بالذهب انتفاء العلاقة المباشرة بين عملتها والذهب ، ويصبح هناك ارتباط بين عملتها وعملة دولة أخرى تتبع نظام السبائك الذهبية . فبدلا من احتفاظ الدولة بالذهب كغطاء للاصدار النقدى ، فانها قد تحتفظ برصيد من عملة الدولة السائرة على نظام السبائك الذهبية ، أو قد تحتفظ بسندات أجنبية مسحوبة على حكومة الدولة المتبعة لنظام الذهب . وبذلك تفقد العلاقة المباشرة بين العملة المحلية والذهب ، ويدخل كوسيط بينهما عملة دولة أخرى أو سندات مسحوبة على هذه الدولة الأخرى ، التى تلتزم باتباع قاعدة الذهب .

وقد أوصى باتباع هذا النظام مؤتمر جنوة سنة ١٩٢٢ ، نظرا لرغبة معظم دول العالم من بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى العودة مرة أخرى الى قاعدة الذهب ، بالاضافة الى اتجاه عدد متزايد من الدول الناشئة الى انشاء نظما نقدية قائمة على قاعدة الذهب ، خاصة وان ما حدث من اضطرابات نقدية فى ذلك الوقت قد تم الربط بينها وبين ما حدث من توقف خلال الحرب العالمية الأولى عن السير بنظام الذهب (*) وقد أدى كل ذلك الى زيادة الطلب النقدى لمختلف الدول على الذهب ، مما أثار مخاوف المفكرين الاقتصاديين والسياسيين من عدم كفاية ما يمتلكه العالم من ذهب

(*) بانتهاء الحرب العالمية الأولى شهدت الأحوال النقدية بالدول الأوربية حالة من الفوضى والتقلبات العنيفة ، فلقد ترتب على التمويل التضخمى أثناء الحرب حالة من التضخم وانهيار الثقة فى العملات ، وتقلب أسعار الصرف ، وتفاقم الاختلال فى موازين المدفوعات ، وتأزم مشكلة ما تراكم من ديون لصالح الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب ، وثقل وطأة ما فرض على ألمانيا من تعويضات حرب فتحت ظل ظروف ما بعد الحرب هذه ، شغلت قضية الاصلاح النقدى اهتمام الساسة والاقتصاديين الغربيين ، فعقد لهذا الغرض مؤتمران عالميان فى بروكسل عام ١٩٢٠ ، وفى جنوة عام ١٩٢٢ ، حيث كان الاجماع بضرورة الرجوع مرة أخرى لقاعدة الذهب .
ارجع الى كتاب المؤلف - اقتصاديات التجارة الدولية - الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٩١ - ص ٢١٠ : ٢١١ .

للقيام بهذا الدور الحيوى النقدى ، خاصة وأن انتاج الذهب كان قد شهد خلال تلك الفترة تدنى فى الانتاج ، مما كان ينذر بتصاعد ندرة الذهب .

من هنا جاءت توصية مؤتمر جنوة باتباع نظام الصرف بالذهب ، لما يمكن أن يتمتع به من مرونة ومزايا فى صالح كل من الدول المتبعة لنظام سبائك الذهب والأخرى التابعة لها المتبعة لنظام الصرف بالذهب . فباحتفاظ الدولة التابعة ـ لدى بنكها المركزى ـ بسندات أجنبية مسحوبة على الدول المتبوعة (بدلا من سبائك الذهب كغطاء للاصدار النقدى) يمكنها أن تتمتع بالحصول على عائد الفائدة التى تدره هذه السندات (*) . وفى نفس الوقت يمكن للدولة المتبوعة

(*) يمثل هذا جانبا فقط من الحقيقة ، حيث أن هناك مضار نتيجة لهذه التبعية تفوق ما تحقق نتيجتها من مزايا . فهنا تفقد الدولة التابعة استقلالها الاقتصادى ، وتصبح متأثرة بالتقلبات الاقتصادية التى تحدث فى الدولة المتبوعة . فلقد خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب فى سبتمبر ١٩٣١ ، وعملت على تعويم عملتها ، فهبطت قيمتها الى حوالى ٣٠٪ ، فتزلزلت نتيجة لذلك العلاقات النقدية بالدول التى كانت تتخذ الجنيه الاسترلينى أساسا لاحتياطياتها النقدية ، وكغطاء للاصدار النقدى ..
المرجع السابق ـ ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

اصدار سندات مستحقة عليها لصالح الدول السائرة فى فلكها ، بدلا من فقد جزء من مواردها الذهبية • وبعودة انجلترا فى أبريل ١٩٢٥ لقاعدة الذهب (نظام السبائك الذهبية) ، سارت بعض الدول (ومن ضمنها مصر) فى فلكها متبعة نظام الصرف بالذهب ، الى أن هجرت انجلترا قاعدة الذهب فى سبتمبر ١٩٣١•

وبالاشارة الى مثال آخر لنظام الصرف بالذهب ، نجد أنه باتباع الولايات المتحدة الأمريكية لنظام السبائك الذهبية ، وبما جرت عليه الكثير من دول العالم الأخرى من بعد الحرب العالمية الثانية من الاحتفاظ بالدولار الأمريكى كغطاء للعملة المصدرة فى داخل كل منها ، تكون هذه الدول متبعة لنظام الصرف بالذهب •

فهنا يمكن لحكومات هذه الدول تحويل الدولار التى تحتفظ به (كغطاء) الى ذهب بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالى فان الاحتفاظ بالدولار بمعرفة الدول الأخرى (علاوة على الأذونات والسندات الأمريكية) يغنى هذه الدول عن الاحتفاظ بالذهب • ومن هنا ترتبط الوحدة النقدية لكل من هذه الدول التابعة (التى تسير على نظام الصرف بالذهب) بنسبة ثابتة مع وحدة العملة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية (الدولار) • ويعنى هذا النظام تحكم كمية الذهب الموجود لدى الدولة المتبوعة (السائرة على نظام السبائك الذهبية) فى عرض النقود فى نظامها النقدى ، وكذلك تحكمه فى عرض النقود فى الدول التابعة لها •

هذا التحكم لم يتم الالتزام به ، فقد تصاعد اصدار العملة الورقية للولايات المتحدة الأمريكية ، بما يتعدى بكثير حجم غطائها الذهبى ، بما جعل من غير الممكن الاستمرار فى تلبية طلبات تحويل الدولار الى ذهب ، وتوقفت عملية التحويل كلية فى أغسطس عام ١٩٧١ ، بصدور قرار الرئيس نيكسون بوقف تحويل الدولار الى ذهب وبالتالى انهار نظام الصرف بالذهب ٠

نظام المعدنين :

تتحدد فى نظام المعدنين قيمة وحدة القياس النقدية (الجنيه المصرى مثلا) بما يساوى وزن محدد من معدنين هما الذهب والفضة ٠ فتكون القيمة النقدية لوحدة النقود (أى القيمة المكتوبة عليها وهى القيمة الاسمية لها) مساوية تماما لقيمة ما تحتويه قطعة النقود الذهبية من معدن الذهب ، ومساوية فى نفس الوقت لقيمة ما تحتويه قطعة النقود الفضية من معدن الفضة ٠

وهنا نجد على سبيل المثال ما أخذت به الولايات المتحدة الأمريكية من نظام المعدنين طبقا للقانون الصادر فى سنة ١٧٩٢ - فقد تحددت قيمة الدولار (كوحدة نقدية) على أساس معدنى الذهب والفضة بحيث يعادل الدولار ٢٤٫٧٥ حبة من الذهب الصافى ، وما يعادل ٣٧١٫٢٥ حبة من الفضة الصافية ٠ ومن ثم تحددت

النسبة القانونية بين الذهب والفضة على أساس أن ١٥ أوقية من الفضة تعادل أوقية واحدة من الذهب ، أو بعبارة أخرى أن وزن دولار الفضة يعادل ١٥ مرة وزن دولار الذهب . وقد عدلت نسبة التبادل النقدية القانونية بين معدنى الذهب والفضة فى سنة ١٨٣٤ ، وأصبحت نسبة التبادل ١٦ أوقية من الفضة تعادل أوقية واحدة من الذهب .

هذا وقد سكت النقود المعدنية التى استخدمت فى التبادل فى مصر فى القرن الماضى من معدنى الذهب والفضة . فقد احتوى الجنيه المسكوك من الذهب على ٧,٥ جرام من الذهب ، واحتوى الجنيه المسكوك من الفضة على ٣٨ جراما من الفضة .

ويشترط لسريان نظام المعدنين توفر نفس الشروط التى اشترط توفرها لسريان نظام المعدن الواحد (نظام المسكوكات الذهبية) ، ويضاف اليها هنا شرط هام وهو ثبات النسبة بين قيمتى الذهب والفضة فى السوق وقيمتهما القانونية ، وذلك حتى يمكن استمرار تداول عملتى الذهب والفضة . فلقد حدث أن ارتفع السعر العالمى للذهب عن سعر الذهب فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أى ارتفعت نسبة التبادل النقدية للذهب بالنسبة للفضة . فاذا كانت هذه النسبة ـ على سبيل المثال ـ فى الولايات المتحدة ١ : ١٥ ، وأصبحت هذه النسبة فى السوق

العالمى ١ : ٥ر١٥ ، يظهر الحافز نحو تصدير الذهب من الولايات المتحدة الى الأسواق العالمية ، حيث يمكن بيع أوقية الذهب بمـــا يعادل ٥ر١٥ أوقية من الفضة ، الأمر الذى أدى الى ورود معـــدن الفضة الى الولايات المتحدة لسك العملة . وفعلا قد سكت العملة فى ذلك الوقت أساسا من معدن الفضة .

ويوضح هذا المثال سريان قانون جريشام السابق الاشـــارة اليه ، والذى يرى أن " النقود الرديئة (بمعنى النقود التى تفـــوق قيمتها النقدية قيمتها السوقية) تطرد النقود الجيدة (أى التى تفوق قيمتها السوقية قيمتها النقدية) من التعامل " .

وينتقد نظام المعدنين بسبب هذا النقص ، وان كان يرد عليه بأن توفر شرط حرية تحويل المسكوكات الى سبائك ، والسبائك الى مسكوكات كفيل باستعادة التوازن بين القيمة القانونية للمعدنيـــــن وقيمتهما فى السوق . علاوة على أن استخدام نظام المعدنين يعمل على زيادة حجم وامكانية هذه القاعدة ، بما يسمح بمقابلة احتياجات زيادة النشاط الاقتصادى (*) .

(*) محمد ناظم محمد حنفى (دكتور) ـ النقود والبنوك ـ بدون ناشر ص ٤٧ ، ٤٨ .

كيفية عمل نظام الذهب :

ذكرنا بأن نظام قاعدة الذهب كان له السيطرة فى مختلف دول العالم الى أن بدأت الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ فتوقف العمل به . وقد عادت المطالبة بعودة استخدامه من بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، بدعوى أن ما حدث من تقلبات نقدية ، وتدهور فى أسعار الصرف وعدم توازن ، انما يرجع الى ترك نظام الذهب . ويدعونا هذا الى شرح كيفية عمل نظام الذهب ، وما يمكن أن يحققه من توازن واستقرار .

فقد سبق أن ذكرنا شروط سريان نظام الذهب ، وهى تتلخص فى أن للعملة وزن معين وثابت من الذهب ، وأن هناك حرية فى تحويل العملة الى ذهب والذهب الى عملة ، وأن هناك حرية كذلك فى تصدير واستيراد الذهب . وتوفر هذه الشروط التى تعنى أن الذهب هو أساس النظام النقدى الداخلى ، تستدعى تناسب كمية النقود المتداولة فى الاقتصاد الوطنى مع كمية الذهب التى بحوزته ، لكى تظل قابلية تحويل العملة الى ذهب قائمة على الدوام وفى أى وقت . ومن ثم فانه بزيادة (أو نقص) كمية الذهب بالاقتصاد الوطنى ، تزيد (أو تنقص) بنفس النسبة كمية النقود المتداولة . ويحافظ البنك المركزى على هذه العلاقة بين كمية النقود المتداولة وكمية الرصيد الذهبى بما قد يحدث تلقائيا أو باتباع سياسة ائتمانية مناسبة .

ويحدث التغير فى الرصيد الذهبى للبلد نتيجة ما يتم من عجز أو فائض فى الميزان الحسابى . فقد يحدث العجز نتيجة لزيادة الواردات المنظورة وغير المنظورة عن الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، أما الفائض فيرجع الى عكس ذلك ، أى نتيجة لزيادة الصادرات عن الواردات . ويتغير الرصيد الذهبى للبلد بالانخفاض فى حالة تحقق عجز فى الميزان الحسابى ، وذلك بتدفق الذهب الى الخارج بمقدار العجز . أما فى حالة تحقق فائض فى الميزان الحسابى ، فانه يؤدى الى تدفق الذهب الى الداخل ، وبالتالى زيادة الرصيد الذهبى للبلد . وتؤثر حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل فيما يتحقق من عجز أو فائض ، وتؤثر بالتالى على الرصيد الذهبى للبلد . فيعمل تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل الى داخل البلد على التقليل من العجز أو زيادة الفائض بما يقلل من انخفاض الرصيد الذهبى للبلد (فى الحالة الأولى الخاصة بالعجز) أو يعمل على زيادة الرصيد الذهبى للبلد (فى الحالة الثانية الخاصة بالفائض) . والأثر يكون عكس ذلك فى البلد التى تتدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل الى خارجه .

وازاء تحرك الرصيد الذهبى للبلد بالنقص ، يقوم البنك المركزى باتباع الاجراءات اللازمة لانقاص ما يصدره من بنكنوت ، ليتناسب مع الرصيد الذهبى المتبقى ، ويتخذ علاوة على ذلك السياسات التى تؤدى الى ايقاف حركة خروج الذهب والعودة الى

وضع التوازن . ويتبع هنا البنك المركزى ما سوف نشرحه تفصيلا فيما بعد من سياسات رفع سعر اعادة خصم الأوراق التجارية ، وعمليات السوق المفتوحة ، التى تؤدى الى نقص السيولة ، وحدوث انكماش يعمل على القضاء على العجز ، ويؤدى الى استعادة توازن ميزان المدفوعات ، وتوقف خروج الذهب من الاقتصاد المعنى .

وبحدوث العكس ، أى بتحقق فائض فى الميزان الحسابى ، قد يقوم البنك المركزى باتباع سياسات عكس السابقة . فالمهم أن حركة تدفق الذهب من والى البلد ترشد البنك المركزى نحو اتجاه السياسة التى يتعين أن يتخذها . فاذا تعلقت السياسة بسعر الخصم ، يتحدد له ما اذا كان يرفع السعر أم يخفضه . أما مقدار الرفع أو الخفض فيرجع الى تقدير البنك المركزى .

والمفروض طبقا لنظرية نظام الذهب أن يتم استعادة توازن ميزان المدفوعات تلقائيا بالتبعية لحركة الذهب الى خارج أو الى داخل البلد . فاتباع نظام الذهب بمعرفة العديد من الدول ، يجعل مسألة توازن موازين المدفوعات تتم آليا ، دون حاجة الى تدخل من البنوك المركزية . فحركة الذهب بين الدول كفيلة باستعادة التوازن أتوماتيكيا ، لما يترتب على حركة الذهب من تحريك للأسعار داخل البلد ، ومن ثم التأثير على حركة الصادرات والواردات .

ففى حالة حدوث عجز فى الميزان الحسابى لدولة معينة ، يتم تسوية هذا العجز بخروج الذهب منها • فيترتب على خروج الذهب انخفاض كمية النقود المتداولة ، بما يؤدى بالتبعية الى انخفاض المستوى العام للأسعار بنفس النسبة (بالتمسك بنظرية كمية النقود التى سوف يتم شرحها فيما بعد) • ويحدث بالخارج تماما عكس ما تم بداخل البلد ، حيث يكون هناك فائض فى ميزان المدفوعات ، فيسوى هذا الفائض بدخول الذهب الذى خرج من دولة العجز • وطبقا للعلاقة بين رصيد الذهب وكمية النقود تزداد كمية النقود بالتبعية ، فيترتب على هذه الزيادة فى كمية النقود ارتفاع المستوى العام للأسعار فى الخارج بنفس النسبة • وتكون محصلة ما سبق أن يؤدى الانخفاض فى المستوى العام للأسعار فى الداخل الى تمدد الصادرات وانكماش الواردات فى هذه الدولة صاحبة العجز فى ميزان المدفوعات ويستمر هذا الى أن يتحقق توازن ميزان المدفوعات فيها • وكذلك يؤدى الارتفاع فى المستوى العام للأسعار فى الخارج الى انكماش الصادرات وتمدد الواردات (حيث كان الفائض فى ميزان المدفوعات) ويستمر هذا التحرك الى أن يتحقق كذلك توازن ميزان المدفوعات •

وهكذا يتم استعادة التوازن بميزان مدفوعات الدولة ذات العجز فى ميزان المدفوعات ، ويتم فى نفس الوقت بطريقة عكسية استعادة التوازن فى الخارج بالدول الأخرى ذات الفائض فى ميزان المدفوعات طبقا للفكر الذى سيطر طوال فترة سريان قاعدة الذهب

(فكر المدرسة الكلاسيكسة) بتمسك هذا الفكر بنظرية النفقات النسبية فى التجارة الخارجية ، وبالأخذ بنظرية نظام الذهب ، والتمسك بالذهب كأساس للنظام النقدى الداخلى ، وبالتمسك بنظرية كمية النقود .

هذا الفكر الذى يعتقد فى أتوماتيكية نظام الذهب فى تحقيق توازن موازين المدفوعات دون أى حاجة لتدخل أو توجيه من البنك المركزى ، يعتمد فى صحته على مجموعة شروط يلزم تحقيقها كلها وهى (*) :

١ - عدم وجود فائض غير مستغل من الرصيد الذهبى فى النظام المصرفى ، بحيث أن يؤدى فقدان الذهب حتما الى نقص الائتمان .

٢ - عدم وجود رصيد ضخم جدا من الذهب لدولة واحدة (حتى ولو كان مستغلا الى أقصى درجاته) نظرا الى أن حركات الذهب فى حدود ضيقة لن تؤثر اطلاقا على القاعدة الائتمانية فى هذه الدولة .

٣ - عدم وجود حركات رؤوس أموال دولية يغلب عليها طابع القلق والاضطراب ، وهذه تختلف عن رؤوس الأموال التى تهدف الى الاستثمار طويل الأجل ، وهذه من شأنها أن تساعد على اعادة التوازن بعكس النوع الأول .

(*) فؤاد هاشم (دكتور) - المرجع السابق - ص ٤٤:٤٦ .

٤ ـ أن يتأثر الطلب العالمي تأثرا محسوسا بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار نتيجة لحركات الذهب ، بحيث يؤدي انخفاض الأسعار الى زيادة الصادرات بالنسبة للواردات . وبالعكس يؤدي ارتفاع الأسعار الى زيادة الواردات بالنسبة للصادرات .

هذه الشروط لم يتحقق في الواقع سريانها بالكيفية التي افترضها نظام الذهب من الناحية النظرية ، وكان أبرز هذه الشروط التي لم تتحقق هو شرط حركات رؤوس الأموال . فالمفروض كما سبق القول ـ أن يؤدي ارتفاع الأسعار في الداخل (نتيجة لدخول الذهب) الى زيادة الواردات ونقص الصادرات ، بما يعمل على استعادة توازن ميزان المدفوعات . غير أن هذا قد لا يحدث ، فقد يغري ارتفاع الأسعار في مبدأ الأمر ، وما يعنيه من ارتفاع في معدلات الأرباح الى اجتذاب رؤوس الأموال من الخارج ، للانتفاع بمعدلات الأرباح العالية . وهذا من شأنه أن يؤدي الى زيادة كمية النقود والعمل على حدوث ارتفاع جديد في الأسعار ، مما يؤدي الى اجتذاب المزيد من رؤوس الأموال ، وورود الذهب الى داخل الدولة ، وليس خروجه منها . وقد حدث هذا الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى عندما كان يدخل اليها الذهب في فترات الرواج ، وهو عكس ما نادى به نظام الذهب نظريا .

ومن هنا يتضح لنا خطأ وصف نظام الذهب بالآلية عند مقارنته بالنظم الموجهة التى تسود العالم فى الآونة الراهنة • فقد كان يتطلب نظام الذهب توجيها كغيره من النظم النقدية • ولا يختلف نظام الذهب عن النظم الأخرى فى كونه نظام آلى والأخرى موجهة ، ولكن يكمن الاختلاف فى نوع الظاهرة التى كانت تهتدى السلطات النقدية بمعرفتها فى توجيه السياسة النقدية • ففى ظل نظام الذهب كانت هذه الظاهرة هى حالة الاحتياطى الذهبى ، فبتغير هذا الاحتياطى تكون الاشارة بأن الموقف يدعو الى اتخاذ سياسة معينة • أما فى ظل النظم النقدية الحاضرة ، فقد تكون الظاهرة التى يهتم بها البنك المركزى كعامل موجه للسياسة النقدية هى استقرار الأسعار أو المحافظة على مستوى عال من التوظف أو تحقيق فائض فى الميزان الحسابى لأغراض التنمية الاقتصادية أو غير ذلك من الأهداف •

أسباب انهيار نظام الذهب :

تغيرت من بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى الظروف الدولية ، التى اقترنت بسيطرة نظام الذهب طوال القرن التاسع عشر ، والتى كانت تسمح بسريان الشروط اللازم وجودها لانطباقه ، والتى كانت محل رعاية وتوجيه انجلترا كمركز للاقتصاد العالمى ، من حيث التجارة والاقراض طويل الأجل والاستثمار والنقد • فلم

يكن نظام الذهب - كما سبق القول - نظاما آليا ، بل كان محل ادارة وسيطرة البنك المركزى الانجليزى ، والذى كان يهمه ثبات واستقرار نظام الذهب . هذا الوضع قد تغير بقيام الحرب العالمية الأولى ، وما نتج عنها من آثار أدت الى فشل نظام الذهب رغم محاولة العودة اليه من بعد انتهاء الحرب .

ويمكن هنا تلخيص ما حدث من تغير فى الظروف ، ومن ثم أدى الى انهيار نظام الذهب فيما يلى :

١ - انتهاء مبدأ حرية التجارة الدولية : يستلزم السير على نظام الذهب التمسك بمبدأ حرية التجارة ، حتى يمكن لحركة الذهب (دخولها أو خروجها) أن تعيد توازن ميزان المدفوعات ، دون حاجة الى تدخل الدولة للحد من الواردات أو تحريك الصادرات . وكانت انجلترا الدولة الدائنة الكبرى فى ذلك الوقت تساعد على اعادة التوازن الى موازين مدفوعات الدول الأخرى ، بما تقدمه لها من استثمارات أجنبية ، وبما تستورده منها من مواد غذائية وأولية ، تسمح بسداد ما يستحق على هذه الدول الأخرى من فوائد وأقساط ما اقترضته منها .

ثم تغير هذا الوضع من بعد الحرب العالمية الأولى بتغير انجلترا من دولة دائنة الى دولة مدينة ، وظهور الولايات

المتحدة الأمريكية كدولة دائنة كبرى ، لم تلتزم بحرية التجارة الدولية • فلقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الحماية الجمركية ضد المنتجات الأجنبية المنافسة ، بما لم يسمح للدول المدينة لها سداد ما عليها فى صورة بضائع مصدرة لها ، وبالتالى أدى الى تحرك معظم رصيد العالم من الذهب الى نيويورك •

ولقد ترتب على نزول انجلترا من فوق مركز القيادة وتحولها الى دولة مدينة أن اتجهت الى سياسة التمييز فى تجارتها الخارجية بالتعامل مع الدول التابعة لها •

٢ ـ عدم خضوع حركة الذهب لقواعد نظام الذهب : أشرنا أنه طبقا لنظام الذهب تكون حركة الذهب (دخولها أو خروجها من الدولة) مرتبطة بحالة موازين المدفوعات ، أى بحركة التجارة الدولية ، وحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل • وقد كانت هذه الأمور تحت رعاية وتوجيه الدولة الراعية لنظام الذهب (أو بمعنى أدق نظام الاسترلينى) وهى انجلترا • ولكن من بعد الحرب العالمية الأولى لم تعد حركة الذهب راجعة فحسب الى ما سبق ، بل أصبحت ترجع أيضا الى أسباب أخرى ، مثل دفع تعويضات الحرب (مثال التعويضات الرهيبة التى فرضت على ألمانيا) ،

وسداد قروض الانفاق خلال فترة الحرب (مثال القروض التي اقترضتها انجلترا من الولايات المتحدة الأمريكية) ، علاوة على التقلب في حركة استثمار رؤوس الأموال في الأصول قصيرة الأجل فلقد ظهرت نيويورك وباريس كمنافسا للندن في سوق رأس المال قصير الأجل ، ولم يكن بين تلك الأسواق الثلاث تنسيق أو تعاون في السيطرة على نظام الذهب . علاوة على عدم تمتع مركزي باريس ونيويورك بما كان قد تكون لدى مركز لندن من خبرة ودراية في أمر ادارة نظام الذهب دوليا . هذا في الوقت الذي كان قد تكون فيه لدى البنك المركزي الأمريكي فائض كبير من الذهب الحر ، بحيث استطاع أن يستخدمه لمقاومة النتائج التي تترتب على حركات الذهب . وفي هذا تعطيل لعمل نظام الذهب .

٣ ـ جمود حركة الأسعار والدخول : يستلزم السير على نظام الذهب السماح بتقلب الأسعار وحجم الدخول بالداخل ، فيحدث رواج وارتفاع في الأسعار نتيجة لدخول الذهب . ويكون الكساد وانخفاض الأسعار نتيجة لخروج الذهب بما يؤدى بالتبعية الى اعادة التوازن الخارجي لموازين المدفوعات . فهذه الحركة في الدخول والأسعار أمر ضروري لاعادة التوازن الخارجي وحفظ كيان نظام الذهب .

هذا الامر أصبح غير متاح ، فلقد نشأت نقابات العمال التى تقف ضد اى تخفيض فى أجور العمال . وتكونت اتحادات اصحاب الاعمال ، التى تعارض خفض الاسعار . وتدخلت الحكومات فى النشاط الاقتصادى ، لتجنب التقلبات الداخلية .

وبجمود حركة الاسعار والدخول ، يصبح سريان نظام الذهب عن طريق التأثير على مستويات التوظف ، اى عن طريق احداث بطالة . فيتم استعادة التوازن والقضاء على عجز ميزان المدفوعات بخفض الواردات (ليس كنتيجة لارتفاع أسعارها نسبيا عن مثيلاتها المنتجة محليا) ولكن لأن المستهلك المحلى غير قادر على الشراء لتعطله عن العمل . ويكون زيادة الصادرات راجعا لنفس هذا السبب ، وليس بسبب الاسعار المجزية بالخارج .

٤ ـ ضرورات الاستقرار الداخلى عن التوازن الخارجى : هكذا وجدنا أن الظروف قد تغيرت الى جانب جمود حركة الاسعار والدخول ، بما يؤدى الى أن يكون التمسك بنظام الذهب على حساب التضحية بمستويات التوظف وحدوث بطالة او تضخم .

ولكن لماذا يكون كل هذا ؟ هل التمسك بقاعدة الذهب وما تؤدى اليه من توازن خارجى يبرر التضحية بالاستقرار الداخلى ، وتحمل مساوئ الكساد أو أضرار التضخم ؟

كانت هذه القضية الهامة محل جدل فى فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، التى شهدت ويلات التقلب وتدهور الاسعار وانتشار البطالة ، فتولدت اتجاهات مختلفة لما كان مسيطرا خلال القرن التاسع عشر ، تعطى الأفضلية لضرورات الاستقرار الداخلى بالمقارنة بمتطلبات التوازن الخارجى . واتجهت الدول نحو اتباع سياسات نقدية وطنية ، تعمل على السيطرة على كمية النقود بالداخل ، من أجل الحفاظ على مستويات عالية من التوظف والدخل القومى . ومن هنا جاء النظام النقدى الورقى الالزامى السابق الحديث عنه .

الفصـــل الرابع

قيمة النقود والأرقـام القياسية للأسعـــار

قد تغيرت – كما سبق القول – أولويات السياسة النقدية ، وأصبح أمر المحافظة على التوازن الداخلى ، المتمثل فى التوظـــف الكامل والاستقرار الاقتصادى ، يحتل أهمية نسبية تفوق أهميـــة التوازن الخارجى ، المتمثل فى توازن ميزان المدفوعات واستقـــرار أسعار الصرف والمحافظة على الاحتياطى الذهبى • فبترك نظـــام الذهب لم يعد الأمر الذى يهم البنك المركزى هو السعى الدائم نحو المحافظة على الرصيد الذهبى ، الذى كان من أجله يضحـــى بضرورات التوازن الداخلى • هذا التوازن الداخلى ، الذى أصبح يحتل المكانة الأولى بعد محنة الكساد العالمى الكبير ، والمعانـــاة من حدتها ، جعل الاهتمام الأكبر ينصب من جانب السياسة النقدية على هدف التوظف الكامل • ولكن كيف يتحقق هذا ؟ الاجابة عن هذا السؤال ليست محل اهتمام الفصل الحالى ، فهى سوف تأتى فيما بعد ، وقد نجد أن للتغير فى كمية النقود وما قد يترتب عليـــه من تغير فى سعر الفائدة أثر على معدل الانفاق ، أو بعبارة أخرى مستوى الدخل ومستوى الأسعار • ومن ثم نقتصر هنا على بيـــان التغير فى مستويات الأسعار ، أو التغير فى قيمة النقود ، وكيفيـــة قياس هذا التغير •

قيمـــة النقود :

يقصد بقيمة النقود ما تمثله من قوة شرائية ، أى ما يمكـــن أن نحصل عليه من سلع وخدمات مقابل وحداتها (وحدات النقود) . فلا تطلب النقود لذاتها ، بل لما يمكن أن نحصل عليه بواسطتها مـــن كم معين من السلع والخدمات . فيتم تحديد سعر معين لكل سلعة أو خدمة معبرا عنه بوحدات النقود . وكلما ارتفع هذا السعـــر ، كلما قلت قيمة وحدة النقود ، أو بعبارة أخرى كلما انخفضت القـــوة الشرائية للنقود . فالنقود هى مجرد وسيط للتبادل ، تتحدد قيمتـــه بمقدار ما يمكن أن نحصل عليه مقابل وحداته ، وبالتالى ترتفـــع قيمة النقود بارتفاع مقدار ما يقابل وحداته من سلع وخدمات ، أى بانخفاض أسعار هذه السلع والخدمات . فالعلاقة بين قيمة النقـــود أى قوتها الشرائية ، وأسعار السلع والخدمات علاقة عكسية . فيعنى ارتفاع القوة الشرائية للنقود أن أسعار السلع والخدمات قد انخفضت ، والعكس بالعكس صحيح أى ان انخفاض القوة الشرائية للنقود تكـــون بارتفاع أسعار السلع والخدمات .

فعلى سبيل المثال اذا أمكن فى وقت معين الحصول علـــى عشرون كيلو برتقال مقابل عشرة جنيهات ، ثم من بعد ذلك ارتفع ثمن البرتقال ، وأصبح من الممكن الحصول فقط على عشرة كيلو برتقـــال مقابل العشر جنيهات ، نقول أن القوة الشرائية قد انخفضت الـــى

النصف ، نتيجة لارتفاع اسعار البرتقال الى الضعف .

فتتأثر القوة الشرائية للنقود بالتغير فى أسعار السلع والخدمات ، ويتحدد بالتالى مقدار ارتفاع أو انخفاض القوة الشرائية للنقود بين نقطتين زمنيتين بمحصلة ما حدث من ارتفاع أو انخفاض فى أسعار مختلف السلع والخدمات التى تم تبادلها باستخدام النقود خلال هذه الفترة .

وهذا يعنى أن تحديد مقدار التغير فى القوة الشرائية للنقود يستلزم أن يؤخذ فى الاعتبار كافة ما يحدث من تغير بالزيادة أو النقص فى أسعار كافة السلع والخدمات خلال الفترة المعنية بالقياس . فما يحدث من تغير فى القوة الشرائية للنقود يتوقف على ما يطرأ من تغير فى مستوى أسعار السلع والخدمات . فبالتعرف على ما يطرأ من تغير فى مستوى أسعار السلع والخدمات يمكن تحديد ما يحدث من تغير فى قيمة النقود . ولكن كيف يمكن قياس ما يطرأ من تغير فى مستوى أسعار السلع والخدمات ؟

الأرقام القياسية للأسعار :

يتم قياس التغير فى مستوى أسعار السلع والخدمات بين أى نقطتين زمنيتين بما يطلق عليه الأرقام القياسية للأسعار . فهنا

نعتبر أن الرقم الذى يمثل مستوى الأسعار فى النقطة الزمنية محل الأساس (سنة الأساس) يساوى ١٠٠ ، ويكون بالتالى مستوى الأسعار فى النقطة الزمنية المقارنة (سنة المقارنة) منسوبا الى هذه ١٠٠ ، فيكون زايدا عنها فى حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار ، أو ناقصا عنها فى حالة انخفاض المستوى العام للأسعار .

فاذا فرض وان كان فى السوق سلعة واحدة فقط ، يكون الرقم القياسى للأسعار لهذه السلعة كما يلى :

$$\frac{\text{سعر السلعة فى سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة فى سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

فاذا كان سعر وحدة السلعة فى سنة الأساس عشرون جنيها ، ارتفعت فى سنة المقارنة الى أربعون جنيها ، أى الى الضعف كان الرقم القياسى :

$$= \frac{٤٠}{٢٠} \times ١٠٠ = ٢٠٠\%$$

ويعنى هذا تضاعف السعر فى سنة المقارنة بالنسبة لسعر سنة الأساس .

ومن الطبيعى أن يتكون مستوى الأسعار فى أى نقطة زمنية من أسعار كافة السلع والخدمات التى يتم تداولها بالشراء والبيع فى هذه النقطة الزمنية . وبما يطرأ من تغير فى مستوى الأسعار من نقطة زمنية الى أخرى ، يمكن التعرف على الرقم القياسى للأسعار واستخلاص ما يحدث من تغير فى قيمة النقود بين مختلف هذه النقاط الزمنية .

فعلى سبيل المثال اذا اقتصرت كافة السلع والخدمات التى يتم تداولها فى السوق على خمس سلع وخدمات ، وكانت أسعارها وكميات استهلاكها بمعرفة المستهلك فى سنتى ١٩٨٦ (سنة الأساس) و ١٩٩١ (سنة المقارنة) كما يلى :

السلع والخدمات	سنة الأساس ١٩٨٦		سنة المقارنة ١٩٩١	
	السعر بالجنيه (س)	كمية الاستهلاك (ك)	السعر بالجنيه (س/)	كمية الاستهلاك (ك/)
١ ـ الخبز بالكيلوجرام	١	٥٠	٢	١٠٠
٢ ـ الجبن "	٤	٤٠	٥	٦٠
٣ ـ سجائر بالعلبة	٢	١٠	٣	١٥
٤ ـ قماش بالمتر	٣	٢٠	٤	٣٠
٥ ـ خدمة العلاج	١٠	٥	٥	١٠

فكيف يمكن قياس الرقم القياسى للأسعار باستخدام البيانات السابقة ؟

الرقم القياسى البسيط :

يعامل الرقم القياسى البسيط كافة السلع والخدمات التى تدخل فى حسابه على قدم المساواة فى الأهمية ، فيتم حسابه بقسمة سعر كل سلعة أو خدمة فى سنة المقارنة على سعرها فى سنة الأساس ، ثم من

بعد ذلك يتم حساب المتوسط الحسابى أو الهندسى لهذه القيم ، وذلك بالحصول على مجموعها مقسوما على عددها (الوسط الحسابى) أو بالحصول على حاصل ضربها ببعض واستخراج الجذر بعددها (الوسط الهندسى) ، ثم يتم ضرب الناتج فى ١٠٠ كما يلى :

الرقم القياسى البسيط (باستخدام الوسط الحسابى) =

$$\frac{\frac{س'_1}{س_1} + \frac{س'_2}{س_2} + \frac{س'_3}{س_3} + \frac{س'_4}{س_4} + \frac{س'_5}{س_5}}{ن} \times ١٠٠$$

الرقم القياسى البسيط (باستخدام الوسط الهندسى) =

$$\sqrt[ن]{\frac{س'_1}{س_1} \times \frac{س'_2}{س_2} \times \frac{س'_3}{س_3} \times \frac{س'_4}{س_4} \times \frac{س'_5}{س_5}} \times ١٠٠$$

حيث ترمز س للسعر فى سنة الأساس ، والرمز سَ للسعر فى سنة المقارنة ، والأرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ... لأرقام السلع والخدمات ، والرمز ن لمجموع عدد السلع والخدمات .

وباستخدام بيانات الجدول السابق ، يمكن حساب الرقم القياسى البسيط :

الرقم القياسي البسيط (باستخدام الوسط الحسابي)

$$= \frac{\frac{2}{1} + \frac{5}{4} + \frac{3}{2} + \frac{4}{3} + \frac{5}{10}}{5} \times 100$$

$$= \frac{2 + 1.25 + 1.5 + 1.33 + 0.5}{5} \times 100$$

$$= 131.6\%$$

الرقم القياسي البسيط (باستخدام الوسط الهندسي)

$$= \sqrt[5]{\frac{2}{1} \times \frac{5}{4} \times \frac{3}{2} \times \frac{4}{3} \times \frac{5}{10}} \times 100$$

$$= \sqrt[5]{\frac{600}{240}} \times 100$$

$$= 1.2 \times 100$$

$$= 120\%$$

فمن الواضح أن الرقم القياسي البسيط يعكس حجم التغير في مستوى الأسعار في السنة المقارنة (١٩٩١) منسوبا الى سنة الأساس (١٩٨٦)، ويبدو من المثال السابق ان المستوى العام للأسعار في سنة ١٩٩١ قد ارتفع عن مستوى أسعار سنة ١٩٨٦ بنسبة ٣١٫٦٪ باستخدام الوسط الحسابي ،وارتفع بنسبة ٢٠٪ باستخدام الوسط الهندسي . ويمثل هذا الارتفاع في مستوى الأسعار محصلة ما حدث من تغير في أسعار السلع الخمس في سنة ١٩٩١ بالمقارنة بسنة

١٩٨٦ ، فهو محصلة ارتفاع أسعار الخبز بنسبة ١٠٠٪ والجبن بنسبة ٢٥٪ ، والسجائر بنسبة ٥٠٪ ، والقماش بنسبة ٣٢٪ ، وانخفاض سعر خدمة العلاج بنسبة ٥٠٪ . وهكذا قد تمكنا باستخدام الرقم القياسى البسيط استخلاص رقم واحد يعكس أثر كل هذه التغيرات فى أسعار السلع الخمس ، بحيث نعرف حجم التغير فى المستوى العام للأسعار .

الرقم القياسى المرجح :

علمنا أن الرقم القياسى البسيط يعامل كل مكوناته من السلع والخدمات على قدم المساواة فى الأهمية ، بحيث يكون للتغير فى سعر الخبز (على سبيل المثال) وزنا مماثلا للتغير فى سعر السجائر فى تكوين التغير فى المستوى العام للأسعار . وهذا أمر قد لا يمثل الحقيقة بالنسبة للمستهلك ، الذى يستهلك وحدات أكثر من الخبز وأخرى أقل من السجائر ، وبالتالى فانه يتأثر بدرجة أكبر بتغير سعر الخبز بالمقارنة بتغير سعر السجائر . ومن هنا نجد أهمية اعطاء وزن معين لسعر كل سلعة ، يعكس أهميتها بين السلع الأخرى لدى المستهلك ، بحيث يمثل التغير فى المستوى العام للأسعار التغير فى أسعار مختلف السلع والخدمات بعد ترجيح كل منها حسب درجة أهميتها فى نظر المستهلك .

وقد يتم ترجيح السلع والخدمات بكمية ما يستهلكه المستهلك من كل منها ، وهنا تكون صياغة الرقم القياسي للأسعار اما مرجحة بكميات سنة الأساس أو مرجحة بكميات سنة المقارنة أو مرجحة بكميات كل من سنة الأساس وسنة المقارنة ، كما هو واضح في الحالات الثلاث التالية :

١ ــ الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس : بالتعبير عن الكميات المستهلكة من السلع الخمس في سنة الأساس بالرمز ك يمكن حساب الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس باستخدام الصيغة التالية :

$$١٠٠ \times \frac{\text{س}'_{١}\text{ك}_{١} + \text{س}'_{٢}\text{ك}_{٢} + \text{س}'_{٣}\text{ك}_{٣} + \text{س}'_{٤}\text{ك}_{٤} + \text{س}'_{\text{ه}}\text{ك}_{\text{ه}}}{\text{س}_{١}\text{ك}_{١} + \text{س}_{٢}\text{ك}_{٢} + \text{س}_{٣}\text{ك}_{٣} + \text{س}_{٤}\text{ك}_{٤} + \text{س}_{\text{ه}}\text{ك}_{\text{ه}}}$$

$$\text{أى} = ١٠٠ \times \frac{\text{محـ س}'\text{ك}}{\text{محـ س ك}}$$

وباستخدام بيانات الجدول السابق يكون الرقم القياسي مساوى :

$$١٠٠ \times \frac{٥\times٥ + ٢٠\times٤ + ١٠\times٣ + ٤٠\times٥ + ٥٠\times٢}{٥\times١٠ + ٢٠\times٣ + ١٠\times٢ + ٤٠\times٤ + ٥٠\times١}$$

$$١٠٠ \times \frac{٢٥+٨٠+٣٠+٢٠٠+١٠٠}{٥٠+٦٠+٢٠+١٦٠+٥٠} =$$

$$٪١٣٠ = ١٠٠ \times \frac{٤٣٥}{٣٤٠} =$$

وقد أعد هذه الصياغة للرقم القياسى الاحصائى " لاسبير "
ومن ثم فان اسمه يطلق عليها ٠

٢ ـ الرقم القياسى المرجح بكميات سنة المقارنة : بالتعبير عن الكميات المستهلكة من السلع الخمس فى سنة المقارنة باستخدام كَ ، يمكن حساب الرقم القياسى باستخدام الصيغة التالية :

$$\frac{\text{سَ}_1\,\text{كَ}_1 + \text{سَ}_2\,\text{كَ}_2 + \text{سَ}_3\,\text{كَ}_3 + \text{سَ}_4\,\text{كَ}_4 + \text{سَ}_5\,\text{كَ}_5}{\text{س}_1\,\text{كَ}_1 + \text{س}_2\,\text{كَ}_2 + \text{س}_3\,\text{كَ}_3 + \text{س}_4\,\text{كَ}_4 + \text{س}_5\,\text{كَ}_5} \times 100$$

$$\text{أى} = \frac{\text{مجـ سَ كَ}}{\text{مجـ س كَ}} \times 100$$

وباستخدام بيانات الجدول السابق ، يكون الرقم القياسى مساوى :

$$100 \times \frac{10\times5 + 30\times4 \times 15\times3 + 60\times5 + 100\times2}{10\times10 + 30\times3 + 15\times2 + 60\times4 + 100\times1}$$

$$= 100 \times \frac{50 + 120 + 45 + 300 + 200}{100 + 90 + 30 + 240 + 100}$$

$$= 100 \times \frac{715}{560} = 127{,}7\ \%$$

وقد صاغ هذه الصياغة الاحصائى " باش " ٠

٣ ـ الرقم القياسي المرجح بكميات كل من سنتي الأساس والمقارنة : يتم الحصول على هذا الرقم القياسي بايجاد الوسط الهندسي للصياغتين السابقتين ، أي بايجاد الجذر التربيعي لحاصل ضرب الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس في الرقم القياسي المرجح بكميات سنة المقارنة ، وبالتالي تكون الصياغة كما يلي :

$$\sqrt{\frac{\text{مجـ س}' \times \text{ك}}{\text{مجـ س} \times \text{ك}} \times \frac{\text{مجـ س}' \times \text{ك}'}{\text{مجـ س} \times \text{ك}'}} \times \text{١٠٠}$$

وباستخدام لبيانات المثال محل الشرح :

$$= \sqrt{\frac{\text{٤٣٥}}{\text{٣٤٠}} \times \frac{\text{٧١٥}}{\text{٥٦٠}}} \times \text{١٠٠}$$

$$= \sqrt{\frac{\text{٣١١٠٢٥}}{\text{١٩٠٤٠٠}}} \times \text{١٠٠} = \sqrt{\text{١ر٦٣٣٥}} \times \text{١٠٠}$$

$$= \text{١ر٢٧٨} \times \text{١٠٠} = \text{١٢٧ر٨}\%$$

ويطلق على هذه الصياغة الأخيرة للرقم القياسي مسمى الرقم القياسي لفيشر ، نسبة الى فيشر الذى صاغها . ويميز هذه الصياغة عدم تحيزها لأى من سنة الأساس أو سنة المقارنة ، حيث يتم الترجيح بأخذنا في الاعتبار الأوزان المستمدة من كل من السنتين .

ملاحظات عامـــة :

بالتعرف على الرقم القياسي للأسعار ، يمكن التعرف على التغير في قيمة النقود ، ويستلزم هذا الاشارة الى بعض الملاحظات في هـــذا الشأن :

١ ـ تنسب نسبة التغير في مستوى الأسعار في أي شهر أو سنة مـــن السنوات الى أي فترة زمنية سابقة كأساس لحساب التغير ٠ ومن ثم يتوقف مستوى التغير في الأسعار في سنة المقارنة على مستوى أسعار سنة الأساس ، وما اذا كان يمثل مستوى منخفض عـــن المعتاد ، أي يسود ، الكساد وتدهور الأسعار ، أو يمثل مستوى أسعار مرتفعة لسيطرة التضخم ٠ من هنا تأتي أهمية اختيـــار سنة الأساس ، بحيث تكون سنة طبيعية في مستوى الأسعـــار ٠ وان كان الأمر ليس بالسهل ، فمن الصعب وجود سنة معينة خاليـــة من النقائص ٠

٢ ـ افترض في المثال المستخدم مجتمع من خمس سلع فقط ، وهذا فقط من أجل التبسيط ، وانما الواقع به مئات بل آلاف من السلـــع والخدمات ، مما يجعل الحساب مشكلة معقدة ٠ كما أن عـــدد السلع في تغير مستمر نتيجة للتطور الاقتصادي والتكنولوجي ، فقـد نجد سلع جديدة في سنة المقارنة لم تكن موجودة أصلا في سنـــة الأساس ، بما يجعل بياناتها موضوعة في " البسط " ولا شـــيء

فى " المقام " . ولا تقتصر صعوبات التغطية السلعية للرقم القياسى للأسعار على ذلك ، فقد يشتمل الرقم القياسى للأسعار على سلع ليست محل استهلاك فئات معينة من أفراد المجتمع ، وبالتالى فان تغير أسعارها ، وتأثير هذا التغير على المستوى العام للأسعار لا يعبر عن تغير حقيقى لمستوى أسعار السلع التى تهم هذه الفئات المعنية من أفراد المجتمع . فارتفاع أسعار سيارات الركوب ، وارتفاع أسعار المشروبات الكحولية يعمل على رفع الرقم القياسى للأسعار ، ويخفض من قيمة النقود ، وان كان هذا التغير لا يهم من لا يفكر فى شراء عربة جديدة ، أو من لا يفكر فى شراء المشروبات الكحولية ، ومن ثم يصبح التغير فى مستوى الأسعار غير منطبق عليهم .

هذه مجموعة من الصعوبات تتعلق بمدى التغطية السلعية للرقم القياسى للأسعار ، ومن الصعب الوصول الى الكمال فى هذا الشأن ، وان كان التمثيل الجيد للسلع والخدمات أمر مستهدف . فقد يقتضى الكمال الى أن يصل الأمر الى حد حساب رقم قياسى للأسعار لكل فرد ، طالما أن نمط الاستهلاك قد يختلف باختلاف الأفراد ، ولكن هذا الأمر مستحيل وغير طبيعى . فالقياس الدقيق للتغير فى مستوى الأسعار ، وبالتالى التغير فى قيمة النقود أمر صعب ومستحيل ،فالوضع العملى قد يملى ضرورة أن نتعرف أولا على الهدف الذى يتم من أجله حساب الرقم القياسى للأسعار ، وبناء على ذلك يتم تحديد مجموعة

السلع والخدمات التى تمثل خير تمثيل المجال الذى يتعلق به الرقم القياسى للأسعار ، بحيث يتحقق الهدف الذى من أجله يتم حساب هذا الرقم القياسى للأسعار . ومن هنا نجد أنه يتم حساب الأرقام القياسية للأسعار للعديد من مجموعات السلع ، وذلك لكى يمكن أن نتتبع التغير فى أسعار كل منها ، وبالتالى التغير فى قيمة النقود فيما يتعلق بها .

ونجد فى هذا الشأن الرقم القياسى لأسعار الجملة والرقم القياسى لنفقات المعيشة (أو لأسعار المستهلكين) ، .... الخ . ويعتبر الرقم القياسى لأسعار الجملة مقياسا للتغير فى قيمة النقود للمنتج ولتاجر الجملة ، ويستدل منه كمؤشر يعبر عن مستوى النشاط الاقتصادى ، نظرا لحساسية أسعار الجملة لمختلف الظروف الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد القومى . فيكشف لنا الرقم القياسى العام لأسعار الجملة فى مصر (جدول رقم ٢) ما حدث من تصاعد عام فى أسعار الجملة خلال التسع سنوات الأخيرة من ٨٣/٨٢ الى ٩١/٩٠ على اعتبار أسعار سنة ١٩٦٦/٦٥ كأساس يساوى ١٠٠ . فتمثل أسعار سنة ١٩٨٣/٨٢ ٦ر٣ مرة ما كانت عليه فى سنة ٦٦/٦٥ . وتمثل أسعار سنة ١٩٩١/٩٠ (٢ر١٣) مرة ما كانت عليه فى سنة ١٩٦٦/٦٥ ، أى أن أسعار سنة ٩١/٩٠ تماثل ما يقرب من أربع مرات

مستوى أسعار سنة ١٩٨٣/٨٢ (تساوى أربع أمثال ما كانت عليه فى ١٩٨٣/٨٢) ، أى بمعنى انخفاض القوة الشرائية للنقود الى ربع مقدارها • ويكشف لنا هذا ما حدث من معدل تضخم سنوى مرتفع خلال هذه الفترة تعدى ١٦٪ ، كما هو واضح من الجدول رقم (٢) •

ويمكن حساب العديد من الأرقام القياسية لأسعار جملة المجموعات السلعية الرئيسية المكونة للرقم القياسى لأسعار الجملة ، للتمييز بين ما يحدث من اختلاف فى أسعار كل منها • فتشير بيانات جدول رقم (٢) أن أسعار مجموعة الخيوط والمنسوجات والملابس الداخلية كانت أكثر ارتفاعا عن أسعار بقية المجموعات خلال الفترة المعنية ٨٣/٨٢ ـ ٩١/٩٠ ، وأن أسعار مجموعة مواد البناء كانت الأقل ارتفاعا خلال نفس الفترة المعنية •

ويعبر الرقم القياسى لنفقات المعيشة عن المستوى العام لأسعار المستهلكين ، كما يظهر فى جدول رقم (٣) • فيكشف لنا الرقم العام لأسعار المستهلكين فى حضر مصر ما حدث من تضاعف للأسعار من ٨٣/٨٢ الى ٨٧/٨٦ (من ٥١٪ الى ١٠٠٪) ثم ما حدث من تضاعف آخر للأسعار من ٨٧/٧٦ الى ٩١/٩٠ (من ١٠٠٪ الى ١٩٢٪) ، بما يعنى أن الارتفاع فى الأسعار

جدول رقم (٢)
الارقام القياسية لأسعار الجملة

(١٠٠ = ٦٦/٦٥)

متوسط السنة المالية	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	معدل التضخم السنوي ٨٣/٨٢ـ ٨٩/٨٨	٨٩/٨٨ـ ٩٠/٨٩	٩٠/٨٩ـ ٩١/٩٠
الرقم العام	٣٦٥ر٩	٤١١ر٧	٤٥٤ر٩	٥٢٧ر٢	٦١١ر٥	٧٢٣ر٢	٩٣٠ر٢	١١٣٣ر٠	١٣١٦ر٥	١٦ر٨	٢١ر٨	١٦ر٢
الحاصلات الزراعية	٤٥٥ر٥	٥٢٨ر٧	٥٩٦ر٨	٧٣٧ر٨	٨٧٨ر٨	٩١٥ر٧	١٢١٩ر٤	١٥١٧ر٦	١٧٠٥ر٤	١٧ر٨	٢٤ر٥	١٢ر٤
الدواجن والاسماك	٥٩٨ر٢	٧٠٦ر٥	٧٨٢ر٩	٨٣٢ر١	٩٢١ر٦	١١١٠ر٤	١٣٤٢ر٠	١٥٥٨ر٣	١٦١٢ر٠	١٤ر٤	١٦ر١	٣ر٤
المنتجات الحيوانية غير الغذائية	٤١٨ر٥	٤٦١ر٠	٤٨٧ر٠	٥٢٩ر٤	٥٥٦ر٨	٦٤٩ر٥	٩٨١ر٩	١٣٠٩ر٠	١٤٨٣ر١	١٥ر٣	٣٣ر٣	١٣ر٣
المواد الغذائية والمشروبات	٤٤٣ر١	٥٣٠ر٩	٥٦٩ر٢	٦٠٦ر٥	٧٠٢ر٠	٨٥٦ر٦	١٠٦٧ر١	١٢٩٣ر٧	١٥١١ر٢	١٥ر٨	٢١ر٢	١٦ر٨
الدخان ومصنوعاته	١٥٠ر٤	١٥١ر٠	١٩٣ر٥	٢٢٤ر٣	٢٥٩ر٣	٢٩٨ر٥	٣٨١ر٦	٤٧٦ر٢	٥٧٥ر٧	١٦ر٨	٢٤ر٨	٢٠ر٩
الخيوط والمنسوجات والملابس الداخلية	٢٥٢ر٤	٢٥٨ر٥	٢٨١ر٩	٣٢٧ر٧	٣٨٤ر٣	٥٥٦ر٠	٧٠٣ر٥	٨٧٧ر٨	١٠٧٠ر٦	١٨ر٦	٢٤ر٨	٢٢ر٠
البترول ومواد الوقود	٢٦٧ر٨	٢٧٧ر٢	٣٠٩ر٣	٣٩٣ر٦	٤٤٨ر٦	٦٢١ر٧	٧٥٦ر٠	٨٢٨ر٣	١٠٧٨ر٨	١٨ر٩	٩ر٦	٣٠ر٢
مواد البناء	٥٦٦ر٨	٦٠٠ر١	٦٤٤ر٥	٧٢٢ر٧	٧٥٧ر٥	٧٩١ر٦	١٠٢٩ر٨	١١٢٢ر٦	١٤٢٣ر٣	١٠ر٥	٩ر٠	٢٦ر٨
الادوية	٢٠٥ر٩	٢١١ر٧	٢١١ر٧	٢٤٩ر٥	٣٣٨ر٢	٣٥١ر٦	٤٦٧ر٣	٤٧٦ر١	٥٠٥ر٢	١٤ر٦	١ر٩	٦ر١
المواد الكيماوية	٢٢٩ر٢	٢٣٣ر١	٢٣٨ر٢	٢٥١ر٢	٢٦٢ر٧	٣١٣ر٥	٤٤٨ر٧	٥٢٩ر٩	٦٦٥ر٧	١١ر٨	١٨ر١	٢٥ر٦

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ٨٩/٩٠ ، ص ١٤٨ ؛ ٩٠/٩١ ، ص ١٦٨ : عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار الجملة) .

جدول رقم (٣)

الارقام القياسية لاسعار المستهلكين (حضـــر)

(١٩٨٧/٨٦ = ١٠٠)

متوسط السنة المالية	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	معدل التضخم السنوى ٨٣/٨٢ـ ٨٩/٨٨	٨٩/٨٨ـ ٩٠/٨٩	٩٠/٨٩ـ ٩١/٩٠
الرقم العام	٥١ر٠	٦٠ر٢	٦٨ر٨	٧٩ر٩	١٠٠ر٠	١١٨ر٦	١٣٨ر٤	١٦٧ر٧	١٩٢ر٤	١٨ر١	٢١ر٢	١٤ر٧
١ الطعام والشراب والدخان	٤٨ر٧	٥٨ر٠	٦٦ر١	٧٦ر٨	١٠٠ر٠	١١٨ر٦	١٤٤ر٥	١٧٨ر٤	٢٠١ر٦	١٩ر٩	٢٣ر٥	١٣ر٠
٢ الملابس والاقمشة	٥٨ر١	٦٨ر٧	٧٩ر٣	٩٢ر٧	١٠٠ر٠	١١٣ر٦	١٣٠ر٧	١٥٢ر٤	١٧٩ر٩	١٤ر٥	١٦ر٦	١٨ر٠
٣ الايجار والوقود	٩١ر٢	٩٤ر٥	٩٤ر١	٩٧ر٤	١٠٠ر٠	١٠٤ر٩	١٠٦ر٣	١١٨ر٠	١٤١ر١	٢ر٦	١١ر٠	١٩ر٦
٤ اثاث وأجهزة وخدمات منزلية	٧٨ر٧	٨٤ر٨	٨٩ر٥	٩٤ر١	١٠٠ر٠	١٦٨ر٣	١٨٣ر٢	٢٣٢ر٠	٢٦١ر٧	١٥ر١	٢٦ر٦	١٢ر٨
٥ الرعاية الصحية	٣٦ر٦	٥٠ر٠	٦٤ر٢	٨٠ر٦	١٠٠ر٠	١١٣ر١	١٢٨ر٤	١٤٩ر١	١٦٢ر٧	٢٣ر٣	١٦ر١	٩ر١
٦ الانتقال والمواصلات	٨٢ر٩	٨٣ر٤	٨٣ر٩	٨٩ر٣	١٠٠ر٠	١١١ر٥	١٢٦ر٦	١٥٨ر٨	١٩٧ر٥	٧ر٣	٢٥ر٤	٢٤ر٤
٧ الرياضة والتعليم والثقافة	٤٥ر٥	٦٥ر٤	٧٣ر٨	٨٤ر٣	١٠٠ر٠	١٢١ر٥	١٤٥ر١	١٦٩ر٦	١٩٢ر٩	٢١ر٣	١٦ر٩	١٣ر٧
٨ سلع وخدمات متنوعة	٦٣ر٧	٧٣ر٧	٨٣ر١	٨٨ر٦	١٠٠ر٠	١١٣ر٠	١٢٥ر٥	١٤٦ر٦	١٧٣ر٢	١٢ر٠	١٦ر٨	١٨ر١

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقارير السنوية ٩٠/٨٩ ، ٩١/٩٠ ص ١٤٧ ، ص١٦٦ على الترتيب ، عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين) .

طبقا لنمط الاستهلاك فى الحضر كان فى سنة ٩١/٩٠ بقدر أربع أمثال ما كان عليه فى سنة ٨٣/٨٢ ، ومن هنا تكون القــــوة الشرائية للنقود قد انخفضت الى ربع مقدارها •

ويتم هنا كذلك حساب العديد من الأرقام القياســــية الفرعية لأسعار المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسى لنفقــات المعيشة • وقد يتم حساب الرقم القياسى لنفقات المعيشة لفئــات مختلفة من أفراد المجتمع وذلك مثل كل من الحضر والريــــف • فدراسة الأرقام القياسية للأسعار يحقق أهمية بالغة فى دراســـة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بما يساعد على اتخاذ السياسات المناسبة •

الباب الثاني

النظام المصرفي

الباب الثاني

النظام المصرفي

كانت البداية الاولى لما أطلق عليه فيما بعد مسمى "البنك" أو "المصرف" هو ما قام به بعض الصاغة (بجانب عملهم الأصلى) من تقديم خدمة حفظ النقود الذهبية ، لمن يريد من التجار وغيرهم خوفا من السرقة ، واصدارهم ايصالات لاثبات حق مالكي النقود الذهبية ، تفيد امكانية استرداد نقودهم عند الطلب (*) . وقد تم تداول هذه الايصالات ، بحيث استخدمت — مع ازدياد الثقة فيمن أصدرها — كوسيلة للدفع ، فظهرت الوظيفة الثانية للبنوك وهى عملية اصدار البنكنوت . وذلك باعتبار أن خدمة حفظ النقود (أو ما أطلق عليه فيما بعد مسمى قبول الودائع) هى الوظيفة الاولى ، وكانت تقدم فى تلك البداية مقابل تحصيل أتعاب للمحافظة على النقود .

وقد أدركت البنوك الأولى أنها طالما تمتعت بثقة المجتمع التجارى ، فان عددا أقل فأقل يكونوا فى حاجة الى تحويل تلك الايصالات الى ما يقابلها من نقود أصلية . فحقيقة قابلية دفع قيمة الايصال (أو البنكنوت) لحامله عند الطلب كانت الضمان الكافى

(*) أشتقت كلمة "بنك" من اللفظ الايطالى Banea أو المنضدة التى تعقد عليها الصفقات المالية .
محمد ناظم (دكتور) — المرجع السابق ذكره — ص ١٠٩ .

لقبوله كأداة للدفع ، طالما أن الثقة فى البنك ليست محل شـك ، فلا يتقدم للتحويل وطلب النقود الأصلية الا عدد قليل من حاملـى البنكنوت . ومن هنا استطاع الصاغة اقراض جزء صغير من النقـود المحفوظة لديهم بأمان ، والتمتع بما يدره هذا العمل من ربـح وفير لهم . وهكذا استطاعت البنوك فى وقت مبكر القيام بالوظيفـة الثالثة ، وهى وظيفة اقراض النقود .

ولما حققته البنوك من أرباح نتيجة الاقراض ، شجعها هذا على السعى نحو اجتذاب ايداعات أكثر ، بقيامها بدفع فوائد نظيـر المحافظة على النقود ، بدلا من تحصيل أتعاب للقيام بذلك .

وقد كان حق سحب النقود من الحساب مقصور فى البداية علـى الشخص المودع فقط ، ولكن مع الوقت أمكن السحب لأى شخص يحدده صاحب الحساب (المودع) ، بأن يقرر دفع مبلغ معين له ، وبذلـك ظهر "الشيك" فى القرن السابع عشر . ونجد حاليا الجزء الأكبـر من وقت البنوك الحديثة فى الدول المتقدمة تنصب على عملية تسويـة الشيكات Clearing .

وهكذا يمكن تعريف البنك بأنه من يتعامل فى المديونيـات as dealers in debts (*) فيعتبر الايداع مديونية على البنك تجاه

(*) J.L. Hanson, Monetary Theory and Practice, Macdonald and Avans, LTD, London, 1970, pp. 23:24.

المودع . ويعتبر البنكنوت الذى يصدره البنك صكوكا بوعد لدفع مبلغ معين لحامله عند الطلب ، أى أنه يمثل مديونية بنك الاصدار تجاه حامله . ومن خلال الاقراض والسحب على المكشوف Overdraft يخلق البنك مديونية لحقه . ولا تقتصر مختلف أنواع المديونيات التى يرتبها البنك على ذلك ، ولكن المهم هو أن ندرك حقيقة أن البنك هو من يتعامل فى المديونيات ، فهو هنا يقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمقترضين ، فيحقق نفعا لكلا الطرفين . فالبنك كجهة متخصصة تكون مؤهلة بدرجة أكبر من كل مدخر منفردا على حسن استثمار أمواله ، وتجنيبه مخاطر ذلك ، هذا من جهة . والبنك من جهة أخرى يقدم ما يحتاج اليه المقترضون من تمويل بتسهيلات أفضل عما كان يمكن لكل منهم منفردا الحصول عليه .

والبنك كمؤسسة مالية تتعامل فى المديونيات ، يقوم بالعمل بالسوق النقدى والسوق المالى ، حيث يتعلق السوق الأول بالتعامل فى المديونيات قصيرة الأجل ، ويتعلق السوق الثانى بالتعامل فى المديونيات طويلة الأجل . ويمكن هنا أن نميز بين عدة أنواع من البنوك :-

١ - البنوك التجارية : وتتعامل هذه البنوك أساسا فى المديونيات قصيرة الأجل ، دون تخصص فى قطاع اقتصادى معين . وهى تقوم بتلقى الودائع الجارية ، وتسوية الشيكات ، واجراء عمليات

الائتمان وما يترتب عليه من خلق لنقود الودائع . فتعتبر الودائع الجارية - كما سبق القول - ضمن عرض النقود ، ومن ثم نجد أن البنوك التجارية هى الوحيدة المؤهلة لخلق نقود الودائع ، وبالتالى زيادة عرض النقود . ومن هنا تحتل البنوك التجارية أهمية خاصة فى النظام المصرفى ، تجعلنا نركز عليها فى الدراسة هنا .

وتقوم البنوك التجارية - علاوة على ذلك - بتلقى الودائع الآجلة لمدد لا تتعدى فى الغالب مدة السنة ، وتقديم العديد من الخدمات للعملاء منها صفقات أعمال الصرف الأجنبى ، ادارة محفظة الأوراق المالية ، أعمال ادارة الاستثمار وغير ذلك من الوظائف العديدة الأخرى(*) .

(*) فرق قانون البنوك رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى مصر ما بين :
أ - البنوك التجارية : وعرفها بأنها مؤسسات تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة ، كما تزاول عمليات التمويل الداخلى والخارجى وخدمته وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالى فى الداخل والخارج بما فى ذلك المساهمة فى انشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليات مصرفية ومالية وتجارية . =

٢ - البنوك المتخصصة : وتتعامل هذه البنوك فى تنمية قطاعات معينة بذاتها ، وذلك مثال بنك التنمية الصناعية ، وبنك الائتمان العقارى أو بنك الاسكان ، وبنك الائتمان الزراعى ، وبنك تنمية الصادرات الصناعية .

٣ - البنك المركزى : وهو ما يعتبر بنك الحكومة ، وفى نفس الوقت بنك البنوك ، ومن ثم فهو يختلف عن الأنواع السابقة من البنوك فى أنه لا يهدف أساسا الى تحقيق الربح ، ولكنه

= وتتكون البنوك التجارية فى مصر من أربعة بنوك كبرى تملكها الحكومة وهى البنك الأهلى وبنك القاهرة وبنك مصر وبنك الاسكندرية ولهذه البنوك الأربعة ٦٦٣ فرع فى جميع أنحاء الجمهورية . وبجانب هذه البنوك الأربعة العامة أنشىء مؤخرا (بعد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة) أربعون بنكا مشتركا وخاصا لها ٢٢١ فرع بالقاهرة والمدن الكبرى . وان كان النشاط الغالب للبنوك التجارية فى مصر ينحصر على البنوك التجارية الأربعة الكبرى .

ب - بنوك الاستثمار والأعمال : وعرفها القانون بأنها مؤسسات تباشر عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة أغراض الاستثمار . وتتكون فى مصر من أحد عشر بنكا مشتركا وخاصا يتبعها ثلاثة وأربعين فرع . بالاضافة الى اثنين وعشرين فرع لبنوك أجنبية يتبعها ستة وأربعون فرع .

يمارس عملية الرقابة على سياسة الائتمان بالبنوك التجارية ، ويتولـــى مهمة الاشراف على تنفيذ السياسة النقدية . ويحتكر البنك المركـــزى عملية اصدار البنكنوت فى البلد . ونقوم هنا بدراسة هذا النوع من البنوك تفصيليا نظرا لما يقدمه من دور هام فى الحياة الاقتصادية .

وبعد هذه المقدمة عن النظام المصرفى فى أى بلد من البلدان ، يتم تناول موضوعات النظام المصرفى الهامة فى فصول كما يلى :

الفصل الخامس : البنوك التجارية .

الفصل السادس : البنوك المتخصصة .

الفصل السابع : البنك المركزى .

الفصـــل الخامس

البنـــوك التجاريـة

تتمتع البنوك التجارية بأهمية خاصة بالمقارنة بغيرها مـن مؤسسات النظام المصرفى والنظام المالى ، لأنها تتميز بكونها الأكبر نشاطا والأكثر تنوعا فى عملياتها من بين كافة المؤسسات المالية ٠

كما أنها الوحيدة المسموح لها قانونا بمسك وقبول حسابـات الايداع تحت الطلب ، والقيام بترتيبات تسوية الشيكات فيما بيـن بعضها البعض والبنك المركزى ، بما يجعلها تكون جزءا هاما مـن أدوات تسوية المدفوعات (أى النقود) ، والتى تبلغ النسبة الغالبـة من عرض النقود فى البلاد المتقدمة ٠ فتقدر الايداعات التى تترتـب على التسهيلات الائتمانية للبنوك نسبة حوالى ٩٠٪ من العرض الكلـى للنقود فى الولايات المتحدة الأمريكية ٠ وتقدر نسبة الصفقات التى يتـم انجازها بالشيكات بحوالى ٩٠٪ من مجموع كل الصفقات التى تتم فيها ومن هنا يمكننا أن ندرك الدور الهام والفريد الـذى تلعبه البنوك التجارية فى الحياة الاقتصادية ، وفى تنمية الاقتصاد القومى ، والتأثير على نمو مختلف القطاعات الاقتصادية والأنشطة الصناعية ٠ فتتحـدد معدلات النمو واتجاهاته بما تمتلكه البنوك التجارية من خيارات منـح أو عدم منح أو تقييد الائتمان ، بما يساعد أو يحد أنواع معينة مـن النمو أو التنمية ٠ ونظرا لخطورة دور البنوك التجارية ، تأتى أهمية

اشراف وتوجيه البنك المركزى لهذا الدور .

مصادر الأموال وأوجه استخدامها :

بعد أن أشرنا الى أهمية البنوك التجارية ، يهمنا أن نتعرف على أنشطتها ، وما تلتزم به من مبادئ فى قيامها بهذه الأنشطة . وخير وسيلة للتعرف على هذه النواحى ، يكون بتحليل مصادر أموال هذه البنوك ، والمجالات التى تستخدم فيها هذه الأموال ، وذلك بدراسة عناصر ميزانية البنك التجارى .

فتعبر ميزانية البنك التجارى عن المركز المالى للبنك فى لحظة معينة ، ويكون هذا المركز المالى محصلة ونتيجة ما أنجزه البنك حتى تاريخه من أنشطة مختلفة ، وما التزم به من مبادئ فى قيامه بهذه الأنشطة ، وما ترتب على ذلك من تحرك فى قيم عناصر المركز المالى التى تعبر عن مصادر أمواله ومجالات استخدامها ، الى أن وصلت الى الصورة التى تظهر عليها فى هذه اللحظة المعينة التى يعبر المركز المالى للبنك عنها .

وتتكون مصادر أموال البنك من كل من : المصادر الذاتية وتشمل رأسماله المدفوع والاحتياطيات وفائض النشاط الجارى ، والمصادر غير الذاتية وتشمل الودائع والقروض والأرصدة الدائنة الأخرى . أما أوجه

استخدام هذه الاموال فتتمثل فى كل من : النقود الحاضرة ، النقود تحت الطلب ، الاوراق التجارية المخصومة وأذونات الخزانة ، القروض، الاستثمارات ، الارصدة المدينة الأخرى .

ويتم تناول كل من هذه العناصر بالاضافة الى المبادئ التى تحكم نشاط البنك ، وبالتالى علاقة حجم كل عنصر الى حجوم العناصر الأخرى فيما يلى :

أولا : مصادر أموال البنك :

(١) مصادر الأموال الذاتية : يمثل رأس المال المدفوع المبلغ الذى يبدأ به البنك نشاطه ، ويتم الحصول عليه من المساهمين الذين اكتتبوا فى أسهم البنك ، باعتبارهم ملاك هذا البنك . ويكون لحجم بند رأس المال المدفوع أهمية خاصة عند بداية البنك لنشاطه . ولكن بمزاولته لاعماله واكتسابه لثقة الجماهير يتزايد اعتماده على الودائع والخصوم الأخرى فى التوسع فى أنشطته ، وتتضاءل نسبة رأس المال المدفوع الى اجمالى مصادر أموال البنك . كما أن رأس المال المدفوع يكون لازما للحصول على ما يحتاج اليه البنك من أصول ثابتة عند بداية مزاولته لنشاطه ، تتمثل فى اقتناء المقر اللازم لذلك ، وما يلزم له من تأثيث وخلافه . فهذه استثمارات طويلة الأجل لا يسترد ما استثمر فيها الا بتصفية نشاط البنك وتوقف أعماله ، وبالتالى يتعين تمويلها من رأس المال

المدفوع . ويعتبر كذلك رأس المال المدفوع خط الدفاع الأخير الذى يمكن أن يرجع اليه دائنى البنك عند حدوث أسوأ الاحتمالات .

ومع تصاعد نشاط البنك وتوسع عملياته تتضاءل الأهمية النسبية لرأس المال المدفوع كمصدر من مصادر أمواله كما سبق القول ، وبالتالى لا يعتبر كافيا لدعم المركز المالى للبنك وتغطية ما قد يتعرض له من خسائر . ومن هنا نجد أهمية ما يتم احتجازه سنويا من أرباح البنك فى صورة احتياطى . وتتكون الاحتياطيات عادة من الاحتياطى القانونى ، وهو الذى يتم تكوينه بحكم القانون ، والاحتياطى الخاص الذى ترى ادارة البنك ضرورته لدعم المركز المالى للبنك . ويصل أحيانا حجم الاحتياطى الخاص أضعاف حجم راس المال المدفوع .

وتتكون علاوة على ما سبق الموارد الذاتية للبنك فى أى لحظة زمنية من فائض النشاط الجارى للبنك خلال السنة الجارية ، ويتمثل هذا البند فيما يتحقق من زيادة فى أصول البنك عن خصومه ومصادر أمواله الذاتية فى بداية المدة ، وتكون هذه الزيادة هو ما حققه البنك من أرباح خلال الفترة الجارية .

وتتضح هذه النقاط بالرجوع الى بيانات الميزانية الاجمالية لجميع البنوك التجارية العاملة فى مصر (جدول رقم ٤) ، فنجد أن رأس المال المدفوع يمثل نسبة ضئيلة الى اجمالى مصادر

جدول رقم (٤)

الميزانية الاجمالية لجميع البنوك التجارية فى ١٢/٣١ من كل عام

(بملايين الجنيهات)

سنوات	١٩٨٠ قيمة	١٩٨٠ %	١٩٨٢ قيمة	١٩٨٢ %	١٩٨٤ قيمة	١٩٨٤ %	١٩٨٦ قيمة	١٩٨٦ %	١٩٨٨ قيمة	١٩٨٨ %	١٩٩٠ قيمة	١٩٩٠ %	١٩٩١ قيمة	١٩٩١ %
أصول														
ـ نقدية بخزائن البنك	١٦٠	١٫٣	٣٠٠	١٫٥	٤٧٧	١٫٧	٦٤٣	١٫٥	٧٢١	١٫٢	٦٠٠	٠٫٧	١١٩٢	١٫٠
ـ نقدية لدى البنك المركزى	١١٠٩	٩٫٠	٢٩٢٦	١٤٫٩	٥١٨٥	١٨٫١	١٧٢٩٩	٣٩٫٤	٢٢٨٣٧	٣٨٫٣	٣٣٨٠٧	٣٩٫١	٥١٢٢٢	٢٠٫٢
ـ أرصدة ومستحقات على البنوك الاخرى	٣١١٤	٢٥٫٣	٤٧٣٩	٢٤٫١	٥٧٥٣	٢٠٫٠								
ـ أصول سائلة أخرى	١٣٦	١٫١	٢٢٠	١٫١	٢٨٦	١٫٠								
ـ أوراق تجارية مخصومة	١٩	٠٫١	٤٢	٠٫٢	٢٤	٠٫١	١٩١٧٠	٤٣٫٦	٢٣٦٧٣	٣٩٫٧	٣٣٩٥٢	٣٩٫٣	٤٣٤٣٦	٣٦٫٢
ـ قروض	٦٥١١	٥٢٫٩	٩٤٣٢	٤٨٫١	١٣٦٨٥	٤٧٫٧								
ـ أوراق مالية واستثمارات	٦٧٤	٥٫٥	٨٠٤	٤٫١	١٤٦٢	٥٫١	٤١٨٩	٩٫٥	٦٧٩٤	١١٫٤	٨١٣٦	٩٫٤	١٦٣٨٦	١٣٫٦
ـ أصول أخرى	٥٨٩	٤٫٨	١١٥٥	٥٫٩	١٨٤١	٦٫٤	٢٦٥٣	٦٫٠	٥٦٣٨	٩٫٤	٩٩٤٨	١١٫٥	٧٨٩٤	٦٫٦
مجموع الأصول	١٢٣١١	١٠٠٫٠	١٩٦١٩	١٠٠٫٠	٢٨٧١٣	١٠٠٫٠	٤٣٩٥٣	١٠٠٫٠	٥٩٦٦٣	١٠٠٫٠	٨٦٤٤٣	١٠٠٫٠	١٢٠١٣٠	١٠٠٫٠
حقوق الملكية والخصوم														
ـ حقوق الملكية	١٤٤*	١٫٢	٢٩٣*	١٫٥	٤١٨*	١٫٥	١١٩٧	٢٫٧	١٤١٠	٢٫٤	٢٢٩١	٢٫٦	٥٤٩٣	٤٫٦
ـ مخصصات	٦٦٠	٥٫٤	١٣٧١	٧٫٠	٢٠١٥	٧٫٠	١٩٧٦	٤٫٥	٢٥١٣	٤٫٢	٣٩٧٢	٤٫٦	٤٧٣٥	٣٫٩
ـ سندات وقروض طويلة الأجل							٢٢٨	٠٫٥	٢٥٨	٠٫٤	٢٠٥	٠٫٢	٢١٢	٠٫٢
ـ الاقتراض من الجهاز المصرفى	٣٥٦٤	٢٨٫٩	٣٢٨٨	١٦٫٨	٤٤٩٢	١٥٫٦	٧١٠٠	١٦٫٢	٧٩٤٢	١٣٫٣	١١٩٧٥	١٣٫٩	١٧١٦٥	١٤٫٣
ـ ودائع	٦٥١٧	٥٢٫٩	١٢١٩٦	٦٢٫٢	١٨٠٩٦	٦٣٫٠	٢٨٥٤٤	٦٤٫٩	٤١٠٨٧	٦٨٫٩	٥٩٦٢٩	٦٩٫٠	٨١٦٤٨	٦٨٫٠
ـ خصوم أخرى	١٤٢٦	١١٫٦	٢٤٧١	١٢٫٦	٣٦٩٢	١٢٫٩	٤٩٠٨	١١٫٢	٦٤٥٣	١٠٫٨	٨٣٧١	٩٫٧	١٠٨٧٧	٩٫٠
مجموع الخصوم	١٢٣١١	١٠٠٫٠	١٩٦١٩	١٠٠٫٠	٢٨٧١٣	١٠٠٫٠	٤٣٩٥٣	١٠٠٫٠	٥٩٦٦٣	١٠٠٫٠	٨٦٤٤٣	١٠٠٫٠	١٢٠١٣٠	١٠٠٫٠

* تقتصر على رأس المال المدفوع

المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، ١٩٨٥ (العدد الثانى) ، ص ٢٩٠ : ٢٩١ ؛ ١٩٨٨/٨٧ (العدد الثانى) ، ص ٢٩٦ ؛ التقرير السنوى ٩٠/٨٩ ، ص ١٨٣ ؛ التقرير السنوى ٩١/٩٠ ص ٢٠٣.

أموالها ، لا تتعدى ٥ر١٪ من اجمالى هذه المصادر . وباضافة بقية بنود حقوق الملكية الى رأس المال المدفوع نجد أن النسبة ترتفع الى ٦ر٢٪ و ٦ر٤٪ كما هو واضح عن سنتى ١٩٩٠، ١٩٩١ على الترتيب . وعموما فمع التوسع فى أنشطة البنوك التجارية لا تمثل حقوق الملكية الا جزء ضئيل من مصادر الأموال التى تمارس بها البنوك التجارية أنشطتها التمويلية .

(٢) الودائع : بعد فترة من بدء مزاولة البنك لنشاطه يتصاعد حجم أمواله ، بحيث تتضاءل ـ كما سبق القول ـ نسبة ما يستخدمه فى نشاطه من مصادر أموال ذاتية تدريجيا مع ازدياد درجة الثقة فيه من جانب جمهور المتعاملين ، ويكون المصدر الرئيسى لهذا التصاعد فى حجم الأموال المتاحة للبنك هو بند الودائع . فتعتبر الودائع المصدر الرئيسى للأموال المتاحة للبنوك التجارية ، وتتمثل فى الودائع الجارية والودائع غير الجارية .

وبالرجوع الى جدول رقم (٤) نجد أن بند " الودائع " يمثل المصدر الرئيسى لأموال البنوك التجارية ، فهو يساهم بحوالى ثلثى هذه الأموال ، ويعتبر المصدر الرئيسى لتمويل أنشطة البنك .

وتنفرد البنوك التجارية فى حق تلقى الودائع الجارية أو ما يطلق عليه الودائع تحت الطلب ، والتى بمقتضاها يكون لصاحب الوديعة الحق فى السحب فى أى وقت يشاء ، ويلزم البنك بالدفع عند الطلب. ويكون السحب من حق صاحب الوديعة لنفسه أو لأى شخص يحدده ، سواء بالتقدم الى البنك بنفسه أو بمن يحدده كمستفيد بالشيك . وتعتبر هنا ـ كما سبق القول ـ الودائع الجارية وسيلة من وسائل الدفع ، يتم تداولها والتصرف فيها وتحويلها بواسطة الشيكات . ولا يقتصر السحب من الحساب الجارى على الشيكات ، فقد يتم السحب نقدا ، ومن هنا يتعين على البنك أن يحتفظ باحتياطى نقدى كافى لمواجهة طلبات السحب النقدى للمودعين . علما بأن طلبات السحب النقدى تقل كلما ارتفع مستوى المعيشة ومستوى التقدم الاقتصادى للبلد ، حيث تنتشر عادة استخدام الشيكات والاحتفاظ بحسابات ايداع جارية بين مختلف أفراد الشعب ، مما يقلل من السحب النقدى من الودائع الجارية التى يحتفظ بها نظام البنوك التجارية بالاقتصاد الوطنى .

ونظرا لامكانية السحب عند الطلب ، لا تعطى فى الغالب أى عوائد كفائدة على المبالغ المودعة بحسابات الودائع الجارية . وان كان قد يؤدى التنافس بين البنوك التجارية الى دفع فوائد على الودائع الجارية ، عند تحقق شروط معينة ، كتعدى مبلغ الوديعة لحد أدنى معين .

ولا تتكون الودائع الجارية ـ كما سوف يأتى ذكره تفصيلا فيما بعد ـ من الايداع النقدى للأفراد فحسب ، بل تتكون فى الغالب نتيجة ما تمارسه البنوك التجارية من نشاط الائتمان والاستثمار . فيما تمنحه البنوك التجارية من قروض لعملائها أو سحب على المكشوف أو خصم لأوراق تجارية ، فهى تفتح لهم حسابات جارية ، يتم السحب منها فى حدود المبلغ الممنوح لهم .

أما بخصوص الودائع غير الجارية فقد تكون ودائع لآجال معينة أو ودائع باخطار أو ودائع التوفير . ويدفع البنك لكل من هذه الانواع فوائد لصاحب الوديعة ، حيث تتاح للبنك فرصة أكبر لاستثمارها بالمقارنة بالودائع الجارية . وكلما زاد أجل الوديعة زاد معدل الفائدة ، حيث تزداد فرصة استثمار الوديعة بعائد أكبر .

وتتنافس البنوك التجارية ومؤسسات التمويل المختلفة فى اجتذاب الودائع الآجلة ، بما تقدمه كل منها من معدلات فائدة

وتسهيلات أخرى ، مما يعمل على تعدد أوعية الودائع الآجلة ، بحيث تناسب مختلف الرغبات ، وتجذب اكبر قدر ممكن من المدخرات سواء من صغار أو كبار المدخرين . فنجد شهادات الاستثمار أو الايداع أو الادخار متعددة الأنواع التى قد تقترن بالجوائز أو التأمين أو العوائد الدورية الثابتة أو المتضاعفة القيمة . وقد تقبل الودائع بالعملات الأجنبية بجانب العملة الوطنية ، وقد تحسب العوائد طبقا لتقلبات أسعار الفائدة العالمية . وعادة تجذب أسعار الفائدة المدخرين فيفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم فى حسابات ايداع آجلة من الاحتفاظ بها تحت الطلب ، خاصة وأن البنوك التجارية قد تكون مستعدة أحيانا لقبول السحب الفورى من هذه الايداعات بشروط معينة ، منها الاستغناء عن الفوائد المستحقة عن المبلغ المسحوب خلال الشهر الذى يتم فيه السحب أو غير ذلك من الشروط .

وتشترط " الودائع الآجلة باخطار " ضرورة اخطار البنك بالحاجة الى السحب لمبلغ معين قبل تاريخ السحب بمدة أسبوعين أو أقل أو أكثر حسب الاتفاق . فلا يكون السحب مسموحا فورا عند الطلب ، بما يعطى البنك درجة مرونة أكبر فيما يتعلق بالسيولة ، وامكانية أفضل للاستثمار المربح .

وتتميز ودائع التوفير بامكانية تعبئة المدخرات الصغيرة ، بما تسمح به من امكانية الايداع لأى مبالغ صغيرة ، وبما تعطيه من

شعور بالثقة والأمان فى نفوس المبتدئين فى التعامل مع الجهاز المصرفى ، حيث يكون محفوظ لديهم سجل بجميع تحركات المبلغ الخاص بهم • وقد يقترن هذا الوعاء الادخارى بنوع من الحوافز مثل الاشتراك فى الجوائز أو خلافه • وتتنافس صناديق توفير البريد مع الجهاز المصرفى التجارى فى هذا النوع من الادخار ، مما قد يساهم فى اتساع السوق الخاص به •

ويعرض لنا الجدول رقم (٥) بيان باجمالى الودائع لدى البنوك التجارية خلال السنوات الخمس الأخيرة ٨٧ ـ ١٩٩١ موزعة الى ودائع جارية وودائع ادخارية ومبوبة طبقا للقطاعات وأنواع الأنشطة المودعة • فنجد أن اجمالى الودائع قد ارتفع حجمها خلال الخمس سنوات حوالى ثلاث مرات من حوالى ٣٥ مليار جنيه مصرى فى سنة ١٩٨٧ الى حوالى ٩١ مليار جنيه مصرى فى سنة ١٩٩١ • ونجد أن الودائع الادخارية تمثل النسبة الأكبر (حوالى ٧٥٪ فى سنة ١٩٩١ ، وحوالى ٨٥٪ باضافة الودائع المجمدة) من اجمالى حجم الودائع على حين يقتصر نصيب الودائع الجارية على نسبة ١٥٪ فى سنة ١٩٩١ • ويرجع انخفاض نصيب الودائع الجارية فى الاقتصاد المصرى الى عدة عوامل منها ارتفاع نصيب الودائع بالعملة الأجنبية (٥٨٪ من اجمالى الودائع فى سنة ١٩٩١) التى يحتفظ بها كمدخرات ، وارتفاع نصيب القطاع

جدول رقم (٥)

الودائع لدى البنوك التجارية (وبنوك الاستثمار والأعمـــال)
وفقا للآجال ونوع العملة والقطاع ونوع النشـــاط

القيمة بالمليون جنيه

فى نهاية يونيو	١٩٨٧ قيمة	١٩٨٧ أهمية نسبية	١٩٨٨ قيمة	١٩٨٨ أهمية نسبية	١٩٨٩ قيمة	١٩٨٩ أهمية نسبية	١٩٩٠ قيمة	١٩٩٠ أهمية نسبية	١٩٩١ قيمة	١٩٩١ أهمية نسبية
اجمالي الودائع	٣٤٧٠٦	١٠٠	٤٧٤٣٩	١٠٠	٥٥٨٣٢	١٠٠	٦٧٤١١	١٠٠	٩١٣٢١	١٠٠
حسابات جارية	٦٦٥٢	١٩	٨٦٣٥	١٨	٩٩٥٧	١٧ر٨	١١٨٧٣	١٧ر٦	١٤١٣٨	١٥ر٥
ودائع ادخارية	٢٣٨٤٣	٦٩	٣٣٠٥٩	٧٠	٣٩٩٢٢	٧١ر٥	٤٨٨٧٢	٧٢ر٥	٦٨٨٤٨	٧٥ر٤
ودائع مجمدة (محتجزة)	٤٢١١	١٢	٥٧٤٥	١٢	٥٩٥٣	١٠ر٧	٦٦٦٦	٩ر٩	٨٣٣٥	٩ر١
الودائع بالعملة المحلية	١٩٦٧٧	٥٧	٢١٩٠٢	٤٦	٢٥١١٨	٤٥ر٠	٣٠٨٠٧	٤٥ر٧	٣٨١١١	٤١ر٧
الودائع بالعملة الاجنبية	١٥٠٢٩	٤٣	٢٥٥٣٧	٥٤	٣٠٧١٤	٥٥ر٠	٣٦٦٠٤	٥٤ر٣	٥٣٢١٠	٥٨ر٣
وفقا للقطاعات الدائنة										
قطاع حكومى	٣٦٨٧	١١	٤٧٢٧	١٠	٥٠٣٣	٩ر٠	٥٩٥٨	٨ر٨	١٠٣٧٣	١١ر٤
شركات قطاع عام	٥٠٧٣	١٤	٦٦٠٥	١٤	٧٤١٧	١٣ر٣	٨٩١١	١٣ر٢	١٠٧١٧	١١ر٧
قطاع الاعمال الخاص	٥٧٧٣	١٧	٧٧٦٦	١٦	٩١٧٦	١٦ر٤	١٠٩١٦	١٦ر٢	١٣٩٩٨	١٥ر٣
القطاع العائلى	١٩٠٦٨	٥٥	٢٦٢٩٢	٥٦	٣٢٢٢٤	٥٧ر٧	٣٩٤٧٠	٥٨ر٦	٥٣٧٤٥	٥٨ر٩
عالم خارجي	١١٠٥	٣	٢٠٤٩	٤	١٩٨٢	٣ر٦	٢١٥٦	٣ر٢	٢٤٨٨	٢ر٧
وفقا لنوع النشاط										
الزراعة	٢٨٢	١	٣٣٢	١	٥٠١	٠ر٩	٤٠١	٠ر٦	٥٩٧	٠ر٧
الصناعة	٤٢٤٧	١٢	٦٢٠٧	١٣	٧٤٨٧	١٣ر٤	٩٦٤٧	١٤ر٣	١٢٨٧٦	١٤ر١
التجارة	٣٧٠٦	١١	٤٥٧٩	١٠	٤٦٠٦	٨ر٣	٥٥٦٦	٨ر٣	٦٥٢٧	٧ر١
الخدمات	٤٤٥٥	١٣	٥٥٠٩	١١	٦٣٣٦	١١ر٣	٧٣٧٢٥	١٠ر٩	٩٩٠٤	١ر٨
قطاعات غير موزعة	٢٢٠١٦	٦٣	٣٠٨١٢	٦٥	٣٦٩٠٢	٦٦ر١	٤٤٤٢٥	٦٥ر٩	٦١٤١٧	٦٧ر٣

المصدر : البنك المركزى ، التقرير السنوى ٨٩/٨٨ ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ ، ٩١/٩٠ ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٦.

العائلى كقطاع مدخر (٥٩٪ من اجمالى الودائع فى سنة ١٩٩١) والانخفاض النسبى للأنشطة الاقتصادية كقطاعات مودعة . هـــذا بالاضافة الى عدم انتشار عادة فتح الحسابات الجارية واستخـــدام الشيكات فى تسوية المعاملات بين الأفراد ، نظرا للانخفـــاض النسبى فى مستوى التطور الاقتصادى .

(٣) الاقتراض من الجهاز المصرفى : يضاف بند الاقتراض الى البنود السابقة لمصادر أموال البنك التجارى . فقد يلجأ البنك الـــى الاقتراض من البنوك التجارية الأخرى أو البنك المركزى لمواجهـــة ظروف موقتة ، وقد يقترض من العامة باصدار سندات ، تستحق بعـــد أجل معين ، يتم تداولها فى سوق الأوراق المالية . وان كان الأمـــر الغالب هو اقتراض البنوك التجارية من بعضها البعض ، لانخفاض مـــا يتم تحمله من فوائد نتيجة لذلك .

وقد يحدث أن تكون جميع البنوك التجارية فى حاجة الـــى الاقتراض فى نفس الوقت ، وهنا يتم الالتجاء الى البنك المركـــزى للقيام بمهمة الاقراض . ومن المعتاد حدوث هذا الأمر خلال فـــترات الحاجة الى تمويل محاصيل رئيسية فى الاقتصاد القومى ، أو خـــلال فترات الأعياد وزيادة المشتريات ، أو خلال فترة الأجازات السنويـــة الرئيسية والحاجة الى الانفاق فى السفر والسياحة . ففى جميع هـــذه

الحالات تكون جميع البنوك التجارية مواجهة بنفس الظروف فى نفس الوقت ، وتكون حاجتها لمواجهة زيادة السحب النقدى لفترات قصيرة فقط من الزمن . وهنا يكون الالتجاء الى البنك المركزى للاقتراض لأجل قصير . وقد يتم هذا الاقتراض بضمان أذونات الخزانة أو أوراق مالية أو غير ذلك .

وتعرض لنا الميزانية الاجمالية لجميع البنوك التجارية فى مصر (جدول رقم ٤) بند الاقتراض من الجهاز المصرفى كمصدر من مصادر أموالها ، بحجم يصل الى حوالى ١٧ مليار جنيه مصرى فى سنة ١٩٩١ ، بنصيب نسبى يبلغ حوالى ١٤٪ من اجمالى مصادر أموال هذه البنوك . ويوضح هذا أهمية هذا المصدر ضمن مصادر أموال البنوك التجارية. أما بخصوص التجاء البنوك التجارية الى اصدار السندات أو الاقتراض طويل الأجل فان الاعتماد عليها فى تمويل أنشطتها يكون أمرا نادرا أو محدودا ، فلا تتعدى قيمة هذا البند فى سنة ١٩٩١ ٢١٢ مليون جنيه وبالتالى لا تتعدى أهميته النسبية الى اجمالى مصادر التمويل بنسبة ٢ر٠٪ فى نفس السنة (١٩٩١) .

(٤) الأرصدة الدائنة الأخرى(*) : تأتى هنا كل الخصوم الأخرى التى لم تذكر فيما سبق ، وذلك مثل الضرائب المدفوعة من

(*) محمد ناظم (دكتور) - المرجع السابق - ص ص ١٢٦ : ١٢٧ .

الأفراد والهيئات لصالح الدولة ولم يتم توريدها بعد ، والفوائد المستحقة على الودائع ، وكذلك حسابات الشركات ووحدات الانتاج الخاصة والعامة التى تتعلق بمصاريف التشغيل ، وحسابات المراسلين الدائنة التى تمثل أرصدة نقدية مستحقة الدفع للغير سواء للبنوك المحلية أو البنوك الأجنبية بالعملات المحلية أو الأجنبية .

كما يشمل بند الأرصدة الدائنة الأخرى الشيكات والحوالات والاعتمادات الدورية وأوامر الصرف البريدية والبرقيات مستحقة الدفع . ويلاحظ تزايد هذا العنصر خاصة وأن العمليات التجارية والمالية الكبيرة تتم بواسطة الشيكات التى تزايد استخدامها خاصة من بعد الحرب العالمية الثانية .

وتظهر هذه الالتزامات التى تستحق السداد خلال أمد قصير فى الغالب فى جدول رقم (٤) تحت بند خصوم أخرى، وقد بلغت قيمتها لجميع البنوك التجارية العاملة فى مصر فى سنة ١٩٩١ حوالى ١١ مليار جنيه مصرى ، بما يمثل نسبة لا يستهان بها الى مصادر أموالها (٩٪ فى ١٩٩١) . ومن ضمن بنود خصوم البنوك التجارية يظهر بند " مخصصات " وهى مبالغ تستقطع من الأرباح السنوية التى يحققها البنك من أجل مواجهة خسائر أو التزامات محتملة ، وذلك مثل ما يحدث من تناقص فى قيمة أصول البنك الثابتة نتيجة الاستخدام أو التقادم ، وما يتوقع من عدم سداد لجانب من الكمبيالات المخصومة لدى البنك أو لجانب من القروض الممنوحة لبعض العملاء ، بما يجعلها فى حكم القروض المعدومة ، أو نتيجة لتناقص فى القيمة الدفترية لبعض الأوراق المالية ... الخ .

ثانيا : العوامل التى تحكم هيكل استخدام الأموال :

تعرفنا على مصادر أموال البنك التجارى ، وقبل أن نتناول اوجه استخدام هذه الأموال يهمنا أن نشير الى المبادئ التى يتعين أن يراعيها البنك فى توزيع أمواله على أوجه الاستخدام المختلفة . وتتلخص هذه المبادئ فى السيولة Liquidity ، اليسار Solvency أو الأمان Security ، والربحية Profitability .

(١) السيولة : يقصد بالسيولة المقدرة على تحويل الأصل الى نقود سائلة بسرعة كافية لمواجهة طلبات عملاء البنك بالدفع دون تعرض القيمة الأصلية للأصل لأى خسارة .

فكما أشرنا الى مصادر أموال البنك ووجدنا أن المصدر الرئيسى لهذه الأموال هو الودائع ، فانها بالتالى معظم الأموال التى يستخدمها البنك فى ممارسة نشاطه ، ومن المعلوم أن هذه الودائع (والخصوم الأخرى) معرضة للسحب سواء عند الطلب أو باخطار أو بعد أجل قصير ، بما يستدعى توفر نقدية كافية لمواجهة السحب اليومى من أموال البنك . ودوام امكانية السحب عند الطلب أو عند استحقاق الوديعة الآجلة هو الذى يولد الثقة لدى جمهور المودعين ، هذه الثقة هى التى تمثل حجر الأساس فى قيام واستمرار

عمل البنوك التجارية والنظام المصرفى بأكمله ، بما يستلزم مراعاة المحافظة عليها باستمرار . ولكن من الطبيعى أن لا يعطل البنك كل أمواله ويبقيها فى صورة نقود سائلة ، لأنه من المستبعد فى الظروف العادية أن يتقدم جميع أصحاب الودائع فى نفس الوقت بطلب سحب جميع ودائعهم نقدا . فما يحدث عادة يقتصر على سحب بعض الأموال بمعرفة بعض المودعين ، وفى نفس الوقت تفتح حسابات ايداع جديدة ، وتودع مبالغ اضافية بمعرفة مودعين آخرين . فحركة الايداع والسحب تتم يوميا ، ويلزم دراسة نمطها اليومى والأسبوعى والشهرى ، واعداد توقعات لما يمكن أن يحدث من تغيرات ، وبناء على ذلك يتم توفير ما يلزم من نقدية سائلة على الدوام لتغطية زيادة حركة السحب عن حركة الايداع النقدى .

ومن الطبيعى أن ندرك أن حركة السحب من الودائع الجارية تكون اكبر نسبيا خلال الأجل القصير بالمقارنة بحركة السحب من الودائع الآجلة ، حيث تعتبر الودائع الآجلة مدخرات من أجل المستقبل . ومن هنا فان تكوين هيكل مصادر الأموال من حيث النصيب النسبى لكل من الودائع الجارية والودائع الآجلة يكون له أثر على درجة السيولة التى يتعين على البنك أن يراعيها .

من هنا نجد أن اعتبار السيولة يمثل أحد المبادىء الرئيسية التى يتعين مراعاتها فى تحديد هيكل استثمار أموال البنك ، وبالتالى فان

ا لدى البنك من أصول وحجم كل منها من اللازم أن يكون منضبطـا لما تمليه متطلبات السيولة ٠ فيجب أن يراعى المسئولون فى البنـك فى توزيع أصوله توفر القدرة على مواجهة طلبات السحب فـى أى وقت ٠ فلا بد من حسن توزيع أموال البنك بين أوجه الاستخـدام المختلفة بحيث يكون لديه على الدوام قدر من الأصول التى يمكـن تحويلها بسرعة ودون خسائر تذكر الى نقود سائلة ٠

وتتفاوت الأصول فى درجة سيولتها ، أى فى سرعة تحويلها الى نقود دون خسارة تذكر ٠ فكلما تمتع الأصل بميزة سرعة التحويل الـى نقودبدون خسارة تذكر ، كلما اتصف بخاصية ارتفاع درجة السيولـة ، والعكس بالعكس صحيح ٠ وتبعا لذلك تتفاوت مختلف أصول البنك من حيث درجة سيولة كل منها ٠

وتراعى البنوك التجارية فى توزيع استثماراتها على مختلـف الأصول عدة مقاييس للسيولة ٠ وتعمل على المحافظة على معدل معيـن لكل مقياس ، يتم تحديده ، طبقا للظروف الخاصة بالبنك والخاصة بظـروف الاقتصاد القومى ٠ ومن هذه المقاييس نجد :

* معدل النقدية أو معدل الاحتياطى النقدى

$$= \frac{\text{الأرصدة النقدية بخزينة البنك ولدى البنوك الأخرى والبنك المركزى}}{\text{الودائع}} \times$$

* معدل السيولة

$$\text{معدل السيولة} = \frac{\text{الأرصدة النقدية بخزينة البنك ولدى البنوك الأخرى والبنك المركزي + النقدية تحت الطلب + الأصول الأخرى الأكثر سيولة (مثال أذونات الخزانة والأوراق التجارية المخصومة)}}{\text{الودائع}} \times 100$$

وفي هذا الشأن نجد أن البنوك الانجليزية تحافظ في توزيع أموالها على الأصول المختلفة على معدل نقدية ٨٪ ومعدل سيولة ٢٨٪ (*) . ومن المعلوم أنه من المفروض في الدول المتخلفة أن تزيد هذه المعدلات عن ذلك ، نظرا لعدم شيوع استعمال الشيكات في المعاملات بنفس المستوى السائد في الدول المتقدمة ، وبالتالي تكون معدلات السحب النقدي السائل من الودائع اكبر .

(٢) اليسار : يقصد باليسار القدرة على سداد الدين ، ويعني هذا بالنسبة للبنك أن قيمة أصوله تكافىء جملة خصومه . فالأصول هي ممتلكات البنك وقيمتها هي الضمان الأخير لسداد الخصوم فاذا قلت هذه القيمة عن قيمة المصادر غير الذاتية لأموال البنك ، اعتبر البنك في حالة عدم يسار .

وتحتل مسألة يسار البنك أهمية تفوق أهميتها في أي مشروع اقتصادي آخر ، ومن ثم فانها تراعى كمبدأ هام في ادارة

(*) J.L. Hanson, Ibid., p. 32.

أصول البنك التجارى . فما يستخدمه البنك من أموال ، يعتبر معظمه مديونية عليه ، فمن الواجب المحافظة عليه ، فالمفروض أنه سوف يرد ان عاجلا أو آجلا .

ويرجع مصدر تعرض البنك لمشكلة عدم اليسار الى عدم مراعاة الأمان الكافى فى أوجه استثمار البنك . فقد تنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية التى يمتلكها البنك ، ويكون مضطرا الى البيع فى ذلك الوقت . أو اذا تعذر عليه استرداد ما سبق أن أقرضه لبعض العملاء سواء لعدم وجود ضمان أو عدم كفايته . أو اذا تعذر على البنك استرداد قيمة أوراق تجارية سبق قبول خصمها لديه . فهذه نواحى يحاول البنك فى توزيع أمواله للاستثمار فيها الى مراعاة العديد من الاعتبارات حتى يتوفر عنصر الأمان ، وتقل فرص التعرض لخسارة جزء من قيمة استثماراته الى أكبر درجة ممكنة .

هذا وان كانت تعد السيولة كمشكلة فى المدى القصير ، فان مسألة " يسار " البنك تقوم فى المدى الطويل . فمن الممكن أن يعجز البنك التجارى فى المدى القصير عن تأمين سيولة مركزه المالى رغم يساره ، كما أن بامكان بنك معسر أن يخفى واقعة اعساره عن المتعاملين ، ويستجيب لطلبات عملائه بالدفع لفترة غير قصيرة

من الزمن ، خاصة لو لم تتسع دائرة المطالبة بالدفع (*) .

(٣) الربحيـــة : يقصد بالربحية مقدرة البنك على تحقيق فائض سنوى نتيجة مزاولة نشاطه ، ويكون هذا الفائض بقدر زيادة جانب الأصول عن جانب الخصوم مضافا اليـه أمواله الذاتية فـى بداية المدة .

فالبنك التجارى كمؤسسة تجارية لا بد أن يحقق أرباحا حـتى ينمو ويتوسع فى نشاطه ويزدهر . ويعتبر الربح والسعى الـــى تحقيقه هدف فى حد ذاته يسعى الى تحقيقه البنك التجـــارى المملوك ملكية خاصة . كما وأن الربح يعتبر أحد المعايير الهامة للحكم على كفاءة ونجاح البنك المملوك ملكية عامة . فالربح هـدف هام لا بد وأن تراعيه ادارة البنك التجارى وهى بصدد توزيع موارده بين الاستثمارات المختلفة . فتعرض البنك للخسارة معناه أن حقوق المساهمون فى البنك (أى موارد البنك الذاتية) قد انخفضت عن ذى قبل بقدر مساو لمقدار الخسارة . ومن هنا فان الخسائـــر تؤدى الى تآكل ما قد يكون البنك قد سبق احتجازه من احتياطيات ومن بعد ذلك يتم تآكل رأس المال ذاته بما قد يعرض البنـــك

(*) محمد محمد النجار (دكتور) ، محاضرات فى اقتصاديات النقـــود والبنوك ، ١٩٨٦ ، ص ص ١٥٨ : ١٥٩ .

لمشكلة العسر أو عدم اليسار السابق الحديث عنه .

وعلى العكس من ذلك ، فان تحقيق البنك لأرباح ، وزيادة المحتجز كاحتياطيات ، يدعم ما يحققه من توسع فى نشاطه ، ويقلل من مخاطر ما قد يتعرض له من فقد قيمة بعض الأصول ، والوقوع فى مشكلة عدم اليسار . وليس يخاف أن زيادة أرباح البنك تزيد من قدرته التنافسية ، وتدفع الى زيادة الايداعات ، التى يرتبط عائدها بما يحققه البنك من معدلات أرباح .

ومن هنا نجد أنه يجب أن يراعى الاستثمار فى مختلف أصول البنك المبادىء الثلاث : السيولة ، اليسار ، الربحية . وان كان ليس يخاف وجود تعارض بين مبدأى السيولة والربحية ، لأنه كلما كان الأصل - كما سوف يشرح فيما بعد - أكثر ربحية فانه يكون أقل سيولة ، وكلما كان الأصل أكثر سيولة فان ربحيته تقل . كما قد يحدث تعارض بين اليسار والربحية ، لأن زيادة الربحية تقترن فى العادة بزيادة درجة المخاطرة وعدم الأمان ، وبالتالى زيادة احتمال فقط جزء من قيمة الأصل . فالأمر يتطلب الموازنة بين درجة تحقيق كل من الأهداف الثلاث : السيولة ، اليسار ، والربحية ، بحيث لا يتعرض البنك التجارى من ناحية لخطر توقف الصرف أو السحب نقدا لعدم وجود سيولة نقدية

كافية ، أو لعدم وجود أصول يمكن تحويلها الى نقود خلال فترة قصيرة من الزمن ، مما يعرض سمعته للانهيار ، ويفقد ثقة العملاء به ، فينكمش نشاطه ، ويتعرض لخطر الافلاس ، مما يصيب النظام المصرفى بأكمله بأخطار جسيمة . وبحيث لا يتعرض البنك التجارى من ناحية ثانية لخطر عدم اليسار ، بفقدان جزء من قيمة الأصل . ولا يتعرض من ناحية ثالثة لفقدان فرص زيادة أرباحه ، اذا ما بالغ فى الأخذ بمتطلبات السيولة واليسار على حساب التضحية بهدف الربحية .

فان عملية تخصيص أموال البنك التجارى بين مختلف الأصول لا بد أن توازن بين المبادئ الثلاث المشار اليها ، بحيث يتحدد حجم كل أصل ونسبته الى بقية الأصول من ناحية ، ونسبته الى اجمالى الودائع من ناحية أخرى ، بما يعمل على تحقيق أكبر أرباح ممكنة ، وفى نفس الوقت توفير مستويات السيولة واليسار المناسبين لحسن سير العمل واكتساب ثقة المتعاملين .

ثالثا : أوجه استخدام أموال البنك :

١ ـ النقدية : تتمثل النقدية فيما يحتفظ به البنك التجارى من نقود سائلة فى خزائنه (أوراق بنكنوت ونقود مساعدة) ، بالاضافة

الى أرصدته النقدية لدى البنوك التجارية الأخرى وكذلك رصيد الموازنات النقدية لدى البنك المركزى .

ويلتزم البنك التجارى بايداع رصيد نقدى كاحتياطى قانونى لدى البنك المركزى ، يحدد بمعرفة البنك المركزى كنسبة معينة من رصيد الايداعات بالبنك التجارى (ترتفع النسبة للايداعات الجارية وتقل للايداعات الآجلة) . وتمثل هذه النسبة الحد الأدنى للرصيد النقدى الذى يحتفظ به لدى البنك المركزى ، ويمكن للبنك التجارى أن يزيد رصيده عنها ، علما بأنه لا تحسب أى فوائد عليها .

وتعتبر النقدية أصل هام من أصول البنك ، باعتبارها خط الدفاع الأول الذى يقابل طلبات السحب النقدى من جانب الأفراد ومتطلبات المقاصة فيما بين البنك والبنوك الأخرى . فالنقدية أصل كامل السيولة ، وان كان لا يترتب عليها أى أرباح ، ومن ثم لا توجد الرغبة للاحتفاظ منها بقدر غير لازم كبير .

وقد جرت العادة على تحديد مقدار النقدية اللازم الاحتفاظ به فى شكل سائل كنسبة معينة من مجموع الودائع . وتتحدد هذه النسبة على ضوء خبرة البنوك التجارية طبقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة . فالأمر يتوقف على مدى انتشار عادة استخدام الشيكات فى التعاملات بين الأفراد ، وعلى ظروف

الاستقرار الاقتصادى ، ومدى الثقة فى سوق الائتمان . فكما سبق القول بأن البنوك الانجليزية تحتفظ بنقدية تمثل حوالى ٨٪ من مجموع الودائع . وترتفع بدون شك النسبة عن ذلك فى الدول الأقل تقدما مثل مصر . والمهم هو أن يغطى رقم النقدية كلا من الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به كاحتياطى قانونى لدى البنك المركزى ، والحد اللازم لمواجهة متطلبات السحب النقدى من جانب جمهور المتعاملين .

وتكشف الميزانية الاجمالية لجميع البنوك التجارية العاملة فى مصر (جدول رقم ٤) تفاصيل بند النقدية ، الذى يتمثل فى مبالغ ضئيلة نسبيا محتفظ بها فى خزائن البنوك لتسيير الأعمال اليومية فى هذه البنوك وفروعها ، قد تراوحت قيمتها ما بين ١٦٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٨٠ ، ١٩٩٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٩١ بما يمثل نسبة تزيد أو تقل قليلا عن ١٪ من اجمالى أوجه استخدام أموال البنوك التجارية . هذا بالاضافة الى مبالغ كبيرة نسبيا يحتفظ بها لدى البنك المركزى يحددها البنك المركزى — كما سبق القول — طبقا للعديد من الاعتبارات . وعلاوة على ذلك فهناك اقراض مستمر ومتبادل فيما بين البنوك التجارية يمكن الرجوع اليه بسرعة حسب متطلبات السيولة من بنك الى آخر . وبالأخذ فى الاعتبار لكل من المبالغ المودعة لدى البنك المركزى أو المودعة أو المستحقة على البنوك الأخرى نجد أنها تمثل

نسبة لا يستهان بها الى اجمالى استخدامات أموال البنـــوك التجارية وصلت فى سنة ١٩٩١ الى ٢٠٪ ووصلت فى سنـــوات أخرى سابقة الى ما يزيد كثيرا عن ذلك .

٢ ـ نقود تحت الطلب : يشتمل بند نقود تحت الطلـــب القروض قصيرة الأجل (التى تدفع عند الطلب أو خلال ١٤ يومـــا على الأكثر من طلبها) التى تمنحها البنوك التجارية لأعضاء السوق النقدية ، الذين يتمثلوا فى سماسرة الأوراق التجارية Bill brokers وبيوت الخصم Discount Houses and Acceptance Houses ويقوم هؤلاء الأعضاء بوظيفة خصم الكمبيالات التى تستحق الدفع خلال مدد قصيرة ، قد تقل أو تزيد عن شهـــر أو شهرين ، بالاضافة الى تعاملهم فى أذونات الخزانة ، ويكـــون تعاملهم مع البنوك التجارية من أجل الاقتراض لتمويل عملياتهم . ويرتب كل من هؤلاء الأعضاء عملياته ، بحيث قد يكون لديه أوراق مستحقة التحصيل يوميا ، ومن ثم فقد يكون اقتراضهم لمدة يـــوم واحد فقط ، ويتحدد القرض من يوم لآخر ، فاذا ما تعرض أحـــد

البنوك التجارية فجأة فى يوم من الأيام للحاجة الى نقود سائلة تزيد عما هو متاح بخزائنه ، يمكنه أن يسترد قروضه من سوق النقد ، ومن ثم فان الاقراض لهذا السوق يمثل نقودا تحت الطلب ، يمكن الالتجاء اليها فورا حسب الحاجة • ويقوم أعضاء السوق بتعويض ما ردوه من قروض بزيادة اقتراضهم من البنوك التجارية الأخرى ، وذلك فى حالة ما اذا كانت الحاجة الطارئة الى السيولة لا تشتمل كافة البنوك التجارية • أما اذا كان هذا هو الحال التجأت السوق النقدية الى اعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزى أو الاقتراض منه بضمان ما لديهم من أذونات وسندات •

ويتم اقراض السوق النقدية بمعدل فائدة منخفض جدا ، قد لا يتعدى ١٪ ، نظرا للامكانية اليومية لاسترداد القرض • وبدون شك يعتبر هذا العائد صغير جدا ، ولكنه على أى حال يكون أفضل من لا شئ اذا ما احتفظ البنك بتلك النقود الاضافية سائلة فى خزائنه •

هذا البند كأصل من أصول البنك التجارى لا يوجد الا لدى البنوك العاملة فى انجلترا ، نظرا لوجود سوق النقد هناك • أما بالنسبة للبنوك التجارية العاملة فى أى دولة أخرى يكون التجاؤها عند الظروف الطارئة متجها الى البنك المركزى الذى يتولى عملية اقراضها أو اعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية •

٣ - أذونات الخزانة والأوراق التجارية المخصومة : يقصد بأذونات الخزانة Treasury Bills السندات الحكومية قصيرة الأجل التي يبلغ في الغالب أجلها مدة ثلاثة شهور (٩١ يوما) . ويقصد بالأوراق التجارية bills الكمبيالات والسندات الأذنية التي تؤيد مديونية أحد الأطراف بمبلغ معين يستحق الدفع لطرف آخر بعد مدة قصيرة لا تتجاوز عدد محدود من الشهور .

ويمثل هذا البند أصل من أصول البنك ، يتمتع بدرجة سيولة أقل من البندين السابقين ، فما يستثمره البنك من أموال في أذونات الخزانة والأوراق التجارية لا يتم استرداده عند الطلب كما في البند السابق ، ولكن يتم الاسترداد خلال أمد قصير لا يتجاوز عدد محدود من الشهور ، ومن ثم فان العائد المحقق هنا يكون أعلى من العائد الذي يتحقق من البند السابق . فهنا يلتزم البنك بالانتظار حتى حلول مواعيد استحقاق أذونات الخزانة والأوراق التجارية المخصومة ، حتى يمكنه استرداد قيمتها الاسمية الكاملة في شكل نقدي . أو يقوم باعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي ، والحصول على قيمتها الحالية نقدا . ومن ثم فان هذا الأصل يتميز بكونه استثمار قصير الأجل ، ومن ثم فانه يدر عائدا للبنك ، ويتمتع علاوة على ذلك بامكانية تحويله الى نقود عند الحاجة ، وذلك مقابل استغناء البنك عن جزء من العائد . ومن ثم نجد أن أذونات الخزانة والأوراق التجارية المخصومة

تندرج ضمن بنود السيولة التى تمثل خط الدفاع الثانى ، وذلك كما سبق توضيح ذلك بصدد معدل السيولة Liquidity rate

وتقوم الحكومة باصدار أذونات الخزانة لتغطية العجز فى مواردها المعتادة من حصيلة الضرائب والجمارك والرسوم والموارد الأخرى بالنسبة للانفاق على مختلف المرافق والادارة الحكومية وغيرها • والمفروض أن يكون اصدار أذونات الخزانة لمواجهة عجز مؤقت فى الايرادات عن المصروفات ، ومن ثم فان طبيعة هذه السندات تكون لفترات قصيرة لحين حلول مواعيد استحقاق الايرادات (الضرائب مثلا) ، مقابل معدلات فائدة منخفضة •

وقد اتجهت السياسة المالية للدولة فى الفترة الراهنة الى التوسع فى اصدار أذونات الخزانة بطريقة متتابعة لمواجهة العجز فى الميزانية العامة كسياسة بديلة عن سياسة التمويل بالعجز (أى التوسع فى اصدار البنكنوت) وذلك للحد من تصاعد الاسعار والتضخم • ولتشجيع الاستثمار فى أذونات الخزانة رفعت من معدلات الفائدة كعائد لهذه السندات • وباستثمار البنوك التجارية لجانب من أمواله فى شراء هذه الأذونات يمكن أن تتمتع بهذا العائد المرتفع • وان كان هذا العائد لا يزال يعد أقل نسبيا عن العوائد التى يفترض الحصول عليها من جانب البنك باستثمار أمواله فى البنود التالية من الأصول التى تتصف بدرجة سيولة أقل بالمقارنة بأذون الخزانة •

كما يمكن للبنوك التجارية استثمار جزء من موارد ها من العملات الأجنبية فى هذا الأصل ، الذى يتمتع بد رجة مرتفعة من السيولة ، وذ لك بشراء سند ات أذنية على الخزائن الأجنبية ، تستحق الد فع فى الخارج خلال مد د قصيرة تتراوح بين ثلاث وستة أشهر ٠

أما بخصوص الأوراق التجارية فنظرا لما تتمتع به من ضمانات قانونية تكفل سد اد ها ، يمكن خصمها قبل حلول تاريخ استحقاقها لدى البنوك التجارية ٠ أى أن يقوم البنك بشراء الكمبيالات التى لم يحل بعد تاريخ تحصيلها مقابل د فع مبلغ أقل من قيمة الكمبيالة ، ويكون هذا الفرق نظير الانتظار والمخاطرة ٠ فيحصل البنك على الكمبيالة لكى يقوم بالحصول على قيمتها عند تاريخ استحقاقها ، مقابل د فع مبلغ فورى لمن يستحقها يقل عن قيمتها بنسبة معد ل الخصم ٠ ويتحد د معد ل أو سعر الخصم طبقا لمعد ل الفائد ة السائد فى السوق ود رجة المخاطرة وما يقابل عمولة البنك ومصاريف التحصيل ، وبالتالى يعتبر استثمار البنك فى الأوراق التجارية صورة من صور الاقراض قصير الأجل ، نظرا لاستحقاق الكمبيالات بعد آجال قصيرة ٠ وان كان عائد خصم الأوراق التجارية يزيد عن عائد أذونات الخزانة نظرا لما يعترى النوع الأول من مخاطر ليست موجود ة فى النوع الثانى ٠ فالكمبيالات عرضة لعدم السد اد ولكن هذا الأمر غير وارد فيما يتعلق بأذونات الخزانة ٠

وبترتيب البنك للأوراق التجارية التى فى حوزته فى شكل مجموعات متتابعة فى مواعيد الاستحقاق ، يمكنه أن يحصل يوميا جزءا معينا مما لديه من الأوراق التى يحل ميعاد استحقاقها ، فتتاح له فرصة توفر قدر معين يومى من النقود السائلة . فاذا لم يكن فى حاجة الى نقود حصيلة اليوم ، فانه ليس من الحكمة أن يترك البنك نقودا سائلة أكثر من اللازم ، لأن النقود العاطلة لا تحقق عائد ، فهنا يسعى البنك الى قبول خصم أوراق جديدة ، على ان يراعى فى ذلك توزيع تواريخ الاستحقاق على مدار الشهور والاسابيع والايام المتتابعة ، حتى يضمن بما لديه من أوراق تجارية توفر سيولة بقدر يومى معين منتظم ، وبذلك يمكن أن يواجه البنك زيادة طلبات السحب النقدى ، اذا ما حدثت فى بعض الايام ، وهنا لا يعيد استثمار الحصيلة فى شراء أوراق جديدة .

وتقدم سوق الخصم ـ فى حالة وجودها ـ خدمة هامة للبنوك التجارية فى هذا الشأن ، بما تقوم به من بيع المجموعات المنسقة من الأوراق التجارية من حيث تتابع مواعيد الاستحقاق ، فتساعد بذلك على اتاحة فرصة توفر قدر معين منتظم من السيولة للبنك التجارى .

وما توفره الأوراق التجارية من سيولة نقدية لا تتحقق فحسب بحلول مواعيد استحقاقها ، ولكن يمكن كذلك للبنك التجارى عند الضرورة الحصول الفورى على النقدية قبل مواعيد استحقاق ما لديه من أوراق تجارية باعادة خصمها لدى البنك المركزى . وبدون شك تكون

معدلات اعادة خصم الأوراق التجارية أعلى من معدلات اعادة خصم أذونات الخزانة ، نظرا لما يقترن بالأوراق التجارية من مخاطر ليست موجودة في أذونات الخزانة . وان كان يشترط البنك المركزي في الأوراق التجارية المعاد خصمها شروط معينة حتى يقلل بقدر الامكان من درجة تعرضها للمخاطرة .

ورغم أهمية بند الأوراق التجارية المخصومة كأصل من الأصول التي تتميز بدرجة سيولة مرتفعة نسبيا عن غيرها الا أننا نجد أن أهميتها النسبية ضمن أوجه استخدام أموال البنوك التجارية في مصر ضئيلة جدا (١ر٠٪ أو ٢ر٪) ، ويرجع هذا الى عدم وجود سوق نقدية متقدمة ، ومستوى التخلف الاقتصادي ، وحالة النشاط الاقتصادي وما يتصف به من ركود نسبي .

٤ ـ الأوراق المالية : تشتمل استثمارات البنوك التجارية في محفظة الأوراق المالية عادة على سندات حكومية طويلة الأجل وأسهم وسندات خاصة بالقطاع الخاص . ويتحقق نتيجة لهذا الاستثمار عائد يفترض أنه أعلى نسبيا من العوائد التي تتحقق عن الاستثمارات قصيرة الأجل الواردة في البند السابق ، وان كان يتم هذا على حساب درجة السيولة . فالسندات سواء كانت حكومية أو خاصة لا يحل ميعاد استرداد قيمتها الاسمية الا بعد انقضاء فترة طويلة من الزمن ، وكذلك الأسهم لا

يتم الحصول على قيمتها الحقيقية الا عند تصفية نشاط الشركة التى يتكون رأسمالها من تلك الأسهم • فتمثل الأوراق المالية استثمار طويل الأجل لا يدخل ضمن الأصول المكونة لمعدل السيولة ، فما يوجه الى الأوراق المالية من أموال يعتبر خارج نسبة السيولة الاحتياطية التى يمكن الرجوع اليها عند تصاعد السحب النقدى لظروف طارئة والعمل على تحويلها الى نقود سائلة • فالهدف الرئيسى من اقتناء الأوراق المالية هو ما تحققه من عوائد مرتفعة ، أما مسألة السيولة فليست هى الأساس هنا ، وذلك عكس ما يتعلق بالبنود الثلاث السابقة •

حقا بوجود سوق مال — وهو ما يكون محلا للتعامل فى رؤوس الأموال والقروض طويلة الأجل — يمكن بيع الأوراق المالية عند الحاجة الطارئة الى النقود ، ولكن قد يتم ذلك بالتضحية بجزء من القيمة الاسمية للسندات ، اذا ما كانت أسعار الفائدة الجارية مرتفعة • وقد يحدث المثل فيما يتعلق بالاسهم ، خاصة اذا كانت طلبات الشراء محدودة • فمن المعلوم ان معدل الفائدة على السند يكون محدد منذ البداية عند الاصدار ومكتوب على السند ، ويظل المعدل ثابت طوال فترة حياة السند ، ولا تكون له أى علاقة بما يحدث من تقلبات فى معدلات الفائدة الجارية • ومن ثم لا يكون مفضلا اقتناء وشراء السندات فى حالة سريان أسعار فائدة جارية مرتفعة ، تزيد عن معدل الفائدة الثابتة للسند • وهنا تنخفض القيمة السوقية للسندات وتصبح أقل من قيمتها الاسمية ، فيتعرض البنك — اذا ما كان مضطرا للبيع فى هذا الوقت — لخسارة جزء من القيمة الرأسمالية للسندات ويحدث العكس اذا انخفض معدل الفائدة الجارى فى السوق ، وارتفعت بالتالى القيمة السوقية للسند ،

وتعدت قيمته الاسمية ، بما يحقق مكسب لحائز السند ، يتمثل من ناحية فى العائد المرتفع ، ويتمثل من ناحية اخرى فى ارتفاع القيمة السوقية للسند اذا ما اضطر للبيع .

هذا فضلا عن ضعف نشاط وضيق سوق المال فى البلاد المتخلفة بما يؤدى الى قلة عدد المشترين والبائعين ، وبالتالى الى تقلب أسعار السوق ، وعدم ضمان الحصول على أسعار مناسبة لبيع الأسهم والسندات ، فيتعرض البائع لخسارة جزء من القيمة الرأسمالية للأوراق المالية محل البيع . وفى ظل هذه الظروف قد لا يجد البنك من المناسب بيع ما يحوزه من أوراق مالية ، ومن هنا تقل سيولة هذه الأوراق .

ومن هنا لا تتصف الأوراق المالية "باليسار" ، بما يقلل الى حد كبير من درجة سيولتها ، وان كان فى امكان البنك التجارى الاقتراض من البنك المركزى بضمانها ، وقد يكون هذا ميسرا بالدرجة الأولى فيما يتعلق بالسندات الحكومية . وعموما قد لا تشجع ظروف الأوراق المالية (الخاصة بعدم الاتصاف باليسار ، وانخفاض درجة السيولة بالنسبة الى الاستثمارات قصيرة الأجل) على المزيد من الاستثمار فيها ، رغم ما قد تتمتع به من عائد مرتفع . فمهمة الاستثمارات طويلة الأجل تهم بالدرجة الأولى بنوك الاستثمار ، أما ما يهم فى الأساس البنوك التجارية فهو الائتمان قصير الأجل .

ولا يمنع هذا البنك التجارى من توجيه جزء من أمواله الى الاستثمار فى الأوراق المالية خاصة الحكومية (التى يسهل الاقتراض بضمانها من البنك المركزى)، والمتعلقة بالشركات الفرعية التى قد يساهم البنك فى انشائها .

وقد توجد من الظروف التى تجعل من الاستثمار فى السندات طويلة الأجل أمرا مفضلا ولا يتعارض مع اعتبارات السيولة واليسار علاوة على ما يحققه من حيث الربحية ، وذلك اذا ما ثبتت أسعار الفائدة الجارية عند مستوى معين منخفض ، أو اذا تعمدت السلطات النقدية الى الاتجاه نحو خفض أسعار الفائدة ، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية فى معظم البلاد وخصوصا فى الولايات المتحدة ، نتيجة لاتباع ما يطلق عليه "سياسة النقود الرخيصة " ، والتى تسعى الى كثرة المعروض من النقود ، وخفض أسعار الفائدة تبعا لذلك بدرجة كبيرة (*) . ويعنى انخفاض أسعار الفائدة بالضرورة ارتفاع أسعار السندات فى السوق . وهنا صار فى امكان البنوك التجارية التخلص فى أى وقت من القدر الكبير من استثماراتها فى السندات ببيعها فى الأسواق وتحقيق ربحا رأسماليا نتيجة ذلك ، وكان على البنك المركزى أن يقف دائما على قدم الاستعداد لشراء هذه السندات حتى يمنع هبوط أسعارها ، وما يؤدى اليه من ارتفاع أسعار الفائدة . هذا فضلا الى أنه نتيجة لذلك وجدت البنوك التجارية أن من صالحها أن تستثمر معظم

(*) فقد ظل سعر الفائدة السائد فى انجلترا محتفظا بمستواه البالغ الانخفاض عند ٤٪ طوال المدة من ١٩٣٢ الى أواخر عام ١٩٥١ (باستثناء فترة قصيرة جدا عند اعلان الحرب فى سنة ١٩٣٩ ثم انخفض مرة أخرى) .
فؤاد هاشم عوض (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص١٤٢ .

أموالها فى سندات طويلة الأجل ، لما تحققه من عائد أكبر ، ولما تتمتع به فى نفس الوقت من درجة من السيولة لا تقل عن سيولة السندات قصيرة الأجل (*) .

ويلاحظ أن البنوك التجارية فى مصر تستثمر نسبة يعتد بها من أموالها فى الأوراق المالية (وبعض الاستثمارات الأخرى) وصلت فى سنة ١٩٩١ الى ما يقرب من ١٤٪ من اجمالى مصادر أموالها (حوالى ١٦ مليار جنيه مصرى) وقد يرجع هذا الى مجموعة من الاعتبارات منها أن جانب هام من هذه الأوراق حكومى ومن ثم يسهل الاقتراض عند الحاجة بضمانه ،ونقص فرص الاستثمار البديل المربح ، وما يوجد من قيود فرضت أخيرا على التوسع فى الائتمان .

٥ ـ القروض : وهى ما تمنحه البنوك التجارية من سلف لعملائها ، على أن يتم رد المبلغ المقترض خلال مدة لا تتجاوز فى الغالب سنة ، وان كان يمكن تجديد السلفة .

(*) فمثلا نجد فى الولايات المتحدة أن كانت تستثمر البنوك التجارية فى عام ١٩٤٠ مبلغ ٩ بلايين دولار فى سندات طويلة الاجل (١٥ سنة فأكثر) وذلك من مجموع استثماراتها البالغ قيمتها ٢٣ بليون دولار أى بنسبة ٣٩ ٪ ، بينما أنها كانت تستثمر فى عام ١٩٤٧ فى هذه السندات طويلة الأجل مبلغ ٥٣ بليون دولار من مجموع قدره ٧٧ بليون دولار أى بنسبة ٦٩ ٪ .
المرجع السابق ـ ص ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

ويمثل بند القروض كأحد أصول البنك التجارى نسبة هامه من أوجه استخدام البنك لأمواله ، وهو يدر عليه أكبر عائد بالمقارنة ببنود الأصول السابق ذكرها ، وان كان هذا على حساب انه يمثل الأقل سيولة علاوة على ارتفاع درجة "عدم اليسار" او عدم الامان .

فما يحققه البنك من عائد عن نشاط الاقراض يكون أعلى من اسعار الفائدة التى يتحملها مقابل الودائع الآجلة ، لأنه من المتعين أن تغطى عوائد الاقراض كل من تكلفة الحصول على الاموال ، وما يتحمله البنك من أعباء ومصاريف ، نتيجة مزاولة نشاطه ، بالاضافة الى تحقيق هامش كعائد للبنك .

وتتصف القروض بأنها الأقل سيولة ، نظرا لتعذر تحويلها الى نقود سائلة قبل انقضاء أجل القرض ، وقد يضطر البنك الى تجديد مدة القرض لعملائه المتعرضين لأزمة سيولة طارئة ، حفظا على أمواله من ناحية ، وابقاء على العلاقة الجيدة بينه وبين العملاء الذى يربطه بهم تعاملات متعددة من فترة غير قصيرة من ناحية أخرى . وبذلك يتحول القرض من قصير الأجل الى متوسط أو طويل الأجل . وان كانت تتفاوت السيولة تبعا لآجال القروض ، فانها تعتمد أيضا على امكانية الاقتراض بضمانها ، وما اذا كانت توجد امكانية بيعها الى مؤسسات مالية أخرى ، أى ما اذا كانت توجد أسواق لبيع القروض .

وقد يتعرض البنك لفقد المبلغ المقترض اذا تعذر سداد القرض

فيخسر البنك جزء من قيمة اصوله ، بمعنى ان يتعرض البنك لعدم اليسار . ومن هنا تأتى اهمية ما يشترطه البنك من تقديم ضمان معين لما يمنحه من قروض ، حتى يمكنه الرجوع اليه واسترداد حقه فى حالة عسر العميل وعدم امكانه الوفاء بمقدار ما اقترضه من البنك . وقد يتمثل الضمان فى أوراق مالية أو أوراق تجارية أو بضائع تودع فى مخازن البنك أو تودع فى مخازن أخرى مع تقديم ما يثبت ذلك ، أو قد يكون الضمان عقارات وذلك برهنها ضمانا لقيمة القرض ، أو قد يتمثل فى الذهب أو المحاصيل الزراعية ، وقد يكون القرض بضمان شخصى (وتقع هنا حالات السحب على المكشوف Overdraft) أى بدون ضمان عينى ، وذلك فى حالة العملاء المعروفين للبنك ، أو الذين يتمتعون بسمعة طيبة ، أو فى حالة شركات القطاع العام بضمان الجهة الحكومية التابعين لها . وفى حالة الضمان العينى تكون قيمته أعلى من قيمة القرض ، كتأمين ضد احتمال تقلب الاسعار وانخفاضها وقت الاضطرار الى الرجوع الى الضمان وبيعه لاستيفاء قيمة القرض ، اذا ما تعذر استرداده نقدا من العميل . أما اذا ما تعذر سداد القرض محل الضمان الشخصى ، فهنا يضطر البنك الى الرجوع الى القضاء للرجوع الى ما قد يكون فى الذمة المالية للعميل من ممتلكات وقد يتعرض هنا البنك لخسارة كامل أو جزء من قيمة القرض .

وقد تكون القروض التى تمنحها البنوك التجارية قروضا استهلاكية

أو قروضا تجارية . فتمنح القروض الاستهلاكية للأفراد للحصول على سلع الاستهلاك الشخصى أو لمواجهة ظروف طارئة أو استثنائية مثل المرض أو الزواج أو الوفاة أو غير ذلك . أما القروض التجارية فتمنح للأفراد والشركات العامة والخاصة والتعاونية العاملة فى الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والخدمية ، وذلك لتوفير الموارد المالية اللازمة أساسا للتشغيل كقروض قصيرة الأجل .

وتعطى البنوك التجارية الأولوية للقروض التجارية ، حيث أنها تؤدى الى زيادة الودائع ، أى موارد الجهاز المصرفى ، كما تعمل على الحد من معدل سحب الودائع . وعموما يؤدى التوسع فى القروض التجارية الى نمو النشاط الاقتصادى ، وتحقق دخول اضافية تساعد فى حد ذاتها على سداد القروض للبنوك .

وتعمل البنوك على تنويع اقراضها تحقيقا لمبدأ توزيع المخاطر ولتحقيق التوازن بين قاعدتى الربحية والسيولة . فتحدد أسعار فائدة متفاوتة تبعا للاختلاف بين القروض من حيث كل من آجالها ونوع الضمان المقدم ودرجة المخاطرة وحجم القرض ونوع النشاط الاقتصادى المقدم اليه القرض . وقد يتدخل البنك المركزى ويحدد أسعار فائدة أقل لبعض الأنشطة التى تستحق الرعاية والتشجيع لاعتبارات التنمية مثل قطاعى الزراعة والصناعة ، وذلك على حساب أسعار فائدة أعلى للقطاعات الخدمية .

هذه الحقائق الخاصة بالقروض التى تمنحها البنوك التجارية نجدها منطبقة على البنوك التجارية فى مصر ، فمن بيانات الميزانية الاجمالية (جدول رقم ٤) ، نجد أن القروض تمثل أهم أوجه استخدام أموال البنوك التجارية فى مصر ، بحيث يقترب نصيبها من نصف قيمة هذه الاستخدامات ، وان كان قد حدث تراجع فى نصيبها خلال السنوات الأخيرة ، نظرا لسياسات البنك المركزى المتعلقة بتقييد التوسع فى منح الائتمان ، وبالذات ما وضعه من سقوف ائتمانية .

وبالدخول الى تفاصيل القروض التى تمنحها البنوك التجارية فى مصر (بعد اضافة بنوك الاستثمار والأعمال اليها (*)) كما يوضحها جدول رقم (٦) ، نجد أن حوالى ثلاثة أرباع (٧٥٪) القروض تستحق السداد خلال مدة سنة (أى قروض قصيرة الأجل) ، حيث أن هذا هو النوع الغالب من أنواع الائتمان الذى تقدمه البنوك التجارية . ونجد أن قطاع الأعمال الخاص يمثل أهم القطاعات المتلقية للقروض ، ويليه شركات القطاع العام . أما القطاع العائلى فنصيبه محدود جدا من اجمالى القروض المقدمة

(*) يقصد ببنوك الأعمال والاستثمار تلك البنوك التجارية التى أنشئت وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وبعضها بنوك خاصة مشتركة والبعض الآخر فروع لبنوك أجنبية .

جدول رقم (٦)

القروض الممنوحة من البنوك التجارية (وبنوك الاستثمار والاعمال)
وفقا لنوع الضمان وأجل الاستحقاق والقطاعات والانشطة المدنية

القيمة بالمليون جنيه

فى نهاية يونيو	١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	
	قيمة	اهمية نسبية	قيمة	اهمية نسبية	قيمة	اهمية نسبية
اجمالى القروض	٣٤٥٣٤	١٠٠	٤٢٥٤١	١٠٠	٥٣٤٩٦	١٠٠
ـ قروض تستحق الدفع خلال سنة	٢٤٧٤٦	٧١ر٧	٣١٦٣٨	٧٤ر٤	٤١١٠٤	٧٦ر٨
ـ بضمانات عينية	٦٧٥٦	١٩ر٦	٧٧٦٩	١٨ر٣	٩١٢٥	١٧ر٠
ـ بدون ضمانات عينية	١٧٩٩٠	٥٢ر١	٢٣٨٦٩	٥٦ر١	٣١٩٧٩	٥٩ر٨
ـ قروض تستحق الدفع بعد سنة	٦٠٢٢	١٧ر٤	٦٧٢٥	١٥ر٨	٧٤٥٧	١٤ر٠
ـ بضمانات عينية	٢٣٣٤	٦ر٧	٢٨٣٢	٦ر٧	٣٢٦٥	٦ر١
ـ بدون ضمانات عينية	٣٦٨٨	١٠ر٧	٣٨٩٣	٩ر١	٤١٩٢	٧ر٩
ـ قروض استحقت ولم تدفع	٣٧٦٦	١٠ر٩	٤١٧٨	٩ر٨	٤٩٣٥	٩ر٢
ـ القروض وفقا للقطاعات المدنية						
ـ القطاع الحكومى	٥٢٤٠	١٥ر٢	٧٤٩٢	١٧ر٦	١١٢٣٠	٢١ر٠
ـ شركات القطاع العام	٨٩٦٤	٢٥ر٩	١١٨١٦	٢٧ر٧	١٤٩١١	٢٧ر٨
ـ قطاع الاعمال الخاص	١٧٢٨٨	٥٠ر٠	١٩٨٥٩	٤٦ر٦	٢٢٩٩٨	٤٢ر٩
ـ القطاع العائلى	٩٩٥	٢ر٩	١١٨٣	٢ر٨	١٤٨٧	٢ر٨
ـ عالم خارجى	٢٠٧٩	٦ر٠	٢٢٥٠	٥ر٣	٢٩٤٥	٥ر٥
ـ القروض وفقا لنوع النشاط						
ـ الزراعة	٩٣٦	٢ر٧	١١١٧	٢ر٦	١٣٩٧	٢ر٦
ـ الصناعة	١١٩٥٥	٣٤ر٦	١٤٣٧٥	٣٣ر٨	١٨٣٦١	٣٤ر٣
ـ التجارة	١٠٢٠١	٢٩ر٥	١٢٨٧٣	٣٠ر٢	١٦٦٦١	٣١ر١
ـ الخدمات	٧٩٠٤	٢٢ر٩	١٠٣٢٠	٢٤ر٢	١٢٢٥٥	٢٢ر٩
ـ قطاعات غير موزعة	٣٥٧٠	١٠ر٣	٣٩١٥	٩ر٢	٤٨٩٧	٩ر١

المصدر : البنك المركزى ، التقرير السنوى ٩١/٩٠ ، ص ٢٠٥ : ٢٠٧

(أقل من ٣٪) ، وقد سبق بيان أنه أهم القطاعات المودعة .
ومن هنا يتبين لنا أن البنوك التجارية تقوم بدور هام فى توجيه المدخرات من القطاع العائلى الى الاستثمار فى قطاعى الأعمال الخاص والعام ، وبالذات أنشطة الصناعة (حوالى ٣٥٪ من اجمالى الاقراض) يليها أنشطة التجارة (حوالى ٣٠٪) ، ثم الخدمات (حوالى ٢٢٪) ، وأخيرا الزراعة بنسبة صغيرة جدا تقل عن ٣٪ من اجمالى القروض ، وذلك نظرا للطبيعة الخاصة لعمليات الائتمان الزراعى التى لا تشجع البنوك التجارية على التوسع فيها ، كما سوف يأتى شرحه عند تناول البنوك التى تتخصص فى عمليات الائتمان الزراعى .

٦ ـ الاستثمارات الثابتة : يخصص البنك جزءا من أمواله فى الاستثمار فى أصول ثابتة كالمبانى التى تمثل مقار لمزاولة نشاطه ، وما بها من أثاثات ومعدات ووسائل اتصال وخلافه .

وفى بداية مزاولة البنك لنشاطه ، يتم تمويل هذه الاستثمارات بجزء من موارده الذاتية ، الممثلة فى رأس المال المدفوع ، لأن ما وجه

الى اقتناء هذه الأصول من أموال لا يتم استردادها الا عند توقف أعمال البنك وتصفية نشاطه . ومن ثم فان الاستثمار فى الأصول الثابتة للبنك يتصف بانعدام السيولة ، كما أنه لا يدر على البنك أى عائد ، بل أنه فوق ذلك يحمل البنك نفقات ثابتة سنوية ، تتمثل فى مصاريف الصيانة وخلافه . ويتم تحميل النشاط السنوى للبنك لهذه الأعباء الخاصة بالصيانة وخلافها ، علاوة على قسط سنوى كمخصص اهلاك ما استثمر فى الأصول الثابتة للبنك من أموال ، وذلك حتى يمكن احلال هذه الأصول الثابتة بغيرها عندما ينتهى عمرها الانتاجى ، هذا من ناحية تمويلية . وحتى يمكن من ناحية أخرى محاسبية تحميل ايرادات كل سنة مالية بما استفادت به من خدمات هذه الأصول الثابتة .

وما ينفقه البنك على أصوله الثابتة فى اقتنائها وصيانتها أمر له مردود ، على نشاطه وايراداته ، فهو وان كان لا يساهم فى تحقيق أرباح مباشرة ، الا أنه يشترك فى تحقيق الأرباح بطريقة غير مباشرة . فبتمتع انشاءات وأثاث وامكانيات البنك بمظهر طيب وقور يستطيع أن يكتسب الثقة والهيبة فيما يزاوله من نشاط ، خاصة وأن مسألة الثقة هى حجر الاساس فى قيام ونمو النظام المصرفى .

وفى نهاية الحديث عن أوجه استخدام أموال البنك يهمنا أن نذكر أن درجة السيولة تتناقص تدريجيا بداية من البند رقم واحد وهو

" النقدية " التى تمثل فى حد ذاتها السيولة الكاملة ، يليها فى ذلك البند رقم اثنين الخاص بالنقدية " تحت الطلب " ثم البند الثالث " أذونات الخزانة والأوراق التجارية المخصومة " الذى يكون مع البند الذى يسبقه العمق الاحتياطى للسيولة ، الذى يمكن الرجوع اليه عند التعرض الى أى سحب نقدى يفوق المعدلات العادية . ثم من بعد ذلك يأتى البند الرابع الخاص بالاستثمار فى الأوراق المالية ، وما يمثله من درجة سيولة أقل مما سبقه من بنود ، بحيث لا يرجع اليه الا عند الضرورة القصوى الاستثنائية . ومن بعد ذلك تأتى القروض بدرجة سيولة أقل مما سبقها من بنود ، بحيث نجد حاليا أن البنوك لا تضعها فى حسبانها بالدرجة الأولى فى حساباتها عن السيولة ، بل يكون الهدف منها فى الأساس هو تحقيق العائد المرتفع . وأخيرا تأتى الاستثمارات فى الأصول الثابتة كبند لا يتمتع على الاطلاق بأى سيولة .

وعلى عكس التسلسل السابق نجد الامر فيما يتعلق بالربحية ، فباستبعاد البند السادس الذى لا يحقق أى أرباح ، نجد أن أعلى العوائد تتحقق من البند الخامس الخاص بالقروض ، ثم تتناقص تدريجيا بالرجوع الى الوراء من الخامس الى الرابع الى ... الى الاول ، حيث نصل الى بداية البنود فنجد " النقدية " التى لا يتحقق من جراء الاحتفاظ بها أى عائد على الاطلاق .

والمهم أن البنك التجاري في توزيع أمواله بين الاستخدامات المختلفة يعمل على مراعاة التوازن بين مسألتي السيولة والربحية كما سبق توضيح ذلك ، ويراعى التناسب في ذلك بين مختلف حجوم أوجه الاستخدام وعلاقة ذلك بحجم وهيكل مصادر أمواله ، بحيث يجمع بين ضرورات السيولة ومزايا الربحية بتوازن معقول ، يعمل على زيادة ونمو نشاطه ونجاحه كبنك تجاري .

المقدرة على اشتقاق نقود الودائع والائتمان :

سبق أن أوضحنا أن الودائع المصرفية وبالذات الودائع الجارية تعتبر ضمن عرض النقود ، وأنها تمثل النسبة الكبرى من العرض الكلي للنقود في البلاد المتقدمة نظرا لانتشار عادة استخدام الشيكات في تسوية معظم التعاملات ، وما يعتمد عليه ذلك من احتفاظ معظم المتعاملون في السوق بحسابات ودائع جارية لدى البنوك التجارية .

فتعتبر الودائع الجارية في حكم النقود ، ومن المعروف أن الودائع الجارية تأتي نتيجة الايداع النقدي لدى البنوك التجارية . وان كان هذا (أي الايداع النقدي) هو المصدر المباشر المعروف لنقود الودائع ، الا أنه ليس الوحيد الذي يؤدي الى ذلك . فانه يترتب كذلك على النشاط الائتماني للبنك التجاري اشتقاق نقود

الودائع ، فيتم ذلك عن طريق ما يمنحه البنك لعملائه من قروض أو سحب على المكشوف ، وما يقبله منهم من سندات أو كمبيالات يقوم بخصمها . فانه يترتب على هذه التسهيلات الائتمانية للبنك حصول الأفراد (المتعامل معهم) على وعد بالدفع الفورى لهم بقيمة ما أعطى لهم من ائتمان ، يمثل حق لهم بالسحب منه تماما كالوديعة الجارية ، ويظهر بالتالى ضمن جانب الخصوم بميزانية البنك . ومقابل هذا الوعد بالدفع الفورى المعطى للأفراد ، يحصل البنك على وعد من جانب هؤلاء الأفراد بالدفع الآجل له بمقدار هذا القرض ، ويظهر بجانب الأصول من ميزانية البنك .

وقد لا يسارع الأفراد بالسحب النقدى المباشر من البنك لما أعطى لهم من حق كوديعة جارية ، بل يستخدموا الشيكات للسحب من وديعتهم الجارية هذه لصالح أفراد آخرين ، يضيفونها هم بالتالى الى حساباتهم الجارية (سواء فى نفس البنك التجارى أو أى بنك تجارى آخر داخل نفس المجتمع) بنفس القيمة التى سحبت من الودائع الجارية للأفراد الذين منح لهم الائتمان . ومن هنا نجد أن الأثر النهائى للائتمان هو زيادة حجم الودائع الجارية فى الجهاز المصرفى التجارى ، أى زيادة عرض النقود . ويكون الفضل فى ذلك لما تتمتع به وعود البنك التجارى (بما فتحه البنك من حساب للعميل الذى منح الائتمان) من صفة القبول العام (تماما كالنقود) ، وما يترتب على

عادة انتشار استعمال الشيكات من تفادى السحب النقدى المباشر من الجهاز المصرفى . فنجد أن قيمة الأموال التى سحبت بالشيكات من حساب بعض الأفراد (التى منحت لهم تسهيلات ائتمانية) تساوى تماما قيمة الأموال التى أضيفت الى حساب أفراد آخرين بنفس الشيكات . فمعنى ذلك أن الأموال التى أعطيت لبعض الأفراد كتسهيل ائتمانى ، لم تكن على شكل نقود سائلة ، ولكنها كوعد بالدفع يتمتع بقبول عام ، قد تم تحويلها بشيكات من حساب الأفراد الذين حصلوا على التسهيل الائتمانى الى حسابات أفراد آخرين . فلقد استعملت الشيكات هنا فى تحويل نقود من فرد الى آخر ، ولم يتم السحب للتداول فى شكل نقود سائلة .

هذه النتيجة الخاصة بزيادة حجم الودائع الجارية ، وبالتالى نقود الودائع ، بقدر يساوى حجم ما منحه كل بنك تجارى لعملائه من تسهيلات ائتمانية ، تنصب على حجم الودائع الجارية لجهاز البنوك التجارية ككل ، وتفترض أن جميع المدفوعات مهما كانت ضئيلة فى القيمة قد سددت باستعمال الشيكات ، ولم يتم طلب أى نقود سائلة لسدادها .

فقد تجد بعض البنوك التجارية التى منحت تسهيلات ائتمانية أن موقفها فى نهاية اليوم هو خروج أموال بشيكات من حسابات الايداع الجارية (التى فتحتها لمن أعطته ائتمان) تزيد أو تقل عن

الأموال التى دخلت اليها من حسابات أفراد آخرين ، ثم اعطائهم ائتمان من بنوك أخرى • فليس شرطا أن تزيد الودائع الجارية فى كل بنك بنفس القدر الذى منحه لعملائه من ائتمان ، فقد تتحقق زيادة فى ودائعه الجارية بما يزيد أو يقل عن ذلك • أما بالنسبة للبنوك التجارية ككل فان ودائعها الجارية هى التى تزيد بقدر ما منحته مجتمعة من ائتمان • ومن هنا كان لزاما على كل بنك تجارى أن يحتفظ بنقدية لدى البنك المركزى ليتم الدفع منها للبنوك الأخرى فى حالة زيادة قيمة الشيكات التى سحبت على حسابات عملائه المفتوحة لديه عن قيمة الشيكات التى استحقت لحسابات عملائه المفتوحة لديه •

وباستبعاد فرصة عدم طلب نقود سائلة ، نجد أن ما تحققه البنوك التجارية مجتمعة من زيادة فيما لديها من ودائع جارية تقل عما منحته من ائتمان (وما أودع فيها نقدا) بقدر ما سحب منها نقدا • ومن هنا كان لزاما على كل بنك تجارى أن يحتفظ لديه كذلك بنقود سائلة لمواجهة السحب النقدى لجزء من ودائعه الجارية • أو بعبارة أخرى كان لزاما عليه أن لا يتوسع فى اعطاء تسهيلات ائتمانية أو القيام باستثمارات تفوق ما يتعين أن يحتفظ به نظيرها من نقود سائلة •

وهنا نجد أن ما يتحقق من ودائع جارية بالبنوك التجارية ككل يكون بقدر ما تم من ايداع نقدى ، مضافا اليه مقدار ما منح من تسهيلات ائتمانية ، مع استبعاد ما تم من سحب نقدى •

فتستطيع البنوك التجارية بما تمنحه من تسهيلات ائتمانية أن تشتق نقود الودائع بقدر ما تمنحه من هذه التسهيلات ، مع استبعاد ما يسحب منها من نقد سائل .

فاذا فرض جدلا أنه قد تم سحب نقدى سائل بمقدار كل ما منحه البنك التجارى من ائتمان ، فانه لن تتحقق أى زيادة فى نقود الودائع من جراء منح الائتمان . ومن هنا نجد أن مقدرة البنك التجارى على اشتقاق نقود الودائع ترجع الى أنه لا يتم سحب نقدى الا بقدر محدود من ودائعه الجارية (أو مما يخلقه من ائتمان) . وكلما قلت نسبة السحب النقدى ، كلما زادت قدرة البنك التجارى على خلق الائتمان ، وبالتالى زيادة نقود الودائع .

بعد هذا الشرح المجمل لقدرة البنك التجارى على اشتقاق نقود الودائع والائتمان ، دعنا نوضح هذا الأمر بشرح أكثر تفصيلا .

١ ـ حالة وجود بنك تجارى واحد :

نبدأ بتوضيح كيفية اشتقاق نقود الودائع بما يمنحه البنك التجارى من ائتمان باستغلال النقود المودعة لديه كوديعة جارية أصلية وذلك بافتراض أن الجهاز المصرفى التجارى يتكون من بنك تجارى واحد فقط ، وبافتراض أن كل ما يمنح من ائتمان لا يتم سحب نقدى منه ، بل يكون السحب بشيكات تضاف على حسابات جارية لعملاء بالبنك .

وأن البنك غير مقيد فى التوسع فى منح الائتمان بغير القيد المفروض عليه قانونا بضرورة الالتزام بالاحتفاظ باحتياطى نقدى يعادل نسبة ٢٠٪ من قيمة ودائعه الجارية ، والتى يراعيها البنك بحيث لا يزيد أو يقلل عنها .

فبالتمسك بفروض هذه الحالة ، نجد أنه بحصول هذا البنك التجارى على وديعة جارية أولية بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، يكون لزاما عليه أن يحتفظ منها فى صورة نقدية سائلة بنسبة ٢٠٪ ، أى بما يساوى ٢٠٠ جنيه كاحتياطى نقدى . ويمكنه أن يستثمر بقية المبلغ فى منح قروض لعملائه ، حتى لا يترك الأموال عاطلة دون أن تحقق عائد له .

ولكن طالما أنه يفترض عدم حدوث أى سحب نقدى مما يمنحه البنك من قروض ، وأن أى سحب يتم بشيكات ، أى من حساب جارى لأحد العملاء الى حساب جارى لعميل آخر فى نفس البنك (نظرا الى أنه البنك التجارى الوحيد) ، فان معنى ذلك أن مبلغ الألف جنيه سوف يظل موجودا بخزينة البنك ، وأنه لكى يحافظ البنك على نقدية سائلة بنسبة ٢٠٪ فقط من الايداعات لديه ، فانه يتعين على البنك منح تسهيلات ائتمانية بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه (وليس ٨٠٠ جنيه فقط) فيترتب عليها اشتقاق ودائع مساوية لها فى القيمة ، ويصبح تصوير هذا الوضع فى ميزانية البنك كما يلى :

ميزانية البنك التجارى الوحيد

أصول	بالجنيه	خصوم	بالجنيه
نقدية بالخزينة	١٠٠٠	وديعة جارية أولية	١٠٠٠
قروض	٤٠٠٠	ودائع جارية مشتقة	٤٠٠٠
	٥٠٠٠		٥٠٠٠

واضح هنا أن السيولة النقدية لدى البنك تمثل نسبة ٢٠ ٪ من ودائعه الجارية ($\frac{١٠٠٠}{٥٠٠٠}$ × ١٠٠ = ٢٠ ٪) . وتتكون الودائع الجارية من مبلغ ١٠٠٠ جنيه ، وهو مقدار الوديعة الأولية التى دفعت للبنك نقدا ، بالاضافة الى مبلغ ٤٠٠٠ جنيه وهو مقدار الودائع الجارية التى اشتقت نتيجة لاستثمار البنك لمبلغ الوديعة الأولية النقدية محافظا على نسبة النقدية القانونية ٢٠ ٪ ، فأمكنه مقابلها أن يمنح تسهيلات ائتمانية بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه ، أدت الى اشتقاق نقود ودائع بنفس القدر البالغ ٤٠٠٠ جنيه .

ويعتبر مبلغ الوديعة الجارية المشتقة (بالاضافة الى مبلغ الوديعة الجارية الأولية) نقود . فهى تمثل كما سبق القول وعد من البنك بالدفع ، أو مديونية على البنك يمكن أن تستخدم فى تسوية مديونية عملاء البنك (أصحاب الحسابات الجارية) تجاه الغير . وما

يتمتع به البنوك من ثقة ، فان وعد ، بالدفع يتمتع بقبول عام فى تسوية التعاملات كأداة للدفع .

ولزيادة ايضاح هذا الأمر نشير الى أن " الودائع الجارية " لدى البنك التجارى لا تختلف فى كونها نقود عما كانت تصدره البنوك التجارية الأولى أو " الصاغة " من ايصالات لحامله يتم تداولها كنقود ورقية مقابل ما يتم الاحتفاظ به لديهم من نقود ذهبية ، يمكن تقديمها لحامل الايصال عند الطلب . وما جرت عليه عادة تلك البنوك التجارية الأولى أو " الصاغة " — بتولد الثقة فيها — من اقراض جزء من المحفوظ لديها من نقود ذهبية ، أو بعبارة أخرى اصدار ايصالات لحامله (أى نقود ورقية) بقيمة تزيد عما تحتفظ به كنقود ذهبية . بحيث تراعى فى ذلك النسبة المأمونة للسيولة النقدية .

فيفرض أن ما حصل عليه أحد هذه البنوك التجارية الأولى من ايداع ذهبى نقدى لحفظه كان بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، وان ما أصدره البنك من ايصالات لحامله نتيجة لهذا الايداع الأولى لم يقتصر على مبلغ ١٠٠٠ جنيه (نقود ورقية) ، بل أنه أصدر نقودا ورقية بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، نظرا الى انه قد تبين له أن نسبة السيولة النقدية

المأمونة تساوى ٢٠ ٪ . ومن هنا نجد أن تصوير هذه الحالة فى ميزانية هذا البنك تكون كما يلى :

ميزانية البنك التجارى

أصول		خصوم	
جنيه		جنيه	
١٠٠٠	نقدية ذهبية بالخزينة	١٠٠٠	نقود ورقية بقيمة النقود الذهبية
٤٠٠٠	قروض	٤٠٠٠	نقود ورقية مشتقة
٥٠٠٠		٥٠٠٠	

من الواضح أنه مقابل نقود ذهبية قيمتها ١٠٠٠ جنيه تم اصدار نقود ورقية (بنكنوت) بقيمة ٥٠٠٠ جنيه ، ولا تختلف هذه الحالة الخاصة باصدار نقود ورقية نتيجة لحفظ النقود الذهبية عما نشهده حاليا من اعتبار ما يشتقه البنك التجارى من ودائع جارية نتيجة لحفظه لنقود ورقية فى حكم النقود . فالودائع الجارية كأداة للدفع لا تختلف عن البنكنوت المصدر كأداة كذلك للدفع .

ويلاحظ أنه بتغير معدل النقدية الذى يتعين الاحتفاظ به كاحتياطى نقدى ، يتغير بالتبعية مقدار الودائع الجارية المشتقة فبزيادة المعدل تقل نقود الودائع المشتقة ، وبانخفاض المعدل تزيد

نقود الودائع المشتقة ، بحيث يمكن الوصول الى مبلغ الايداع النهائى باستخدام الصيغة التالية :

الايداع النهائى = مبلغ الايداع الأولى النقدى × $\frac{١}{\text{معدل الاحتياطى النقدى}}$

وباستخدام أرقام المثال السابق :

الايداع النهائى = ١٠٠٠ × $\frac{١}{٠٫٢٠}$ = ٥٠٠٠ جنيه

وهنا نجد أن مضاعف الايداع البنكى Bank deposit multiplier يساوى مقلوب معدل الاحتياطى النقدى (أى $\frac{١}{\text{معدل الاحتياطى النقدى}}$)،

بما يعنى زيادة الايداع النهائى بانخفاض معدل الاحتياطى النقدى ، ونقص الايداع النهائى بزيادة معدل الاحتياطى النقدى ٠

وباستخدام أرقام المثال نجد :

مضاعف الايداع البنكى = $\frac{١٠٠}{٢٠}$ = ٥

وبانخفاض معدل النقدية الى ١٠ ٪ يزيد مضاعف الايداع البنكى الى ١٠ ، ويزيد الايداع النهائى الى ١٠٠٠٠ جنيه ٠ أما بزيادة معدل الاحتياطى النقدى الى ٣٠ ٪ ، يقل بالتبعية مضاعف الايداع البنكى الى ٣٫٣ ، ويقل الايداغ النهائى ويبلغ ٣٣٣٣ جنيه ٠

فمعنى ما سبق انه بحدوث ايداع نقدى لدى بنك تجارى ، فانه يترتب عليه خلق ائتمان واشتقاق نقود الودائع بقدر يتناسب عكسيا مع ما يتعين أن يحتفظ به كاحتياطى نقدى سائل .

٢ ـ حالة وجود أكثر من بنك تجارى واحد :

هذا الشرح الخاص بجهاز مصرفى تجارى مكون من بنك تجارى واحد ، يماثل ما يمكن أن تكون عليه الصورة التجميعية للعديد من البنوك التجارية والذى قد يتكون منها الجهاز المصرفى التجارى ، أما صورة كل بنك منفرد فتكون هنا مختلفة .

ولتوضيح صورة كل بنك منفرد (يعمل ضمن جهاز مصرفى مكون من عدة بنوك تجارية) ، نستبعد فقط الفرض الخاص بوجود بنك تجارى واحد ، ونتمسك بباقى الفروض السابق ذكرها .

فاذا ما تقدم أحد عملاء البنك التجارى رقم (١) بايداع وديعة نقدية لديه بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، نجد أن هذه العملية يمكن أن تظهر فى ميزانية هذا البنك كما يلى :

ميزانية البنك التجارى رقم (١)

أصول		خصوم	
١٠٠٠	نقدية بالخزينة	١٠٠٠	وديعة جارية أولية
١٠٠٠		١٠٠٠	

وحصول البنك على هذه الوديعة الأولية لا يمكن أن يترك مبلغها عاطلا فى الخزينة ، بل لا بد أن يقوم باستثمار نسبة تراعى ما يتعين تركه منها فى صورة نقود سائلة كنسبة احتياطى نقدى (٢٠ ٪ فى المثال هنا) ، وذلك حتى يمكنه من تحقيق عائد . فبفرض تقدم العميل أ بطلب سلفة من البنك (١) ، وان البنك وافق عليها بمبلغ ٨٠٠ جنيه ، فانه يمكن بتصوير ميزانية البنك فى هذه اللحظة أن نجدها كما يلى :

ميزانية البنك التجارى رقم (١)

أصول		خصوم	
١٠٠٠	نقدية بالخزينة	١٠٠٠	وديعة جارية أولية
٨٠٠	قرض للعميل أ	٨٠٠	وديعة جارية للعميل أ
١٨٠٠		١٨٠٠	

فهنا نجد أنه قد منح قرض للعميل أ بمبلغ ٨٠٠ جنيه ، وتمت اضافته الى حسابه الجارى الموجود بالبنك رقم (١) ، أو تم فتح حساب جارى له بقيمة القرض ، اذا لم يكن له حساب بالبنك من قبل ، وبذلك فانه قد اشتقت وديعة جارية بقيمة ما منحه البنك من قرض للعميل (أ) وذلك كاستغلال لجزء من مبلغ الوديعة الجارية الأولية التى وضعت نقدا بالبنك . وهنا يعتبر القرض أصل من أصول البنك ، أما الوديعة المشتقة فهى تمثل مديونية البنك الفورية تجاه العميل (أ) ، وتعتبر كأحد خصوم البنك .

وهنا قد يبادر العميل (أ) بسحب المبلغ المثبت فى حسابه بالبنك بشيك لصالح العميل (ب) (وليس نقدا طبقا لفروض هذه الحالة) . وفى نفس الوقت يرسل البنك ٩٠٠ جنيه من المبلغ الموجود بخزينته للايداع بحسابه النقدى لدى البنك المركزى ، وذلك لمواجهة ما يستحق عليه من مبالغ لصالح البنوك التجارية الأخرى . وبفرض أن العميل (ب) الذى سُحِبَ الشيك لصالحه لم يكن من عملاء البنك (١) ، ولكنه يحتفظ بحساب جارى باسمه لدى بنك تجارى آخر ، وليكن البنك (٢) ، وبالتالى فانه وضع الشيك المستحق له بحسابه الجارى هذا للتحصيل والايداع بحسابه ، فانه يمكن اثبات ما تم من عمليات بالبنكين التجاريين (١) ، (٢) واظهار نتيجة ذلك فى ميزانتيهما كما يلى :

ميزانية البنك التجارى رقم (١)

أصول		خصوم	
١٠٠	نقدية بالخزينة	١٠٠٠	وديعة جارية أولية
١٠٠	نقدية بالبنك المركزى	صفر	وديعة العميل (أ)
٨٠٠	قرض للعميل (أ)		
١٠٠٠		١٠٠٠	

ميزانية البنك التجارى رقم (٢)

أصول		خصوم	
٨٠٠	نقدية بالبنك المركزى	٨٠٠	وديعة العميل (ب)
٨٠٠		٨٠٠	

ففى الوقت الذى تزول فيه وديعة العميل (أ) من سجلات البنك التجارى (١) ، تضاف فيه الى العميل (ب) فى سجلات البنك التجارى (٢) كوديعة ، ويضاف ما يناظرها من نقدية حولت من حساب البنك (١) الى حساب البنك (٢) لدى البنك المركزى .

ويتكرر فى البنك التجارى (٢) ما سبق أن حدث فى البنك التجارى (١) نتيجة لما تم فيه من ايداع نقدى بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، ولكن

الاختلاف يكون هنا فقط فى كون المبلغ قد أصبح ٨٠٠ جنيه وليس ١٠٠٠ جنيه . فيقوم البنك (٢) باستثمار مبلغ ٦٤٠ جنيه ، بمنحه كقرض للعميل (حـ)، بعد احتجاز نسبة ٢٠٪ من مبلغ ٨٠٠ جنيه كاحتياطى نقدى طبقا للفروض المأخوذ بها ، وتظهر هذه العملية فى ميزانية البنك التجارى (٢) كما يلى :

ميزانية البنك التجارى (٢)

أصول		خصوم	
٨٠٠	نقدية بالبنك المركزى	٨٠٠	وديعة جارية للعميل (ب)
٦٤٠	قرض للعميل (حـ)	٦٤٠	وديعة جارية للعميل (حـ)
١٤٤٠		١٤٤٠	

وبحصول العميل (حـ) على القرض بمبلغ ٦٤٠ جنيه ، يقوم بسحب شيك بهذا المبلغ لصالح العميل (د) ، سدادا لثمن صفقة تمت معه .

وبفرض أن قام العميل (د) بايداع الشيك المستحق له بحسابه الجارى لدى البنك التجارى (٣) ، الذى يحتفظ لديه بحساب جارى خاص به . ومن ثم يتولى البنك التجارى (٣) تحصيل الشيك بما يتم من مقاصة بين البنوك ، فيتحول مبلغ الشيك البالغ ٦٤٠ جنيه من الحساب النقدى للبنك التجارى (٢) المفتوح لدى البنك المركزى الى الحساب

النقدى للبنك التجارى (٣) المفتوح كذلك لدى البنك المركزى . وبالتالى يخصم مبلغ الشيك من حساب العميل (حـ) المفتوح لدى البنك التجارى (٢) ، ويضاف الى حساب العميل (د) المفتوح لدى البنك التجارى (٣) .

وبناء على ذلك يكون الموقف فى ميزانية البنك التجارى (٢) ، والبنك التجارى (٣) كما يلى :

ميزانية البنك التجارى (٢)

أصول		خصوم	
١٦٠	نقدية بالبنك المركزى	٨٠٠	وديعة جارية للعميل (ب)
٦٤٠	قرض للعميل (حـ)	صفر	وديعة العميل (حـ)
٨٠٠		٨٠٠	

ميزانية البنك التجارى (٣)

أصول		خصوم	
٦٤٠	نقدية بالبنك المركزى	٦٤٠	وديعة جارية للعميل (د)
٦٤٠		٦٤٠	

وبحصول البنك التجارى (٣) على الوديعة الجارية للعميل (د) بمبلغ ٦٤٠ جنيه يحتجز منها نسبة ٢٠٪ احتياطى نقدى (١٢٨ جنيه)،

ويقرض النسبة الباقية لأحد عملائه (٥١٢ جنيه) ، ويضيف مبلغ القرض على حسابه الجارى لديه • فيقوم هذا العميل بسحب شيك على رصيده الجارى ، سدادا لالتزام عليه لطرف شخص آخر • ويقوم هذا الشخص بايداع هذا الشيك للتحصيل والاضافة الى رصيده الجارى لدى أحد البنوك التجارية العاملة فى نفس المجتمع ••• الخ •

وهكذا تتكرر عمليات الايداع ومنح الائتمان ثم اشتقاق ودائع جارية أخرى ، ويمتد أثر الوديعة الأولية الأصلية البالغ قيمتها ١٠٠٠ جنيه ، ويكون من جرائها حدوث زيادة متتابعة فى حجم كل من الائتمان والودائع الجارية وما يحتجز كاحتياطيات نقدية فى بنوك الجهاز البنكى التجارى ككل كما يلى :

عملية اشتقاق نقود الودائع الراجعة الى ما تم من ايداع أولى بمبلغ ١٠٠٠ جنيه كما تتم فى بنوك الجهاز البنكى التجارى ككـــل

البنك التجارى رقم	الوديعة الأولية ثم الودائع المشتقة المحولة الى البنك (بالجنيه)	الاحتياطى النقدى (بالجنيه)	الائتمان المشتق (بالجنيه)	الودائع المشتقة (بالجنيه)
(١)	١٠٠٠	٢٠٠	٨٠٠	٨٠٠
(٢)	٨٠٠	١٦٠	٦٤٠	٦٤٠
(٣)	٦٤٠	١٢٨	٥١٢	٥١٢
(٤)	٥١٢	١٠٢	٤١٠	٤١٠
(٥)	٤١٠	٨٢	٣٢٨	٣٢٨
(٦)	٣٢٨	٦٦	٢٦٢	٢٦٢
(٧)	٢٦٢	٥٢	٢١٠	٢١٠
(٨)	٢١٠	٤٢	١٦٨	١٦٨
(٩)	١٦٨	٣٤	١٣٤	١٣٤
(١٠)	١٣٤	٢٧	١٠٧	١٠٧
(١١)	١٠٧	٢١	٨٦	٨٦
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
∞	∞	∞	∞	∞
	٥٠٠٠	١٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠

وهكذا تعطينا بنوك الجهاز البنكى التجارى ككل نتيجة مماثلـــة لما يحدث بافتراض تكون هذا الجهاز من بنك تجارى واحد فقـــط .

حيث يترتب على مبلغ الوديعة الأولية البالغة ١٠٠٠ جنيه اشتقاق ائتمان بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه ، واشتقاق ودائع جارية بنفس المبلغ ٤٠٠٠ جنيه . وبذلك يكون ما تم خلقه من نقود ودائع لا يقتصر على مبلغ الوديعة الأولية البالغ ١٠٠٠ جنيه فحسب ، بل يضاف اليه كذلك ما تم اشتقاقه من ودائع جارية ، وبالتالى يصل اجمالى ما يتحقق من نقود ودائع الى مبلغ ٥٠٠٠ جنيه (١٠٠٠ جنيه وديعة أولية + ٤٠٠٠ جنيه ودائع مشتقة) . ويبلغ هنا مبلغ الاحتياطى النقدى ١٠٠٠ جنيه ، وهو يمثل كل مبلغ الوديعة الأولية .

٣ — حالة حدوث سحب نقدى :

افترضنا فيما سبق اقتصار السحب من الودائع الجارية على استعمال الشيكات ، فيتم التحويل من حساب جارى الى آخر دون حدوث أى سحب نقدى ، يؤدى الى خفض حجم الموارد النقدية المتاحة لعملية خلق الائتمان وبالتالى اشتقاق نقود الودائع .

ولكن هذا الفرض غير واقعى ، ولا يقتصر السحب على استعمال الشيكات ، بل يتم بجانبه سحب نقدى سائل لجزء من الودائع الجارية ، مما يستدعى أن تحتفظ البنوك التجارية بنسبة أكبر من الاحتياطى النقدى لمواجهة هذه الرغبة فى السحب النقدى . ويقلل هذا الاعتبار من مقدرة البنوك التجارية على اشتقاق نقود الودائع لأنه

يزيد من نسبة الاحتياطي النقدي المطلوب حجزه ، وبالتالي يقلل من مقدار مضاعف الايداع البنكي .

فقد سبق بيان أن :

الايداع النهائي = مبلغ الايداع الأولي × $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي النقدي}}$

أو

الايداع النهائي = مبلغ الايداع الأولي × مضاعف الايداع البنكي

وبادخال اعتبار السحب النقدي السائل تكون الصيغة السابقة كما يلي :

الايداع النهائي = مبلغ الايداع الأولي × $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي النقدي} + \text{نسبة الاحتياطي الاضافي لمواجهة السحب النقدي}}$

فباستخدام بيانات المثال السابق ، واضافة أن ما يتم من سحب نقدي يبلغ نسبة ٣٠٪ من مبلغ الودائع الجارية ، يكون :

الايداع النهائي = ١٠٠٠ × $\frac{1}{\text{٢٠ر٠ + ٣٠ر٠}}$

= ٢٠٠٠ جنيه

ويبلغ هنا مضاعف الايداع البنكي ٢ فقط .

٤ _ ادخال عنصر الودائع الآجلة :

لا يقتصر انكماش عملية التوسع فى اشتقاق نقود الودائع على ما يتم من سحب نقدى ، بل يحدث كذلك نتيجة للرغبة فى الاحتفاظ بودائع آجلة ، وذلك طالما لا تعتبر الودائع الآجلة ضمن عرض النقود ، وطالما يختلف الاحتياطى النقدى الخاص بها .

القيود على التوسع الائتمانى والمقدرة على اشتقاق نقود الودائع :

وضح لنا أن لدى البنوك التجارية المقدرة على زيادة الايداعات الجارية ، أو ما يطلق عليه اشتقاق نقود الودائع ، لأنها لا تتم فحسب نتيجة للايداع النقدى للأفراد ، بل أيضا نتيجة للتوسع الائتمانى والنشاط الاستثمارى للبنوك التجارية . هذا وان كانت تتمتع البنوك التجارية بهذه المقدرة ، الا أنها ليست مع ذلك بدون حدود أو قيود . وقد أشرنا من خلال التحليل السابق الى بعض هذه الحدود أو القيود، ويهمنا هنا أن نأتى بها جميعا سواء ما ذكر من قبل أو لم يذكر بعد وذلك للأهمية .

١ _ ضرورة التزام كل بنك تجارى بمستوى ما تمنحه البنوك التجارية الأخرى من ائتمان ، فلا تختلف سياسة الائتمان التى يتبعها بدرجة كبيرة مما تسير عليه بقية البنوك التجارية . وتظهر ضرورة هذا القيد نتيجة لما يتم من عمليات مقاصة فيما بين

البنوك التجارية ببيت المقاصة Clearing House بالبنك المركزى ، حيث يتم تسوية النسبة الكبرى من الشيكات المتداولة فيما بين حسابات جارية لعملاء فى بنوك مختلفة (أى فيما يتعلق بالشيكات المسحوبة على حساب فى بنك معين لصالح عميل لديه حساب فى بنك آخر) • فتتم تسوية المديونية والدائنية المتبادلة فيما بين البنوك التجارية من خلال ما يحتفظ به كل بنك تجارى من حساب نقدية لدى البنك المركزى • وبمرور الوقت نجد بصفة عامة حدوث توازن بين مديونيات ودائنية كل بنك تجاه البنوك الأخرى ، بحيث تعمل التسويات دون حدوث تدفقات فيما بين البنوك وبعضها البعض ، وهنا لا يتعرض أحد البنوك فى الغالب لعملية استنزاف مستمر لحسابه المحفوظ لدى البنك المركزى ، وذلك طالما التزم بعدم التوسع فى سياستها الائتمانية بدرجة تزيد عن غيره من البنوك التجارية •

أما اذا حدث وان اتبع أحد البنوك التجارية (الذى يعمل بالاضافة الى أربعة بنوك أخرى فى مجتمع معين) سياسة ائتمانية أكثر توسعا عن المتبع بالبنوك الأخرى ، فمن المحتمل أن يودع لديه فقط حوالى $\frac{1}{5}$ الايداعات الاضافية (المترتبة على التوسع الائتمانى الاضافى الخاص به) ، وأن

يكون دفع (تحويل الى البنوك الأخرى) $\frac{4}{5}$ الايداعات الاضافيـة لعملاء لدى الأربع بنوك التجارية الأخرى . وهنا يظهر توازن غير مناسب ضد هذا البنك عند اجراء عمليات المقاصة ، ويستمر هذا الأمر الاستنزافى لنقدية البنك الى أن يخفض من مستوى منحة للائتمان ، أى أن يصل الى الحد الذى تسير عليه بقيـة البنوك التجارية المتنافسة .

هذا اذا كانت مختلف البنوك التجارية يتمتع كل منهـا بحجم تعامل متقارب مع البنوك التجارية الأخرى ، أما اذا كان بعضها يستأثر بنصيب أكبر من المعاملات وحسابات العملاء ، فانها سوف تكون أكثر قدرة من غيرها على خلق الائتمان ونقـود الودائع دون أن يقترن ذلك باستنزاف رصيدها النقدى المفتـوح لدى البنك المركزى .

٢ ـ ضرورة مراعاة كل بنك تجارى لنسبة الاحتياطى النقدى Cash ratio ونسبة السيولة liquidity rate سواء المحدد منهـا قانونا أو الذى يتم الالتزام به من واقع ما تبين من خبرة حتى يكـون البنك مستعدا على الدوام على تلبية طلبات السحب النقـدى عند الطلب . وقد سبق بيان أثر هذا القيد على تحديد الائتمان واشتقاق نقود الودائع .

٣ — مدى انتشار عادة تسوية المدفوعات باستخدام الشيكات ، وفتح الحسابات الجارية لمختلف أفراد المجتمع . فقد تبين لنا تأثير هذا الاعتبار الهام على مقدرة البنك فى التوسع الائتمانى وخلق نقود الودائع . فكلما تم تسوية المدفوعات بين الأفراد باستخدام الشيكات وايداع قيمتها بالحسابات الجارية ، دون الدفع بالنقود السائلة ، كلما زادت مقدرة البنوك التجارية على التوسع الائتمانى واشتقاق نقود الودائع . ويبدو هذا واضحا فى الدول المتقدمة ، حيث تقل نسبتى الاحتياطى النقدى والسيولة الواجب الاحتفاظ بهما ، نتيجة للتوسع فى استخدام الشيكات فى تسوية معظم التعاملات فى السوق .

أما اذا كان التفضيل لدى العامة بالاحتفاظ بالنقود سائلة بحوزتهم دون الايداع فى البنوك ، أو الاحتفاظ بها فى شكل أصول كالأسهم والسندات أو المصوغات الذهبية ، أو الأراضى والعقارات ، فان كل هذه الصور تقلل من فرص الايداع لدى البنوك وبالتالى تقلل من امكانيات الائتمان واشتقاق نقود الودائع .

٤ ـ الحاجة الى القروض وطلبها من جانب العملاء : فالتوسع فى الائتمان نشاط يتحكم فيه من ناحية العرض ما يحكم البنك من اعتبارات ذكرت فى النقاط السابقة ، ويتحكم فيه من ناحية الطلب اعتبارات أخرى ، مثل الحاجة الى القروض أو طلب القروض . ويتغير الطلب على القروض تبعا للعديد من العوامل ، مثل مستوى معدلات الفائدة ، التوقعات التضخمية ، التوجهات الحكومية ، مستوى الثقة فى الأعمال .

فمما لا شك فيه أنه بانخفاض الرغبة فى الحصول على قروض تقل مقدرة البنوك على خلق الائتمان . وقد يدفع ذلك البنوك الى محاولة استغلال ما يتوفر لديها من سيولة فائضة بالتوجه الى استثمارها فى مجالات أخرى ، وقد يترتب على هذه المجالات كذلك زيادة الايداع ، وبالتالى زيادة اشتقاق نقود الودائع .

٥ ـ المعروض من الضمانات على القروض : وقد يتحكم كذلك جانب الطلب ويقيد من عمليات التوسع فى الائتمان ، وذلك اذا كان هناك قصور فيما يقدم من ضمانات للحصول على قروض . فطالبى القروض قد يكون لديهم ضمانات غير سائلة (عقارات ، أراضى ، بضائع ، آلات) ، ليس من السهل بيعها دون خسارة جزء هام من قيمتها ، ومن ثم يكون مفضلا لديهم الاقتراض دون البيع . وقد تكون الحاجة الى الاقتراض مرحلية

(قصيرة الأجل) فلا يستدعى الأمر بيع ما يمتلكه العميل من أصل محتاج اليه ، ويكون الأمر المفضل الاقتراض بضمان هذا الأصل ٠

ويطلب البنك عادة ضمانات لما يمنحه من قروض ، فاذا كانت هذه الضمانات غير كافية ، يمتنع عن منح القروض ٠ وهنا قد يقف قصور المعروض من الضمانات حائلا أمام عمليات التوسع الائتمانى ٠ وان كان قد رما يطلبه البنك من ضمانات أمر محل مرونة ، ويتوقف على المعدلات التى يراعيها البنك من وقت الى آخر ٠ فقد ترتفع هذه المعدلات أو تنخفض حسبما يرغب البنك طبعا للظروف السائدة ٠ ولكن فى أى وقت معين قد يحول قصور المعروض من الضمانات عن المعدل المحدد حينئذ دون منح القرض ، وبالتالى يعتبر قيدا على امكانية البنك فى التوسع فى عمليات الائتمان ٠

٦ ـ التحويلات الى الحكومة : تقلل التحويلات الى الحكومة من مقدرة البنوك التجارية على التوسع فى الائتمان وذلك اذا لم تؤدى هذه التحويلات الى زيادة كمية الانفاق الحكومى ٠ وقد تتمثل صور التحويلات الى الحكومة فى شراء أذونات الخزانة أو زيادة ما يدفع من ضرائب أو ما يدفع فى شراء واردات أو السحب من الودائع من أجل الايداع الادخارى فى مؤسسة حكومية ٠ فاذا لم يقابل أى من هذه الصور زيادة فى كمية الانفاق الحكومى تقل الايداعات لدى البنوك التجارية وتتقيد بالتالى امكانيات خلق الائتمان ٠

البنوك الاسلامية :

يتعدى حاليا عمر تجربة البنوك الاسلامية فى التطبيق مدة العشر سنوات ، فلقد أصبحت حقيقة فى كل مكان بحيث أصبح يزيد عدد البنوك الاسلامية الحالية فى مصر وخارجها عن السبعين بنكا ، بالاضافة الى الفروع الاسلامية للبنوك التقليدية ، التى وصل عددها فى مصر وحدها حوالى ٦٥ فرعا . ولعل الانتشار السريع لهذه البنوك ما هو الا تعبير عن القبول المتنامى للكثير من المتعاملين لهذا النوع من البنوك ، ورفضهم التعامل مع سواه . فلقد ثبت أن غالبية المتعاملين مع البنوك الاسلامية لم يسبق لهم التعامل مع الجهاز البنكى التجارى من قبل . وهذا يعنى أن قيام هذا النوع من البنوك قد جاء تلبية طلب مكبوت ، هذا من ناحية، وأنه قد حقق هدفا قوميا من ناحية أخرى بتوسيع قاعدة المدخرين فى المجتمع بتعبئة مدخراتهم عن طريق ايجاد ماينا سبهم من قنوات مصرفية .

ويكمن الفرق الجوهرى بين البنوك التجارية التقليدية والبنوك الاسلامية ــ رغم مايبدو من توافق فى بعض الاسماء والتعبيرات ــ هو أن الاول يعتبر النقود سلعة يشتريها من المودعين بثمن محدد هو الفائدة، ويبيعها بثمن أعلى من خلال اقراضها ، ويكون الفرق بين الثمنين هو المصدر الرئيسى لايرادات ذلك البنك . ومن ثم فان عمل البنك التجارى التقليدى يقوم على ــ مايمكن أن نطلق عليه ــ الاقتراض من المودعين ،

والاقراض للمستثمرين ، أى أنه يستدين من المودعين ، ويدين المقترضين ، فيلتزم بدين ، ويُلزم بدين ، ولذلك فقد سبق أن أطلقنا عليه أنه يتاجر فى المديونيات . أما البنك الاسلامى فانه يعتبر النقود وسيلة واداة لتحريك الطاقات والموارد المتاحة ، وتوجيه الجهد الانسانى . فالمبدأ أن النقود لاتلد نقودا فى ذاتها ، وأن النقود قد وجدت لِيُتَّجَر بها لا أن يُتَّجَر فيها . ومعنى ذلك أنه لكى تحصل النقود على ثمنها لابد لها من أن تشارك أو تختلط أو تتآلف مع عناصر الانتاج الاخرى ، وخاصة العمل والجهد البشرى . ويعتبر هذا الفارق جوهرى لانه يصوغ فلسفة قبول الاموال من خلال أنظمة الودائع ، وفلسفة تشغيلها من خلال أنظمة التمويل والاستثمار الاسلامية . فالمودعون فى البنك الاسلامى مشاركون له فى نتائج أعماله ان ربحا أو خسارة (فى اطار علاقة المضاربة الشرعية) . وطالبوا التمويل يحصلون على الاموال فى اطار صيغ متنوعة تنضبط كلها فى اطار هذا الفهم المتقدم لوظيفة النقود ودورها .

وتتمثل الصيغ المتنوعة التى تتيحها البنوك الاسلامية لطالبى التمويل فى كل من التمويل قصير ومتوسط وطويل الاجل اللازم للعمليات أو المشروعات التى يتوفر فيها بعض المعايير والضوابط الاسلامية ، ومايتوافق مع أولويات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، مع عدم اغفال الاعتبارات الاقتصادية بمؤشراتها المختلفة . ويطلق على صيغ التمويل مسميات مثل : المضاربات الشرعية المطلقة والمقيدة ، والمشاركات الثابتة والمتناقصة

والمرابحات وأنواع البيوع الأخرى والمتاجرة والاستثمار المباشر ، بالاضافة الى تأسيس الشركات والمساهمة فيها بصورة دائمة أو متناقصة . كما يتم التعامل بصيغ التأجير للأصول الرأسمالية على أساس عقد الاجارة الشرعى ، أو أى صيغ أخرى تلتزم بضوابط العقود فى الشريعة الاسلامية .

ويعنى ماسبق أن البنك الاسلامى لايقوم ببث أى تدفق نقدى لتيار النقود فى المجتمع الا اذا كان يقابل هذا التدفق النقدى تدفق مساو تماما له من السلع النافعة أو الخدمات الجديدة أو الطاقات الانتاجية الحقيقية . وهذا قمة مايصبو اليه الفكر الاقتصادى المعاصر الذى يعانى من التضخم .

وتنشىء البنوك الاسلامية فى الغالب صناديق للذكاة ، تجمع فيها الموارد التى تخصصها كذكاة ، وما تتلقاه من المتعاملين معها كذكاة اختيارية ، ويتم انفاق هذه الموارد فى مصارفها الشرعية تحت اشراف شرعى ، وفى اطار الاستقلال عن موارد واستخدامات الأموال بالمصرف ، ويغطى الصرف منها فئات عديدة منها الفقراء والمشروعات الخيرية والمساجد والمستشفيات والجمعيات الاجتماعية * .

---

* جريدة الأخبار ، عدد ١٩٩١/١١/٢٦ ، ص ١١ .

الفصل السادس

البنوك المتخصصة

تناولنا فى الفصل السابق البنوك التجارية ، وهى كما سبق القول تكون الجزء الرئيسى من الجهاز المصرفى ، وبجانبها يوجد العديد من البنوك الأخرى التى يعمل كل منها على خدمة أنشطة معينة متخصصة ومن هذه البنوك نجد :

- بنوك الائتمان الصناعى .
- بنوك الائتمان الزراعى .
- بنوك الائتمان العقارى .

وهذه البنوك المتخصصة وان كانت تحتل أهمية أقل بالمقارنة بأهمية البنوك التجارية للنظام الاقتصادى ، الا أن وجودها (أى البنوك المتخصصة) يقدم مساهمة فعالة فى تنمية ماتخدمه من أنشطة اقتصادية معينة ، حيث لاتستطيع البنوك التجارية تأدية ماتقدمه من خدمات بنفس الكفاءة .

ومن هنا نجد أن هناك العديد من الاختلافات مابين البنوك المتخصصة والبنوك التجارية يمكن توضيحها فيما يلى :

١ ـ تتبلور نقطة الاختلاف الرئيسية فى اقتصار نشاط البنوك المتخصصة

على القطاع المعين للنشاط الاقتصادى الذى تنتمى اليه كل منها ، فتنحصر عمليات تمويلها على المنشآت العاملة فقط فى هذا القطاع . أما البنوك التجارية فنجدها على العكس من ذلك ، تتمتع بصفة العمومية فيما تخدمه من قطاعات اقتصادية ، دون أى تخصص فى ذلك .

٢ ـ تعتمد البنوك المتخصصة فيما تمنحه من قروض على مواردها الذاتية ومصادر التمويل طويلة الأجل . فالموارد الذاتية للبنك من رأس مال مدفوع واحتياطيات وأرباح غير موزعة علاوة على القروض التى تحصل عليها من المؤسسات المالية الاخرى أو من الجمهور عن طريق طرح سندات ، كل هذه المصادر تمد البنوك المتخصصة بالاموال التى تمارس بها نشاط الاقراض . وتتمتع هذه المصادر بالامد الطويل ، فهى اما موارد ذاتية لاترد فى حياة البنك ، واما قروض طويلة الأجل لاتمثل أى عبء على البنك من حيث السيولة خلال الأجل القصير . فالبنوك المتخصصة لاتتلقى ودائع جارية من الجمهور ، فلايدخل ذلك ضمن اختصاصاتها .

وهنا يختلف البنك التجارى عن البنك المتخصص فى كون المصدر الرئيسى لأمواله يتمثل فى الودائع الجارية والودائع الآجلة ، وهى مصادر قصيرة الأجل والجزء الهام منها تحت

الطلب ، بما يجعل مسألة السيولة تمثل الشغل الشاغل الرئيسى لادارة البنك التجارى . والعجيب هنا أن نجد أن المصدر الرئيسى للودائع هو ما يمنحه البنك من ائتمان ، يعمل بالتبعية على خلق أو اشتقاق تلك الودائع ، التى تعتبر فى حكم الأموال التى يستخدمها البنك فى مزاولة نشاطه .

وتأكيدا لما يوجد من اختلاف بين البنوك المتخصصة والبنوك التجارية من حيث مصادر التمويل ، نرجع الى الجدول رقم (٧) الذى يوضح المركز المالى الاجمالى للبنوك المتخصصة العاملة فى مصر ، فنجد أن مصادر التمويل طويل الأجل تمد هذه البنوك بأكثر من نصف مواردها المالية (حوالى ٥٤٪ فى سنة ١٩٩١) ، وتتمثل هذه المصادر فى حقوق الملكية (٦٪) ، والسندات والقروض (٦٪) ، والقروض من البنوك (٣٨٪) وهى فى الغالب طويلة الأجل . أما الودائع فلا تتعدى نسبتها ٦ر١٦٪ من اجمالى مصادر أموال هذه البنوك فى عام ١٩٩١ ، وان كانت مع ذلك تظهر بنصيب مبالغ فيه نظرا لقيام بنوك الائتمان الزراعى ببعض وظائف البنوك التجارية فى القرى التى تتواجد فيها . وقد سبق أن عرضنا عكس هذه الصورة بالرجوع الى الجدول رقم (٤) الذى يوضح المركز المالى لاجمالى البنوك التجارية ، حيث تمثل الودائع المصدر الرئيسى لمصادر أموال البنوك التجارية ، وتتضاءل أهمية المصادر الأخرى طويلة الأجل .

جدول رقم (٧)

المركز المالى للبنوك المتخصصة

القيمة بالمليون جنيه

فى نهاية يونيو	١٩٨٩ قيمة	١٩٨٩ أهمية نسبية	١٩٩٠ قيمة	١٩٩٠ أهمية نسبية	١٩٩١ قيمة	١٩٩١ أهمية نسبية
الأصول						
نقدية	٢	٠ر٠	٣	٠ر٠	٧	٠ر١
أرصدة لدى البنوك فى مصر	٤٧	٠ر٦	٦٨	٠ر٨	٢٣٢	٢ر٢
أرصدة لدى البنوك فى الخارج	٤١	٠ر٦	٦٠	٠ر٧	٥٥	٠ر٥
أوراق مالية واستثمارات	١٠٩	١ر٥	١٢٧	١ر٥	١٤٢	١ر٣
أرصدة الاقراض والخصم	٢٣٧٧	٧٢ر٣	٦١٨٩	٧١ر٠	٧٢٦٠	٦٨ر٠
أصول أخرى	١٨٥٦	٢٥ر٠	٢٢٦٦	٢٦ر٠	٢٩٧٣	٢٧ر٩
الاجمالى	٧٤٣٢	١٠٠ر٠	٨٧١٣	١٠٠ر٠	١٠٦٦٩	١٠٠ر٠
الخصوم وحقوق الملكية						
حقوق الملكية	٣٤٨	٤ر٧	٤٢٧	٤ر٩	٦٤٩	٦ر١
مخصصات	٣٣٥	٤ر٥	٤٤٥	٥ر١	٦٠٤	٥ر٧
سندات ومبالغ مقترضة	٧١٥	٩ر٦	٩٣٥	١٠ر٧	١١١٧	١٠ر٤
التزامات قبل البنوك فى مصر	٣٣١٢	٤٤ر٦	٣٤٧٤	٣٩ر٩	٤٠٣٧	٣٧ر٨
التزامات قبل البنوك فى الخارج	٣٤	٠ر٤				
اجمالى الودائع	١٦٧٩	٢٢ر٦	١٧٥٣	٢٠ر١	١٧٥٧	١٦ر٥
خصوم أخرى	١٠٠٩	١٣ر٦	١٦٧٩	١٩ر٣	٢٥٠٥	٢٣ر٥
الاجمالى	٧٤٣٢	١٠٠ر٠	٨٧١٣	١٠٠ر٠	١٠٦٦٩	١٠٠ر٠

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، ص ٢٠٩

٣ — تتولى البنوك المتخصصة عملية منح القروض طويلة الأجل ، فيتركز معظم ما تقدمه من ائتمان على هذا النوع من القروض . وهى بدون شك موءهلة لهذه المهمة طالما انها تعتمد فى الأساس على مصادر تمويل ذاتية وأخرى طويلة الأجل . فتقدم هذه القروض لطالبيها بأسعار فائدة تزيد عن أسعار الفائدة التي تتحملها فى الحصول على الأموال ، متمتعة بالفرق بين السعرين كأرباح من جراء قيامها بنشاطها .

وبما تقدمه البنوك المتخصصة من ائتمان طويل الأجل تقوم بسد ثغرة هامة لايقدر عليها الجهاز المصرفي التجارى الذى لايساهم الا بقدر محدود جدا فى مجال التمويل طويل الأجل فهذا النوع من التمويل لايدخل فى الأساس ضمن مهام البنك التجارى بسبب بسيط وهو أن المصادر الرئيسية لأمواله تتصف بالأجل القصير ، وبالتالى فانه ليس من الحكمة استخدامها فى التمويل طويل الأجل .

ويكشف لنا جدول رقم (٧) الذى يوضح المركز المالى الاجمالى للبنوك المتخصصة أن البند الرئيسى فى أوجه استخدام أموال هذه البنوك هو بند الاقراض الذى يمثل حوالى ثلثى مجالات استخدام أموالها . ومن الواضح أن هذه البنوك لا تنشغل بقضية السيولة (بخلاف البنوك التجارية) ، فلا يتعدى ما يتوفر لديها من نقدية سائلة ولدى البنوك الأخرى نسبة ٣٪ (فى عام ١٩٩١ وأقل من ذلك من قبل) من اجمالى أوجه استخدامها لأموالها .

٤ _ يتعلق تمويل البنوك المتخصصة بالأصول الثابتة للمشروعات التى تمولها ، نظرا للطبيعة طويلة الأجل للقروض التى تمنحها ، مما يساهم فى تنمية القطاعات التى تنتمى اليها هذه البنوك ، ويعمل على التوسع فى أنشطتها .

وعلى العكس من ذلك تتعلق قروض البنوك التجارية بالأصول المتداولة ، أى تمويل القصور فى رأس المال العامل للمشروعات التى تحصل على الائتمان ، ويحمى هذا النوع من الائتمان العديد من المشروعات من خطر توقف النشاط أو الافلاس .

ويترتب على هذا الاختلاف فيما هو محل لعملية التمويل اتصاف صفقات البنوك المتخصصة بالكبر النسبى لمبالغ الائتمان وبالقلة النسبية لعدد الصفقات ، وما يستلزمه هذا من اجراءات أطول ودراسات أعمق لكل صفقة على انفراد . واذا أضفنا الى هذا عدم وجود أى دور رئيسى للبنوك المتخصصة فى عملية زيادة كمية النقود (أى اشتقاق نقود الودائع) وفى عمليات التمويل قصير الأجل وفى تقديم العديد من مختلف الخدمات المصرفية التى تدخل بالذات من اختصاص البنوك التجارية . فاذا أخذنا كل هذا فى الاعتبار نجد أن التركيب الادارى والأهمية النسبية للادارات المختلفة ولما يستخدم من أدوات فى التحليل يتفاوت فيما بين البنوك المتخصصة والبنوك التجارية ففى الوقت الذى تتصاعد فيه أهمية وأعمال ادارات مثل ادارة المشروعات (حيث تقوم بدراسات الجدوى

الفنية والتسويقية والاقتصادية لمختلف المشروعات) والادارة القانونية فـي البنوك المتخصصة ، نجد أن الأهمية القصوى تكون لادارات أخرى مثـل الحسابات الجارية و " الكمبيو " ومختلف العمليات التمويلية الأخرى فـي البنوك التجارية .

بعد ماتبين لنا من خصائص تتصف بها البنوك المتخصصة مختلفـة عمـا تتصف به البنوك التجارية من خصائص ، نجد أنه من المفيد شرح بعض النقاط عن كل نوع من أنواع هذه البنوك المتخصصة .

وبالاضافة الى هذه البنوك المتخصصة توجد بنوك أخـرى ذات طبيعة خاصة ، وذلك مثل بنك ناصر الاجتماعي وبنك الاستثمار القومي ، ويهمنا كذلك في النهاية اعطاء فكرة عن نشاط كل منهما .

بنوك الائتمان الصناعي :

يحتاج انشاء المشروعات الصناعية والتوسع فيها الى العديد مـن المقومات الرئيسية ، منها توفر التمويل الكافي اللازم لاقامة الانشـاءات والمباني وشراء الآلات والمعدات والحصول على مستلزمات الانتـاج وخلافه . وعادة ماتستطيع المنشآت الصناعية الكبرى توفير ما تحتاج اليه من أموال ، اما بأن توفر لها الدولة ماتحتاج اليه من تمويل اذا ماكانت تنتمي الى ملكية الدولة ، واما بأن تطرح الأسهم للاكتتاب العام فـي السوق اذا ماكانت تنتمي الى القطاع الخاص ، اذ أن المشروعات الكبرى عادة ما تكون شركات مساهمة ، وهذه الشركات يمكنها تدبير الاحتياجات

الرأسمالية الكبيرة اللازمة لانشاء المشروعات الصناعية الكبرى والتوسع فى انشطتها ، سواء عن طريق اصدار الأسهم أو السندات • فهذه مصادر تمويل طويلة الأجل تصلح لمواجهة الاحتياجات التمويلية للانشاء والتوسع• كما يسهل كذلك للمشروعات الصناعية الكبرى تدبير احتياجات التمويل قصيرة الأجل ، اللازمة لتمويل العجز فى رأسمالها العامل ، وذلك بالالتجاء الى البنوك التجارية والحصول على الائتمان قصير الأجل ، لما يرتبط بكبر حجمها من ثقة ومقدرة على تقديم الضمان الكافى للقرض اذا ما تطلب الأمر ذلك •

أما المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فعادة ما يمثل التمويل عقبة رئيسية فى مزاولتها لنشاطها • فهذه المشروعات غالبا ماتكون مشروعات فردية أو شركات أشخاص وبالتالى لاتستطيع تدبير احتياجاتها التمويلية سواء عن طريق اصدار الأسهم والسندات ، أو عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية ، بسبب ضعف الثقة فيها لصغر حجمها • وغالبا ماتمثل المشروعات الصناعية الصغيرة والحرفية النسبة الكبرى من عدد المنشآت الصناعية العاملة فى الدولة ، خاصة فى البلاد النامية • وتستوعب هذه المنشآت نسبة لايستهان بها من عدد العاملين بالصناعة، وتعتبر باستمرار الوعاء القادر على استيعاب المزيد من العمالة الباحثة عن العمل ، اذا ما نالت من الرعاية والاهتمام مايجعلها تتغلب على مايقابلها من عقبات ، ومنها عقبة التمويل • وتظهر هنا أهمية الائتمان

الصناعى بوجود البنوك المتخصصة فى هذا الشأن .

ونشير هنا الى تجربة بنك مصر الذى انشئ فى سنة ١٩٢٠ كبنك تجارى ، ولكن لم يقتصر نشاطه على مزاولة العمليات المصرفية التقليدية ، وانما امتد نشاطه الى تنمية الصناعة الوطنية ، وانشاء العديد من المشروعات الصناعية والاقتصادية الكبيرة ، بالمساهمة فى رؤوس اموالها *، ومدها بكل ماتحتاج اليه من قروض واعتمادات مصرفية وعلى الرغم من ظهور هذه القروض بميزانية البنك كقروض قصيرة الأجل ، الا أن الشركات التابعة له كانت تستخدمها فى تمويل عمليات رأسمالية معتمدة على التزام البنك بتجديد قروضه لها كلما استحقت تحت ضغط المصلحة المتبادلة . وقد أدى هذا الوضع الى اغراق جانب كبير من موارد بنك مصر يفوق رأسماله واحتياطياته فى عمليات طويلة الأجل لا يمكن التحلل منها خلال فترة قصيرة الا بتحقق خسارة فادحة ، وبذلك تقلصت سيولة أصوله

---

* جنب بنك مصر احتياطى خاص ، تم تكوينه من أرباحه ، خصص لانشاء صناعات وطنية . فساهم فى رأس مال العديد من الشركات مباشرة أو عن طريق شركات مصر التى تملك فائضا من الأموال للاستثمار . وكان البنك يضمن الاصدار ، حتى بلغ نصيبه فى بعض الشركات ٩٠ ٪، وقد أدى ضيق السوق المالية وعدم انتشار الوعى الصناعى الى عدم قدرة البنك من التخلص من الأسهم باعادة طرحها للاكتتاب ، وظل محتفظا بقدر كبير من الأسهم فى محفظته .

عبد المنعم راضى (دكتور) ، اقتصاديات النقود والبنوك ، ص ٤٢٨ ، ٤٢٩ .

وجاوزت فى انخفاضها حد الأمان الأمر الذى عرض البنك لازمة سيولـــة خلال الأسابيع الأولى للحرب العالمية الثانية كادت أن تجعله يتوقـــف تماما عن الدفع ، لولا تدخل الحكومة بدعم البنك . وهنا تظهر خطـــورة انغماس البنوك التجارية فى قروض طويلة الأجل ، حتى ولو كان مظهرهـــا قصير الأجل ، كما يتبين مايؤدى اليه ضعف المتابعة فى مثل هـــذه الأحوال من خطورة على مركز الضمانات * .

هذا وقد كان لبنك مصر تجربة أيضا فى اقراض المشروعات الصناعية الصغيرة وخريجى المعاهد الصناعية بما خصصته له الحكومة من مبالغ فـــى هذا الشأن ، الا أن مشكلة ما كان يطلبه من ضمانات عقارية كان يقف عقبة فى هذا الشأن .

وهكذا أسفرت تجربة الاقراض الصناعى الى الحاجة الى انشـــاء بنك متخصص فى الائتمان الصناعى لتوفير الائتمان طويل ومتوسط الأجـل ، والقيام بالدراسات الفنية والاقتصادية (دراسات الجدوى) اللازمـــة قبل اعطاء الائتمان ، والقيام بالمتابعة بعد منح الائتمان ، للتحقق مـــن صرف القروض فى الأغراض التى منحت من أجلها . وعلى هذا الأســـاس أنشىء البنك الصناعى (فى مصر) فى سنة ١٩٤٧ ، بمساهمة حكوميـــة ٥١ ٪ من رأسماله ، وبدأ فى مزاولة نشاطه منذ أواخر سنة ١٩٤٩ .

---

* المرجع السابق ، ص ٤٢٨ : ٤٢٩ .

ويهدف البنك الى الاشتراك فى انشاء وتدعيم الصناعات المصرية عن طريق مد الشركات بالمواد الخام أو بالآلات ، وتقديم السلف المختلفة الآجال ، فحدد النظام الأساسى للبنك وظائفه فيما يلى :

- الاشتراك المباشر فى انشاء وتدعيم المنشآت الصناعية .
- تقديم قروض بضمان عينى أو شخصى لآجال مختلفة : قصيرة الأجل (١٢ شهرا) ومتوسطة الأجل (١٠ سنوات) وطويلة الأجل (٢٠ سنة) .
- معاونة خريجى المعاهد الفنية للقيام بالمشروعات الصناعية ، بمنحهم سلفا بضمان عينى أو غير ذلك .

ويشترط لمنح الائتمان أن تكون الصناعة مستكملة لعناصر النجاح ، وحاجة حقيقية للائتمان المطلوب ، وأن تصرف القروض الممنوحة فى الاغراض الصناعية التى خصصت لها . ويساهم البنك فى تنمية الصناعات الصغيرة والنشاط الحرفى عن طريق تقديم التسهيلات اللازمة لهم بشروط ميسرة .

ويحصل البنك على الموارد المالية اللازمة لنشاطه من رأسماله واحتياطياته ومايقترضه من البنك المركزى والبنوك التجارية ، هذا بالاضافة الى مايصدره من سندات بضمان الدولة * . ومايحصل عليه

---

* احمد عبده محمود (دكتور) ، الموجز فى النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

من تمويل من هيئات أجنبية ومنظمات دولية .

وقد مر البنك منذ بداية مزاولته لنشاطه حتى اليوم بالعديد من المراحل التي اتصف بعضها بالحذر وضعف النشاط ، واتصف البعض الآخر بانتعاش النشاط ، وادمج في بنك الاسكندرية في سنة ١٩٧١ ثم اعيد تأسيسه في سنة ١٩٧٥ تحت مسمى بنك التنمية الصناعي ، ولا يتسع هنا المجال لتناول التطور في نشاطه .

بنوك الائتمان الزراعي

الزراعة كنشاط اقتصادي يحتاج الى التمويل بمختلف أنواعه . فهو في حاجة الى الائتمان قصير الأجل سواء في شكل نقدي أو عيني لتمويل العمليات العادية للانتاج الزراعي ، لتدبير الاحتياجات من البذور والمبيدات والأسمدة ، بالاضافة الى (أحيانا) تمويل الاستهلاك الشخصي للقائمين بالزراعة . وفي حاجة الى الائتمان متوسط الأجل لتمويل المستلزمات من الأصول الثابتة (أي الآلات والماشية على سبيل

* يمكن الرجوع في هذا الشأن الى المراجع التالية على سبيل المثال : محمد ناظم محمد حنفي (دكتور) ، المرجع السابق الاشارة اليه ص ص ١٦٨ : ١٧٤ ، عبد المنعم راضي (دكتور) ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ص ٤٣٠ : ٤٤٢ .

المثال) ومايلزم عموما من أجل التوسع الرأسمالى فى الزراعة • وفى حاجة كذلك الى الائتمان طويل الأجل لتمويل عمليات التوسع الأفقى فى الزراعة باستصلاح الأراضى وتحويلها الى الزراعة •

والزراعة وان كانت فى حاجة الى الائتمان بأنواعه المختلفة ، الا أنها أكثر القطاعات الاقتصادية تعرضا للمخاطر ، بما لايتفق مع طبيعة البنوك التجارية ، حتى فيما يتعلق بالاقراض قصير الاجل ، فالاعباء والمخاطر مرتفعة وذلك للأسباب التالية * :

- تستغرق دورة الانتاج الزراعى مدة تطول نسبيا ، بما لايحقق للممول المرونة ويقيد سيطرته فى التصرف فى أمواله •
- يتأثر الانتاج الزراعى بالظروف الطبيعية ، مما قد يعرض الممول لمخاطر ويضطره الى اجراء تسويات مالية طويلة الأجل حتى يتلافى مفاجآت الطبيعة فى الفترة القصيرة •
- يتعرض الانتاج الزراعى لمخاطر التسويق ومخاطر تقلبات الأسعار ، فهو معرض أثناء التخزين والنقل لأخطار العطب والاصابة بالحشرات ، هذا بجانب صعوبة موازنة الطلب بالعرض بطريقة أكثر استقرارا ، فطول دورة الانتاج يجعل من الصعب موائمة كمية الانتاج طبقا لما يحدث من تقلبات فى

---

* عبد المنعم راضى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ص ٤٤٣ : ٤٤٤ •

الطلب ، مما يؤدى الى عدم الاستقرار فى الأسعار وبالتالى التعرض لمخاطر فى الاحتفاظ بالأسواق والدخول .

- تعدد المنتجين وانتشارهم ، مما يزيد من المصاريف الادارية للممول ، وعدم استطاعته مراقبتهم فى استخدامهم لامواله ، هذا بجانب عدم اكتراثهم بالوفاء بالتعهدات فى موعدها .
- عدم توافر الضمانات لدى معظم المزارعين بجانب أن القانون لايكفل للدائن أدوات سريعة وحازمة كالمتبع فى الائتمان الصناعى والتجارى .

ومن هنا نجد أن الحاجة الملحة الى التمويل ، المقابل بالاعراض عن القيام بذلك من جانب البنوك التجارية ، قد أدى الى الالتجاء الى المرابين والتجار ، والتعرض لجشع هذه الفئة التى عملت على انتزاع ملكية العديد من أراضى صغار المزارعين ، علاوة على تجاهل متطلبات التوسع الافقى فى الزراعة .

ومن هنا جاء انشاء البنك الزراعى المصرى فى عام ١٩٠٢ بمساهمة من البنك الأهلى وبعض رجال الأعمال ، وقد اتسع نشاطه بدرجة ملحوظة خلال العشر سنوات الأولى من حياته ، الا أنه اضطر الى نزع ملكية أراضى من لم يحسن استخدام قروضه ، مما دفع الحكومة الى اصدار قانون حظر انتزاع ملكية الأراضى التى تقل مساحتها عن خمسة أفدنة لأى سبب من الأسباب ، مما أدى الى توقف الجانب الأكبر من نشاط البنك

الى أن تم تصفيته فى عام ١٩٣٦ ٠

وقد أنشأت الحكومة بنك التسليف الزراعى عام ١٩٣٠ ، وان كان قد اقتصر فقط على عمليات الائتمان قصير الأجل ، وتجاهل صغار المزارعين ، ولم تكن موارده المالية كافية ٠ وتغير هذا البنك فى سنة ١٩٤٨ الى " بنك التسليف الزراعى والتعاونى " بزيادة رأسماله وتمثيل الجمعيات التعاونية بمجلس ادارته ٠ ثم جاء تطبيق نظام الائتمان الزراعى التعاونى الجديد فى عام ١٩٥٣ ثم عدل فى عام ١٩٥٧ ٠ وقد حول بنك التسليف الزراعى والتعاونى الى موسسة عامة تحت اسم " المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى " فى سنة ١٩٦٤ يتبعها عدد من بنوك التسليف الزراعى والتعاونى فى المحافظات ٠ ثم حدثت تطورات هامة فى الائتمان الزراعى خلال عقد السبعينات حيث أصبح يتكون الهيكل الحالى لنظام الائتمان الزراعى من " البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى " باعتباره شركة قابضة تمتلك بنوك المحافظات، وتتولى التخطيط المركزى للنشاط الائتمانى الزراعى ، ومتابعة برامجه والرقابة على تنفيذه ٠ ومن تحته يأتى ١٧ بنك للتنمية والائتمان الزراعى موزع على ١٧ محافظة ٠ ثم تأتى بنوك القرى كفروع لبنوك التنمية والائتمان الزراعى فى المحافظات وعددها ٧٣٩ بنكا بالاضافة الى المندوبيات المنتشرة فى القرى والنجوع ٠

ويمنح البنك سلفيات للمزارعين والتعاونيات لآجال مختلفة كمايلي :

- سلف قصيرة الأجل : مضمونة بحق الامتياز على المحاصيل بفائدة ٣٪ .
- سلف متوسطة الأجل : مقابل ضمان ملكية مسجلة ، تسدد على أقساط على مدى خمس سنوات ، وهى تمنح لتمويل شراء الآلات الزراعية بفائدة ٨٪ ، وسيارات نصف النقل ولانشاء البساتين بفائدة ١١½٪ .
- سلف طويلة الأجل فى حدود ٤٥٪ من قيمة الأرض لاستصلاح الأراضى تسدد على عشر أقساط سنوية متساوية بفائدة ٥ر١١٪ .

وتقوم البنوك كذلك وفقا لما تقرره وزارة الزراعة بتوفير مستلزمات الانتاج من التقاوى والبذور والمبيدات الحشرية والأسمدة والكسب والعلف والآلات الزراعية . ويتلخص دورها هنا فى الاستلام من المنتجين المحليين أو الاستيراد لحساب وزارة الزراعة ثم التوزيع طبقا للأسعار التى تحددها الوزارة ، وتتقاضى عمولة مقابل ماتتكبده من نفقات * .

بنوك الائتمان العقارى

تتخصص هذه البنوك فى منح القروض بضمان عقارى عن طريق رهنه

* محمد ناظم (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ١٧٩ : ١٨٠ .

لصالح البنك ، وتتمثل هذه العقارات فى الأراضى الزراعية أو أراضى البناء أو العقارات المبنية • ويكون الائتمان العقارى عادة قروض طويلة الأجل تتراوح مدتها مابين ١٠ سنوات و ١٥ سنة ، وقد تزيد أحيانا عن ذلك وتصل الى ٢٠ أو ٣٠ سنة •

وهنا نجد أن الائتمان العقارى يوفر احتياجات الاستثمار سواء فى الزراعة أو الاسكان والتشييد عموما • فيعمل على توفير قروض كبيرة تسدد على فترة زمنية طويلة ، يمكن خلالها سداد أقساط القرض مما يغله العقار من ايراد ، أو بما يتناسب من دخل المقترض ، فيتحقق هدف اجتماعى بتوفير المسكن المناسب لذوى الدخول المحدودة • وتتحقق أهداف اقتصادية وقومية باستصلاح الاراضى القابلة للزراعة ، وتقسيم أراضى البناء والعمل على انشاء ماتلزمه من مرافق •

والبنوك العقارية أجدر من البنوك التجارية على تقديم هذا النوع من الائتمان ، لما تتمتع به من موارد طويلة الأجل ، تتمثل فى مواردها الذاتية من رأسمال مدفوع واحتياطيات ، بالاضافة الى ماتطرحه من سندات للجمهور ، وماتحصل عليه من قروض طويلة الأجل من البنك المركزى ومن مؤسسات التمويل الأخرى • وهى فى ذلك تعمل على تعبئة المدخرات طويلة الأجل من أجل اقراضها لآجال طويلة • وهى فى نفس الوقت مؤهلة فنيا لمنح هذا النوع من الائتمان نظرا لتخصصها فى هذا الشأن •

وفى مصر كان مجال الاقراض العقارى متروكا فى البداية لنشاط المرابين الأجانب ، الذين كانوا يقرضون المزارعين ، بأسعار فائدة مرتفعة ، نظرا لارتفاع مخاطر الاقراض ، وقلة عدد مانحى الائتمان وقد ترتب على ذلك نزع ملكية العديد من الأراضى ، ونظرا لارتفاع عائد هذا الاقراض أنشئ أول البنوك العقارية المتخصصة فى مصر ، " البنك العقارى المصرى " فى سنة ١٨٨٠ ، ومن بعده ، أنشئ عدد آخر من البنوك العقارية ، التى مارست نشاطها بمنح القروض طويلة الأجل بضمان الأراضى الزراعية ، وكان يغلب عليها الطابع الاستغلالى لصالح رؤوس الأموال الأجنبية ، التى جنت الكثير من الاستثمار فى الرهونات فى مصر . ثم أنشئ فى سنة ١٩٣٢ قسم خاص بالائتمان العقارى ببنك التسليف الزراعى المصرى ، استقل من بعد ذلك فى سنة ١٩٣٥ ، وأطلق عليه فى سنة ١٩٣٦ مسمى " بنك الائتمان العقارى " ، وبصدور قانون الاصلاح الزراعى فى سنة ١٩٥٢ ، اتجه طلب المزارعين بالاقتراض الى بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، فتعرضت البنوك العقارية لتوقف جزء هام من نشاطها ، وتم تصفية أعمال بعضها ، ونظمت أعمال الباقى منها لخدمة قطاع الاسكان . وقد تم فى سنة ١٩٧١ ادماج بنك الائتمان العقارى فى " البنك العقارى المصرى " .

بنك ناصر الاجتماعي (*)

هو بنك ذو طبيعة اجتماعية ، ومن ثم فهو يتبع حاليا وزارة التأمينات الاجتماعية خلافا لغيره من البنوك التي تتبع وزارة الاقتصاد . وقد تم تأسيسه في سنة ١٩٧١ كهيئة عامة تهدف الى توسيع قاعدة التكامل الاجتماعي بين المواطنين وتتلخص أهم أغراضه فيما يلي :

١ - الحلول محل صناديق استبدال المعاشات التي لم تعد قادرة على مواجهة الطلب المتزايد عليها .

٢ - تقرير نظام المعاشات والتأمين ، خاصة التأمين التعاوني لغير المنتفعين بأنظمة المعاشات والتأمينات الاجتماعية السارية .

٣ - منح قروض واعانات للمواطنين المستحقين لها ، ويشمل ذلك القروض الاستهلاكية والقروض الانتاجية على حد سواء .

٤ - قبول الودائع ، وعلى الأخص الودائع الادخارية لآجال طويلة واستثمارها بقصد تحقيق ايرادات يوزع الجانب الأكبر منها على المودعين .

٥ - استثمار فائض أمواله في المشروعات العامة والخاصة .

(*) محمد ناظم حنفي (دكتور) - المرجع السابق - ص ١٨٠ : ١٨٤ .

ويتضح من أغراض البنك أن وظيفته الأساسية هي وظيفة اجتماعية ولا يغير من هذه الصفة أنه يلجأ الى استثمار أمواله فى سبيل تحقيق وظائفه الأساسية • ولا تقتصر الوظيفة الاجتماعية للبنك على تقديم المعونات والمساعدات التى لا تسترد ، بل تتسع لتشمل وضع الموارد المتاحة فى خدمة أى مواطن راغب فى العمل وفى حاجة الى رأس المال اللازم لبدء مشروعات صغيرة ، كما يقوم البنك بتمويل صغار المنتجين والحرفيين بقروض تسدد على فترات متفاوتة الأجل •

وتتمثل مصادر أموال البنك فى كل من موارده الذاتية التى تشمل رأسماله المدفوع واحتياطياته والمرحل من أرباحه (البالغ اجمالها فى سنة ١٩٧٩ حوالى ٢٦ مليون جنيه) ، علاوة على ما تخصصه له وزارة المالية سنويا من اعتمادات لتمويل القروض الاجتماعية (بلغت حوالى ٣٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٩) ، وذلك بالاضافة الى ما يتلقاه البنك من ودائع من الأفراد والهيئات •

بنك الاستثمار القومى (*)

أنشىء هذا البنك فى عام ١٩٨٠ على أنه يباشر نشاطه بدءا بتاريخ العمل بخطة ١٩٨١/٨٠ ، وحدد غرضه الأساسى بأن يقوم

(*) المرجع السابق ، ص ١٨٤ : ١٨٩ •

بتمويل كافة المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وذلك عن طريق الاسهام فى رؤوس أموال تلك المشروعات ، أو عن طريق مدها بالقروض ، أو غير ذلك من الوسائل ، ومتابعة تنفيذها، وله فى سبيل ذلك :

— تحديد قواعد التمويل وشروطه وفق نوعية المشروع وطبيعته وفى ضوء عائده الاقتصادى والاجتماعى .

— وضع برنامج التمويل لتنفيذ المشروعات المدرجة فى الخطة والتى يسمح بالاتفاق عليها دون غيرها ، وفى حدود الاعتمادات المخصصة لها طبقا للخطة بما فى ذلك القروض الأجنبية المتاحة .

— كفالة التمويل المحلى والأجنبى اللازم لتنفيذ كل مشروع خلال سنوات التنفيذ طبقا للخطة .

— الاذن بالصرف من الأموال المودعة لديه أو فى حساباته وفقا لأحكام هذا القانون بما يكفل تنظيم تدفق الانفاق الاستثمارى حسب ما يتحقق من تقدم فى تنفيذ المشروعات خلال سنوات تنفيذها .

— المتابعة الفعالة للاستثمارات — ميدانيا ومكتبيا — على مستوى كل مشروع لكفالة الصرف على بنود الانفاق الاستثمارى المخصص له وفق الدراسات المعتمدة وعلى الأغراض المحددة ، وله فى

سبيل ذلك أن يستعين بأجهزة التنفيذ وأجهزة الحكم المحلى •

- العمل على استخدام أموال الأوعية الادخارية فى أغراض الاستثمار دون الاستهلاك ، وذلك بتخصيص مصادر تلك الأموال لتمويل مشروعات الخطة •

- المشاركة فى تعبئة المزيد من المدخرات المحلية ورؤوس الأموال الأجنبية لتمويل المكون المحلى والأجنبى للمشروعات المدرجة بالخطة •

- تقديم الخدمات والمشاركة فى اعداد دراسات الجدوى للمشروعات ، وله فى سبيل ذلك الاستعانة بالخبراء وبيوت الخبرة المتخصصة •

- دراسة وتمويل ومتابعة مشروعات التنمية على مستوى المحليات فى اطار الخطط الاقليمية المعتمدة •

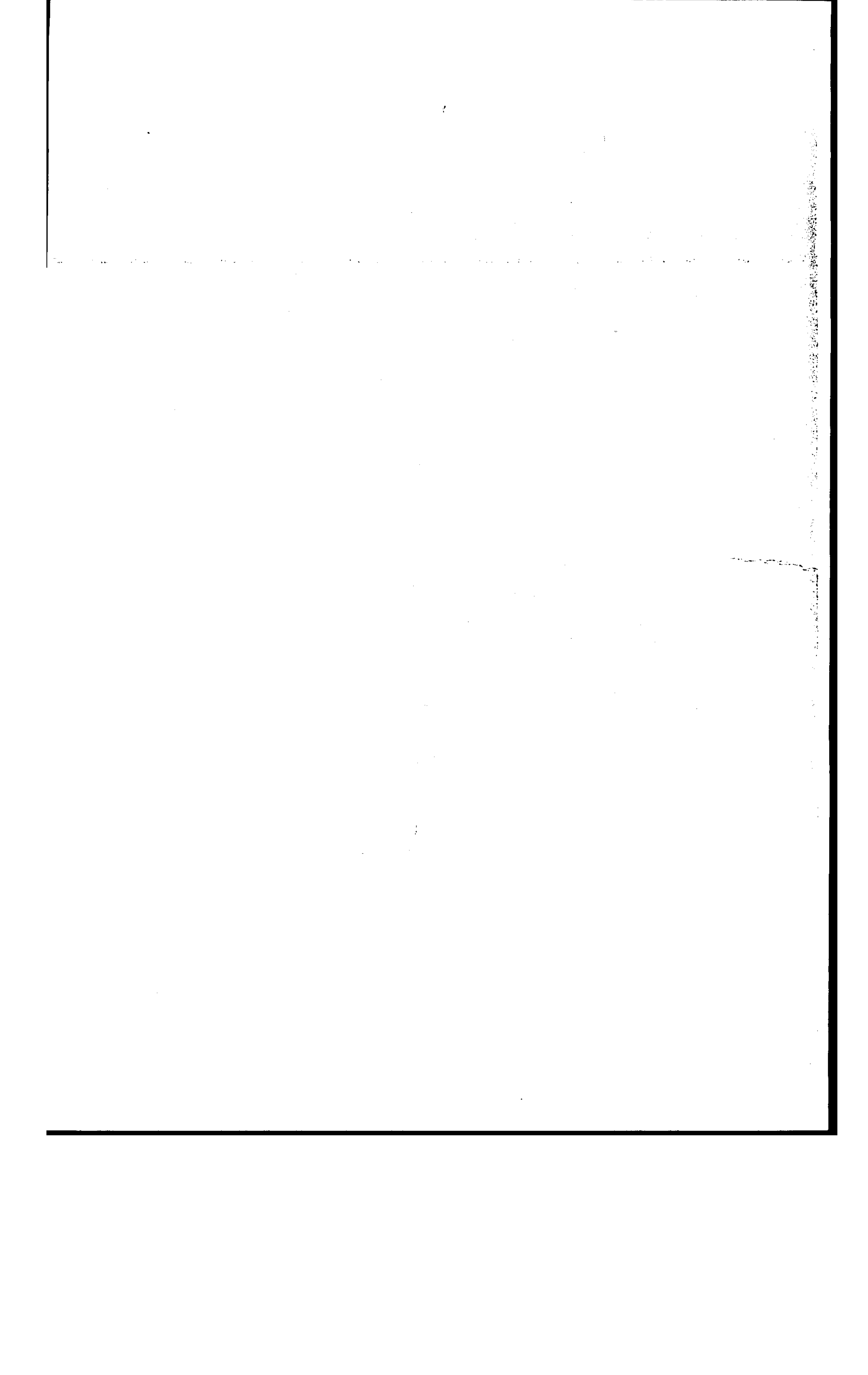
- ادارة أمواله ومحفظة أوراقه المالية ، وتنظيم عمليات اصدار الأسهم فى المشروعات التى يشارك فيها البنك وكذلك السندات وتسويقها •

وهنا نجد أن الصيغة الاقتصادية لنشاط بنك الاستثمار القومى أكثر وضوحا من الصيغة المصرفية ، فالأخيرة فى الواقع مسخرة لخدمة الأولى لا سيما وأنه لا يستهدف الربح ، كما أنه يمهد

الى الجهاز المصرفى تحت اشراف البنك المركزى بالقيام بالأعمال المصرفية المتعلقة بتحقيق أغراضه •

ويتمتع بنك الاستثمار القومى بكيان قانونى ذى طبيعة خاصة وشخصية مستقلة ، وتتكون موارده المالية من رأسماله (يبلغ رأسماله المصرح به ١٠٠ مليون جنيه دفع ربعه عند الاكتتاب من جانب الدولة بالكامل) واحتياطياته بالاضافة الى ما يلى طبقا لنص قانون انشائه :

- ما يخصص له من اعتمادات فى الموازنة العامة للدولة •
- الايرادات الناتجة عن مباشرة البنك لنشاطه •
- حصيلة بيع الأسهم التى يملكها البنك فى المشروعات التى يشارك فيها •
- الوصايا والمنح المحلية والأجنبية التى يقبلها مجلس ادارة البنك •
- القروض التى يعقدها البنك •
- حصيلة السندات التى يطرحها البنك بالعملة المحلية والأجنبية •



الفصل السابع

البنك المركزى

قبل أن نختتم دراستنا للنظام المصرفى لا بد أن تتوج هذه الدراسة ببيان دور "المايسترو" الذى يقود مسيرة هذا النظام ، وينسق أعمال أعضائه ، ويعاونهم فى أداء الدور المطلوب منهم ، بحيث يتدفق النغم بهمس معتدل ومنتظم فى شرايين الحياة الاقتصادية ، فيبعث النشاط والانتعاش والحياة فى كل مكان .

هذا "المايسترو" هو البنك المركزى ، وان كنا ندرسه فى نهاية دراستنا للنظام المصرفى ، فان هذا لا يعنى الاقلال من أهميته ، ولكن على العكس لكى نستطيع أن نفهم حقيقة ما يقدمه من وظائف هامة . تلك الوظائف لا يمكن أن نتفهمها بوضوح من قبل أن ندرس ما يقوم به النظام المصرفى نفسه من وظائف ودور فى الحياة الاقتصادية ، عن طريق مكوناته من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة .

ماهية البنك المركزى :

البنك المركزى هو أحدى الدعامتين اللتين تقوم عليهما السلطة النقدية فى المجتمع (الدعامة الثانية هى وزارة الخزانة) ، فهو

الذى يقوم بتنظيم السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية للدولة ، وهو الذى يشرف ويهيمن على البنوك التجارية • فيتحكم فى حجم الائتمان الذى تقدمه البنوك المختلفة ، ويرعى نمو المعاملات المصرفية ، ويعاون وينسق بين البنوك المختلفة فى أداء أعمالها • ويتولى البنك المركزى أعماله بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية الأخرى (خاصة وزارة الخزانة) ، فهو المسئول عن مراقبة النقد والائتمان ومباشرة تنفيذ السياسة المصرفية للدولة • وهو الذى يتولى اصدار العملة ، وتأدية الخدمات المصرفية للحكومة •

ويعمل البنك المركزى لتحقيق كافة هذه الأغراض ويكون هدفه مراعاة الصالح العام للاقتصاد القومى ككل ، فهو لا يسعى الى تحقيق الربح ، وذلك على خلاف مختلف البنوك التى يتكون منها النظام المصرفى فى المجتمع • ففى الغالب يكون البنك المركزى تابعا للدولة • وهنا يقوم البنك المركزى بدورة دون أن يكون متنافسا مع بقية البنوك التى يتكون منها النظام المصرفى ، فهو فى الغالب لا يمارس الأنشطة المصرفية التى تدخل ضمن نطاق أعمال البنوك الأخرى • ووجود البنك المركزى هنا هام حتى لا يترك أمر النظام النقدى والائتمانى فى المجتمع لاعتبارات تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح فحسب • فلا بد أن يتم هذا داخل اطار تحقيق الصالح العام للاقتصاد القومى ككل •

ويكفى أن نشير هنا الى ما سبق أن تعلمناه من أن قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان واشتقاق نقود الودائع انما تتوقف في الأساس على ما لدى هذه البنوك من رصيد نقدى . فاذا ما زاد لديها هذا الرصيد النقدى دون أن يحدث تغير في نسبة الاحتياطى النقدى القانونى ، عملت هذه البنوك - متحركة بدافع الربح - الى زيادة الائتمان (أو الاستثمار) ، وزيادة اشتقاق نقود الودائع . ويحدث العكس بانخفاض الرصيد النقدى لدى البنوك التجارية . ومن المعلوم أن زيادة الائتمان وزيادة عرض النقود في الاقتصاد القومى ، ليس بالأمر المرغوب فيه على الدوام ، أو المرغوب فيه بأى نسبة تكون . فقد يكون الاقتصاد القومى في حالة من الرواج والانتعاش الشديد المصحوب بالتضخم الزائد ، بما قد تدعو المصلحة الاقتصادية العليا للاقتصاد القومى تقييد التوسع في عرض النقود . كما أن انخفاض الائتمان ونقص عرض النقود في المجتمع أمر قد لا يتفق مع الصالح الاقتصادى العام للمجتمع ، فقد تسيطر حالة الركود وتجد البنوك أن من مصلحتها - متحركة بدافع الربح - الاقلال من منح الائتمان ، مما يؤدى الى تفاقم حالة الركود والكساد ، وهنا يأتى دور البنك المركزى متحركا من أجل المصلحة الاقتصادية العليا بالعمل على تحريك الائتمان وزيادة عرض النقود . فالبنك المركزى ضرورة للنظام النقدى في المجتمع .

وعلى الرغم من ضرورة دور البنك المركزى الا أن نشأته قد جاءت متأخرة ، ويبدو مع ذلك أن هذا الأمر طبيعيا فقد كان من المتعين أن تنشأ وتتطور البنوك التجارية ، وأن تمارس ضمن أنشطتها ما أعتبر فيما بعد من اختصاص البنك المركزى بمفرده ، وبالذات عملية اصدار البنكنوت . فقد سبق أن تبين لنا أن اصدار النقود الورقية النائبة عن النقود الذهبية قد وجد منذ أن وجدت الثقة فيمن يحتفظ بالنقود الذهبية (الصاغة) ويصدر بقيمتها ايصالات لحامله ، يحق لهم بمقتضاها الحصول على ما يناظرها من ذهب عند الطلب . وهكذا فان حق اصدار النقود كان متاحا فى البداية لكافة البنوك التجارية ، ثم رأت الدولة من بعد أن تقتصر هذا الحق على عدد معين من البنوك التجارية ، وتطور الأمر الى أن أعطى هذا الحق لبنك تجارى واحد ، أصبح يمتلك بمفرده حق الاصدار ، وأطلق عليه مسمى البنك المركزى . واتجهت الدولة الى بنك الاصدار لمسك حساباتها والاقتراض منه عند الحاجة ، وكذلك اتجهت اليه البنوك التجارية الأخرى بفتح حسابات لديه للتنسيق فيما بينها . وهكذا جاءت تدريجيا وظائف البنك المركزى ، وركزت فى النهاية فى بنك واحد أطلق عليه البنك المركزى .

وهكذا جاءت وتطورت الحاجة الى البنك المركزى ، وبناء عليها تمت نشأته . فقد أنشئ بنك السويد المركزى عام ١٦٥٦ ، وبنك انجلترا عام ١٦٩٤ ، وبنك فرنسا عام ١٨٠٠ ، وبنوك الاحتياطى الفيدرالى الاثنى عشر التى تمثل نظام البنك المركزى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩١٦ . ومنح البنك الأهلى فى مصر منذ انشائه فى سنة ١٨٩٨ حق الاصدار ، وأعطى تدريجيا سلطات البنك المركزى الى أن انبثق منه البنك المركزى المصرى فى عام ١٩٦٠. ولا يوجد حاليا دولة حديثة دون أن يكون فيها فى الغالب بنك مركزى .

وتوضح لنا تطور الحاجة لوجود بنك مركزى ، ان ما يكلف به البنك المركزى من وظائف لكى يحقق الغرض من قيامه ، لا يختلف من مجتمع الى آخر ، وان كان قد يوجد بعض الاختلاف فى أدوات أو كيفية أداء بعض الوظائف ، الا أن الوظائف يمكن تلخيصها تحت العناوين الرئيسية الثلاث التالية :

١ ـ البنك المركزى هو بنك الاصدار .
٢ ـ البنك المركزى هو بنك الحكومة .
٣ ـ البنك المركزى هو بنك البنوك

ويمكن أن نتناول كل من هذه الوظائف بشئ من الشرح فيما يلى :

دور البنك المركزى فى اصدار البنكنوت :

يتولى البنك المركزى عملية اصدار العملة النقدية الورقية (البنكنوت) ، وتعتبر هذه العملية الوظيفة الأولى التى اضطلع للقيام بها البنك المركزى ، ومن ثم كان يطلق عليه عند البداية " بنك الاصدار " ، نظرا لقيامه بهذه الوظيفة . فلقد أعطته الدولة حق اصدار البنكنوت ، كجهة وحيدة تقوم بهذه المهمة طبقا لاحتياجات النشاط الاقتصادى ، وبما يتفق مع السياسة العامة للدولة ، دون افراط يؤدى الى ارتفاع الأسعار والتضخم ، ودون تقييد شديد يؤدى الى شل النشاط الاقتصادى وتباطؤ معدلات نموه . ويتعين هنا أن يراعى البنك المركزى القيود القانونية التى تنظم الاصدار .

فلحجم النقد المصدر والمتداول أهمية بالغة على النشاط الاقتصادى ، ويكفى فى هذا أن نشير الى أن البنوك التجارية تعتمد على حجم النقود المتاحة لديها كقاعدة لما تخلقه من ائتمان ، وهى فى قيامها بذلك تضاعف لعدة مرات من أثر أى زيادة أو نقص فى هذه القاعدة النقدية عن طريق توسعها فيما تمنحه من ائتمان أو تقييدها له .

ومن هنا وجدت نظما معينة يتم الاصدار طبقا لأى منها ، تحدد سلطة البنك المركزى بما يجب أن يتقيد به فى اصدار

البنكنوت ، وبما يستخدمه كوسيلة لتغطية ما يصدره من بنكنوت . فمن المفروض أن يكون البنك مدين بقيمة ما يصدره من بنكنوت ، فحامل البنكنوت المصدر يعتبر دائنا تجاه البنك المركزى بقيمة ما يحوزه من بنكنوت • ويظهر هذا الوضع بجانب الخصوم فى ميزانية البنك المركزى ، ويظهر مقابله فى جانب أصول البنك ما يمتلكه البنك من أصول استخدمت كغطاء لما أصدره من بنكنوت • وهنا نجد أن هذه الأصول تختلف باختلاف نظم الاصدار ، وذلك تبعا لما يحدده كل نظام من وسيلة معينة لتغطية النقود المصدرة •

ففى حالة كون نظام الاصدار بالكامل ذهبا ، يكون تصوير ميزانية البنك المركزى بخصوص اصدار مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه — على سبيل المثال — نقود ورقية كما يلى :

ميزانية البنك المركزى
(تصوير الاصدار النقدى الورقى المغطى بالكامل ذهبا)

أصول		خصوم	
مليون جنيه		مليون جنيه	
٥٠٠	سبائك ذهب	٥٠٠	نقود ورقية
٥٠٠		٥٠٠	

وفي حالة تعدد أنواع الأصول التي تستخدم كغطاء للاصدار ، يكون تصوير المثال السابق كما يلي :

ميزانية البنك المركزي
(تصوير الاصدار النقدي الورقي المغطى بأصول مختلفة)

أصول		خصوم	
مليون جنيه		مليون جنيه	
١٠٠	ذهب	٥٠٠	نقود ورقية
٥٠	نقد أجنبي		
٣٥٠	أذون خزانة وسندات حكومية		
٥٠٠		٥٠٠	

ومن الواضح أنه بتطور غطاء الاصدار النقدي واشتماله على أذون الخزانة وسندات الحكومة (أي اقراض الحكومة بما تم اصداره من عملة ورقية) كما يظهر في جانب أصول البنك وُجد ما يطلق عليه " أرباح الاصدار " ، وهي حصيلة الفوائد التي يحصل عليها البنك من جراء ما يمتلكه من أذون خزانة وسندات نتيجة اصدار النقود . وطالما يقوم البنك باصدار النقود نيابة عن الحكومة وتنفيذا لسياستها فمن المعتاد أن تستعيد الحكومة من البنك المركزي نسبة من هذه

الأرباح ، تتحدد مثلا في القانون المصرى بنسبة ٨٥ ٪ (*)، تاركة الباقى لتغطية ما يتكلفه البنك من نفقات من جراء قيامه بعملية الاصدار .

ويوضح لنا جدول رقم (٨) نسبة غطاء الذهب فيما أصدره البنك المركزى المصرى من بنكنوت خلال السنوات ١٩٨٥ : ١٩٨٨ ، ومنه يتبين لنا ضآلة نسبة التغطية بالذهب .

ونعرض نظم الاصدار فيما يلى (**):

(١) نظام الغطاء الذهبى الكامل : يتقيد هنا البنك المركزى فى الاصدار النقدى بحجم الذهب الموجود فى خزائنه ، فيمثل هنا الغطاء الذهبى بنسبة ١٠٠ ٪ الى قيمة المصدر من النقود الورقية ، ويشبه هذا النظام نظام المسكوكات الذهبية . وتعتبر أوراق النقد المصدرة بمثابة الأوراق النائبة ، ولكن لا يقوم البنك المركزى بالصرف بالذهب .

(٢) نظام الاصدار الجزئى الوثيق : يكون هنا للبنك المركزى الحرية فى اصدار مقدار من النقود الورقية بحد أقصى معين دون التزام بغطاء من الذهب ، بل تستخدم السندات الحكومية غطاء له . وما زاد عن ذلك الحد الأقصى يغطى بالكامل بالذهب . ومعنى هذا أنه اذا أراد البنك المركزى تجاوز الحد الأقصى ، فلا بد له من تغطية

(*) انظر : فؤاد هاشم (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ١٥٨ : ١٦٠ .

(**) اسماعيل محمد هاشم (دكتور) ـ النقود والبنوك ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ ١٩٧٦ ـ ص ص ٧٧ : ٨٠ .

جدول رقم (٨)

غطاء النقد المصدر فى مصر بمعرفة البنك المركزى

(بالمليون جنيه)

التاريخ	البنكنوت المصدر	ذهب	صكوك الحكومة أو بضمانها	نسبة غطاء الذهب
مارس ١٩٨٥	٧٦٨٩	٤٧٤٫٩	٧٢١٤٫١	٦٫٢
يونيو ١٩٨٥	٨٣٥٧	٤٠٤٫٥	٧٩٥٢٫٥	٤٫٨
مارس ١٩٨٦	٨٩١٩	٤٠٤٫٥	٨٥١٤٫٥	٤٫٥
يونيو ١٩٨٦	٩٤٤٩	٤٣٥٫٢	٩٠١٣٫٨	٤٫٦
مارس ١٩٨٧	٩٥٩٦	٤٣٥٫٢	٩١٦٠٫٨	٤٫٥
يونيو ١٩٨٧	٩٩٧٦	٥٦٩٫٤	٩٤٠٦٫٦	٥٫٧
مارس ١٩٨٨	١٠١٧٨	٥٦٩٫٤	٩٦٠٨٫٦	٥٫٦

المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ٨٧/٨٨، العدد الثالث ، ص ٥٧.٤

الزيادة فى الاصدار بالذهب بنسبة ١٠٠ ٪ • وقد اتبع هذا النظام فى انجلترا منذ سنة ١٨٤٤ الى أن هجرته فى سنة ١٩٣٩ •

ويتمتع هذا النظام عن سابقه بمرونة أكبر لأنّ ما يصدره البنك المركزى من بنكنوت ليس مقيدا بحجم المخزون لديه من ذهب ، ولكن قيد الغطاء الذهبى يظهر عندما يتعدى البنك المركزى باصداره الحد الأقصى المحدد والذى من بعده يلتزم بحجم المخزون من الذهب ، بما قد يؤدى الى عدم تجاوب حجم الاصدار مع حجم النشاط الاقتصادى • وان كان يرى مؤيدى هذا النظام أنه يكبح جماح البنك المركزى ، اذا أراد التوسع فى وقت غير مناسب لذلك •

(٣) نظام غطاء الذهب النسبى : يقوم هذا النظام على أن يكون الذهب غطاء للعملة الورقية المصدرة ، ولكن فى حدود نسبة معينة منها وليكن ٥٠ ٪ مثلا ، ويكون فى هذه الحالة باقى الغطاء من أوراق حكومية وأصول أخرى تقرها الحكومة •

ويتميز هذا النظام بالمرونة من ناحية وبالجمود من ناحية أخرى فتتمثل المرونة فى أن الغطاء الذهبى لا يمثل ١٠٠ ٪ ، ويتمثل الجمود فى ارتباط الاصدار بتوفر نسبة معينة منه من الذهب •

واتبعت هذه الطريقة دول كثيرة حتى أصبحت منتشرة بعد عام ١٩٢٠ • فقد اتبعتها ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك

مصر ، حيث نص قانون انشاء البنك الأهلى الصادر فى ١٨٩٨ بألا يقل الذهب الموجود فى الغطاء من ٥٠٪ من قيمة البنكنوت المصدره ، ويغطى الباقى بسندات حكومية وسندات تضمنها الحكومة ، وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩١٦ ، عندما أوقف العمل بهذا النظام ، واستبدل الذهب بأذونات الخزانة البريطانية ، ولكن اضطر الكساد الكبير الدول التى اتبعته الى الخروج منه وبذلك انتهى هذا النظام .

(٤) نظام الحد الأقصى للاصدار : يقوم هذا النظام على تحديد الحد الأقصى لما يمكن أن يصدره البنك المركزى ويتداوله من نقود ورقية من آن لآخر دون أن يستلزم وجود الذهب فى الغطاء . وقد اتبعت فرنسا هذا النظام خلال الفترة من ١٨٧٠ الى ١٩٢٠ .

وهذا النظام وان كان يتميز بالمرونة ، الا أن تغيير الحد الأقصى من وقت الى آخر يستلزم تغيير القانون ، ويحتاج هذا الى فترة زمنية قد يتأثر خلالها النشاط الاقتصادى تأثيرا سيئا . وقد اضطرت فرنسا فى النهاية للخروج على هذا النظام لصلابته وجموده ، وجعلت الاصدار متمشيا مع حاجات سوق النقد .

(٥) نظام الاصدار الحر : يسمح هذا النظام للبنك المركزى باصدار أى كمية من النقود حسب ما يقدره البنك من احتياجات النشاط الاقتصادى بقرارات تصدر منه مباشرة دون أى ارتباط برصيد

ذهبى أو أى اعتبار آخر الا اعتبار مستوى النشاط الاقتصادى وحاجة الاقتصاد القومى للنقود .

وهكذا نلاحظ أن نظم الاصدار منذ نشأتها أخذت تتمو نحو اعطاء البنك المركزى مزيدا من المرونة فى الاصدار ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية اذ يصبح على البنك المركزى أن يقوم بدور أكثر ايجابية فى توجيه السياسة النقدية والمالية للدولة .

دور البنك المركزى كبنك للحكومة :

يحكى لنا التاريخ الاقتصادى أن السبب وراء اختيار أحد البنوك التجارية بالذات من بين العديد من البنوك المثيلة له ، وتحويله من بنك خاص الى بنك مركزى يرجع فى الأساس الى ما نشأ بين هذا البنك وبين الجهاز الحكومى من علاقة مباشرة لفترة من الزمن ، فتحت خلالها حساباتها لديه ، وقام بمنحها القروض التى احتاجت اليها من وقت الى آخر ، ومن ثم فقد قصرت عليه فيما بعد حق اصدار النقود والاشراف على تنفيذ السياسات النقدية .

فيقوم البنك المركزى بدور هام فى الحياة الاقتصادية كبنك للحكومة تفتح حساباتها لديه ، وينوب عنها فى ادارة وخدمة ما تحتاج اليه من قروض ، بل يقوم هو نفسه باقراضها عند الحاجة ، ويتولى بالنيابة

عنها تسوية عملياتها الاقتصادية الخارجية ، ويتبادل معها النصح والاستشارة فى الشئون النقدية والمالية والاقتصادية ٠

ونتناول هذه النقاط بالشرح والتفصيل فيما يلى :

(١) الاحتفاظ بحسابات الحكومة : يفتح البنك المركزى للجهاز الحكومى حسابات لديه ، يضيف اليها ما يتحقق من ايرادات للحكومة ، ويسحب منها ما يتم من نفقات حكومية ، وذلك كمثيل للحسابات التى تفتحها البنوك التجارية للأفراد ٠ وان كان الأمر يختلف عن فتح الحسابات لدى البنوك التجارية ، من حيث الأثر على التوسع أو تقييد الائتمان وما يترتب على ذلك من تغير فى حجم الودائع فى الاقتصاد القومى ٠

فقد يحدث فى فترات معينة أن تزيد ايرادات الحكومة عن نفقاتها ، وهنا تظهر حساباتها لدى البنك المركزى برصيد دائن ٠ ويعنى هذا الوضع انخفاض أرصدة الاحتياطى النقدى القانونى التى تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزى ، نظرا لزيادة مبالغ الشيكات التى سحبت على حسابات عملائها [*] (دافعى الضرائب مثلا) لصالح الحكومة ، عن مبالغ الشيكات التى أودعت بحسابات عملائها (الموردين للجهاز الحكومى والعاملين ٠٠٠ الخ) خصما من حسابات

(*) المقصود عملاء البنوك التجارية ٠

الحكومة لدى البنك المركزى . وازاء انخفاض أرصدة الاحتياطى النقدى القانونى للبنوك التجارية لدى البنك المركزى ، تضطر هذه البنوك التجارية الى العمل على تقييد ما تمنحه من ائتمان ، وما يستتبعه ذلك من انخفاض فى حجم ودائعها ، ومن ثم ارتفاع النسبة بين ما تحتفظ به من أرصدة نقدية لدى البنك المركزى وحجم ودائعها الى مستوى الاحتياطى القانونى الملتزمة بالاحتفاظ به لدى البنك المركزى .

ويحدث بالضبط عكس ما سبق ، اذا ما حدث وقلت ايرادات الحكومة عن نفقاتها ، وهنا تظهر حسابات الحكومة لدى البنك المركزى برصيد مدين . ويعنى هذا الوضع زيادة أرصدة الاحتياطى النقدى القانونى التى تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزى ، نظرا لنقص مبالغ الشيكات التى سحبت على حسابات عملاء البنوك التجارية (التى استحقت عليهم الضرائب وخلافه من مصادر الايرادات للحكومة) لصالح الحكومة ، عن مبالغ الشيكات التى أودعت بحسابات عملاء البنوك التجارية (المستحقين لما ينفقه الجهاز الحكومى من نفقات) خصما من حسابات الحكومة لدى البنك المركزى . وازاء ارتفاع أرصدة الاحتياطى النقدى القانونى للبنوك التجارية لدى البنك المركزى ، تعمل البنوك التجارية على التوسع فيما تمنحه من ائتمان وما تقوم به من استثمارات ، وما يستتبعه هذا من زيادة فى حجم ودائعها ، ومن ثم انخفاض النسبة بين ما تحتفظ به من أرصدة نقدية لدى البنك المركزى

وحجم ودائعها ، ورجوعها الى مستوى الاحتياطى القانونى الملتزمة بالاحتفاظ به لدى البنك المركزى .

ومن الواضح أنه يترتب على الحالة الأولى التى تكون فيها أرصدة الحكومة لدى البنك المركزى دائنة ، وما يقترن بهذه الحالة من اتباع البنوك التجارية لسياسات انكماشية فى منح الائتمان ، فيعمل هذا بالتالى على تراجع عملية اشتقاق نقود الودائع (بانكماش مضاعف لعدة مرات بقدر مضاعف الايداع البنكى السابق الاشارة اليه) فيترتب على كل هذا نقص حجم النقود المتداولة ، ومن ثم نقص الطلب الكلى ، وانخفاض الأسعار ، كما يترتب على الحالة الثانية التى تكون فيها الحكومة طبقا لحساباتها لدى البنك المركزى مدينة ، وما يقترن بهذه الحالة من توسع البنوك التجارية فى منح الائتمان والاستثمار وبالتالى يعمل على زيادة اشتقاق نقود الودائع ، فانه يترتب على كل هذا زيادة حجم النقود المتداولة ، ومن ثم زيادة الطلب الكلى ، وارتفاع الأسعار اذا لم يكن الجهاز الاقتصادى من المرونة بحيث يمكنه زيادة الانتاج ، أو اذا كان الجهاز الانتاجى قريب من مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة .

ومن هنا نجد أن موقف حسابات الحكومة لدى البنكالمركزى ، وما اذا كان مدينا أو دائنا يوءثر على حركة النشاط الاقتصادى القومى ، ويوءدى الى عدم الاستقرار الاقتصادى ، خاصة اذا كانت الحكومة

تمر بفترات قصيرة من المديونية الى الدائنية ثم الى المديونية مرة أخرى نتيجة لتركز معظم ايراداتها فى مواسم معينة ، تحصل خلالهـــا ضرائبها السنوية ، فى مواجهة توزيع انفاقها على مدار العام فى شكـل منتظم • ومن هنا يأتى دور البنك المركزى فى مواجهة ما يمكـن أن يحدث من اضطراب غير مرغوب فيه فى مستوى النشاط الاقتصـــادى القومى ، من خلال ما يتبعه من سياسات بخصوص الائتمان ، سوف يأتى شرحها حالا فيما بعد •

(٢) القيام نيابة عن الحكومة فى ادارة ديونها وخدمتها : يقوم البنك المركزى نيابة عن الحكومة بادارة عمليات ما تحتاج اليه مـــن قروض داخلية ، كاصدار سندات ، فيتولى اصدارها وتصريفها فـــى سوق الأوراق المالية وفيما بين المؤسسات المالية،وقد يقوم بشراء المتبقى منها ، اذا تعذر تصريف جزء منها • كما أنه يقوم نيابة عن الخزانـــة بسداد ما يستحق علـــى القروض من فوائد وأقساط سداد •

واذا تعذر على الحكومة سداد السندات عند تواريخ استحقاقها ، قد يقوم البنك المركزى بشرائها واصدار سندات أخرى لفترة أطول تحـل محلها • وفى حالة انخفاض الاقبال على شراء السندات المطروحـــة للبيع ، قد يعمل على رفع أسعار الفائدة المستحقة عليها •

(٣) اقراض الحكومـــة : يقوم البنك المركزى باقراض الحكومة عندما يتطلب الأمر ذلك • وقد يكون هذا الاقراض لمقابلة عجز موقت فى ايراداتها بالنسبة الى نفقاتها وقد يتخذ هذا العجز صفـــــة الاستمرارية ، بما قد يترتب عليه من آثار سلبية على الاقتصاد القومى • والمهم أن هذا الاقراض قد يكون بشراء البنك المركزى لأذونات علـى الخزانة أو سندات حكومية ، وقيامه باصدار بنكنوت بما يقابلها مـــن قيمة •

(٤) تمثيل الحكومة فى عملياتها الاقتصادية الخارجية : يقــوم البنك المركزى بحفظ الأرصدة الذهبية والأرصدة الأخرى التى تمثـــل غطاء الاصدار المحلى للعملة عنده ، سواء كانت عملات أجنبيـــة أو أذونات خزانة مستحقة على حكومات أجنبية أو خلافه • ويقوم بـــادارة هذه الاحتياطيات واستخدامها (أى استخدام ما يصلح منها) فـــى تسوية المدفوعات مع الخارج • وهو يتولى هنا نيابة عن الحكومـــــة تحصيل ما يستحق لها من الخارج وسداد أو تسوية ما يستحق عليها للعالم الخارجى • هذا بالاضافة الى أنه يقوم بعمل اللازم للمحافظـــة على استقرار أسعار صرف العملة الوطنية فى مواجهة العملات الأجنبية وذلك بالقيام بعمليات شراء وبيع هذه العملات تبعا للظروف •

ويمثل البنك المركزى الحكومة فى المناسبات والاجتماعات النقديـة والاقتصادية الخارجية مثل اجتماعات صندوق النقد الدولى والبنـــــك

الدولى للانشاء والتعمير واجتماعات المنظمات التابعة للأمم المتحـــدة ، والمنظمات الاقتصادية الاقليمية •

(٥) القيام بدور المستشار النقدى والمالى والاقتصادى للحكومة :

بما يتكون لدى البنك المركزى من علم وخبرة فى شئون النقد والمال فهو يكون مؤهلا بجدارة لتقديم المشورة فى تلك النواحى • فهو يكـــون قريب من الأجهزة الحكومية الخاصة بشئون الاقتصاد والخزانة والتجـارة الخارجية والتموين والتجارة الداخلية وسوق المال والتخطيط القومـــى وغيرها وذلك لتبادل المشورة فى دراسة ورسم وادارة العديد مـــن القضايا النقدية والمالية • ويبدو هذا الأمر فى صورة تنظيمية فـــى اشتراك ممثلين معينين من البنك المركزى فى عضوية مجالس ادارة أو لجان معينة متعلقة بالنواحى التى يمكن أن يكون فيها عطاء البنك المركـــزى من حيث المشورة مهم •

كما أن أجهزة معينة من الادارة الحكومية مثل الخزانة والاقتصاد والتخطيط تكون قريبة من البنك المركزى فى توليه لمهامه الهامة الـتى يقوم بها ، وقد يظهر تمثيل هذه الجهات فى عضوية مجلس محافظـــى البنك المركزى •

دور البنك المركزى كبنك البنوك :

تتعامل البنوك التجارية مع البنك المركزى كما يتعامل الجمهور مـــع

البنوك التجارية بفتح حسابات ايداع لديها ، والسحب والتمويل منهـا واليها ، والاقتراض منها وخصم الأوراق التجارية لديها ... الخ .
فكذلك الأمر فيما يتعلق بالبنوك التجارية فى التعامل مع البنك المركزى ، فهى تحتفظ لديه بحسابات أرصدة نقدية ، ومن خلالها تتم عمليـات المقاصة بتسوية الشيكات المتبادلة المسحوبة على حسابات بعض عـملاء البنوك التجارية لصالح عملاء بنوك تجارية أخرى ، فتتم بمقتضاهـا تسوية المديونيات والدائنيات بين البنوك التجارية ، كما تقوم البنـوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزى عند الحاجة الى ذلك . ويقـوم البنك المركزى بالتحكم فى الائتمان الذى تخلقه البنوك التجارية بالعديد من الوسائل التى يمتلكها .

ونبين دور البنك المركزى فى كل هذه النواحى فيما يلى :

(١) الاحتفاظ بالأرصدة النقدية للبنوك التجارية : يحتفـظ البنك المركزى لديه برصيد نقدى لكل بنك من البنوك التجارية ، ولقـد كان هذا من عادة البنوك التجارية منذ النشأة الأولى للبنوك المركزية ، وذلك لادخال الطمأنينة فى نفوس المودعين لدى البنوك التجاريـة ، ولكن من بعد ذلك أصبح الاحتفاظ برصيد نقدى لدى البنك المركزى أمرا واجبا بحكم القانون ، بحيث يلتزم كل بنك تجارى بايداع نسبة معينـة من ايداعاته نقدا لدى البنك المركزى ، وتحدد هذه النسب امـا بالاتفاق الودى بين البنك المركزى والبنوك التجارية كما هو الحال فـى

انجلترا ، أو بقوة القانون يكون من حق البنك المركزى تحديدها ، وتغييرها من وقت الى آخر طبقا لمقتضى الظروف للتأثير على حجم الائتمان فى المجتمع ، كما نشير اليه فيما بعد . ويطلق على هذه النسبة " نسبة الاحتياطى النقدى القانونى " ويكون هذا الايداع بدون فوائد ، ويتم الاحتفاظ به لدى البنك المركزى كنوع من التأمين لمواجهة أى طارئ غير عادى يتعرض فيه أحد البنوك التجارية للسحب . ففى وقوف البنك المركزى بجوار هذا البنك بتلبية كل طلبات السحب يعيد ثقة الجمهور فيه مرة أخرى ، وكذلك يحافظ على كيان النظام البنكى فى المجتمع ويدعم الثقة فيه . ويستخدم كذلك الرصيد النقدى لدى البنك المركزى فى أغراض عمليات المقاصة .

(٢) اجراء عمليات المقاصة : أشير فيما سبق فى العديد من فقرات هذا الكتاب الى ما يقوم به البنك المركزى من تسوية للشيكات المستحقة لعملاء كل بنك من البنوك التجارية والمسحوبة على حسابات عملاء لبنوك تجارية أخرى ، فيتم اضافة قيمتها الى حسابات الأرصدة النقدية المفتوحة للبنوك التجارية الأولى لدى البنك المركزى ، وتخصم نفس القيم من حسابات الأرصدة النقدية المفتوحة للبنوك التجارية الثانية لدى البنك المركزى . وفى العادة يستحق يوميا لكل بنك تجارى شيكات مسحوبة على حسابات لدى كل من البنوك التجارية الأخرى ، فيكون البنك فى حكم الدائن بقيم هذه الشيكات ، ويكون فى نفس الوقت مدينا بقيم

الشيكات المسحوبة على حسابات لديه لصالح البنوك التجارية الأخرى (التى سحبت الشيكات لصالح عملاء لديها) . فكل بنك تجارى يكون فى نفس الوقت دائنا ومدينا بمبالغ متفاوتة لكل بنك من البنوك التجارية الأخرى ، ويتم بعملية المقاصة اليومية تصفية موقف كل بنك تجاه البنوك الأخرى ، اما بزيادة رصيده النقدى لدى البنك المركزى، اذا ما كان البنك دائنا بمبالغ أكبر من مبالغ مديونيته للبنوك الأخرى. واما بخفض رصيده النقدى لدى البنك المركزى ، اذا حدث العكس وكان البنك مدينا بمبالغ أكبر من مبالغ دائنيته للبنوك الأخرى .

وبمقتضى عمليات المقاصة اليومية يمكن للبنك التجارى الذى يزيد رصيده النقدى لدى البنك المركزى عن نسبة الاحتياطى النقدى القانونى أن يتوسع فى منح الائتمان بالقدر المتضاعف الذى تسمح به تلك الزيادة.ويعمل فى نفس الوقت البنك التجارى الذى يقل رصيده النقدى لدى البنك المركزى عن نسبة الاحتياطى النقدى القانونى على تسييل جزء من أصوله أو تقييد منح الائتمان بحيث تتراجع قيمة ايداعاته ويحافظ على نسبة الاحتياطى النقدى القانونى .

وقد يقوم البنك المركزى بمباشرة عمليات المقاصة بذاته ، وقد ينشىء غرفة مقاصة للقيام بمهمة المقاصة ، ويتولى البنك المركزى الاشراف على عملياتها وسجلاتها . وليس بخاف ما توفره عمليات المقاصة من جهد وعناء يومى من جانب كل بنك من البنوك

التجارية ، اذا ما حاول كبديل للمقاصة الاتصال اليومى بكل البنوك الأخرى والتحصيل من كل منها ، والدفع الى كل منها . فتوفر المقاصة الوقت والعناء وتحافظ على النقود ، بحيث ما يتم فى الغالب لا يتعدى التسويات الدفترية بين حسابات أرصدة مختلف البنوك التجارية المفتوحة لدى البنك المركزى ، دون الانتقال اليومى للنقود من بنك تجارى الى آخر .

ويمكن التعرف على حجم وأهمية خدمة المقاصة بمعرفة عدد الشيكات وقيمتها التى يتم تسويتها بمعرفة غرف المقاصة التابعة للبنك المركزى المصرى ، كما هو واضح من بيانات الجدول رقم (٩) . فلقد تطور عدد هذه الشيكات من حوالى أربعة مليون شيك بقيمة اجمالية ٥٠ مليار جنيه فى سنة ١٩٨٧/٨٦ الى حوالى خمسة مليون شيك بقيمة اجمالية ١٠١ مليار جنيه فى سنة ٩١/٩٠ بمتوسط قيمة للشيك الواحد قدرها حوالى ١١ ألف جنيه فى سنة ١٩٨٧/٨٦ وحوالى ٢٠ ألف جنيه سنة ١٩٩١/٩٠ .

(٣) المقرض الأخير للبنوك التجارية : تقوم البنوك التجارية بالاقتراض من بعضها البعض عند الحاجة ، وذلك اذا كان بعضها فى حاجة الى سيولة والبعض الآخر تتوفر لديه سيولة زائدة ، وعادة تكون هذه القروض لفترات قصيرة لمواجهة قصور قصير الأجل فى النقدية . ويتم هذا الأمر اذا كانت الحاجة الى السيولة ليست عامة ، وتتعلق فقط ببعض البنوك التجارية . أما اذا ما تعرضت كافة البنوك التجارية فى نفس الوقت الى الحاجة الى الاقتراض ،

جدول رقم (٩)

نشـاط غـرف المقاصـة

(عدد الشيكات بالألف)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	القاهرة		الاسكندرية		بورسعيد		المجموع		متوسط قيمة الشيك بالألف جنيه
	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	
١٩٨٧/٨٦	٣٦٩٣	٤٣٣٤٠	٦٥١	٦٢٥٥	١٠١	٧٩٣	٤٤٤٥	٥٠٣٨٨	١١٫٣
١٩٨٨/٨٧	٣٨١٥	٥٣٦٩١	٦٤٠	٧٢٥٩	١٢٨	١١٠٩	٤٥٨٣	٦٢٠٥٩	١٣٫٥
١٩٨٩/٨٨	٣٨٠٢	٥٨٣٣٧	٦٥١	٨١٠٥	١٠١	٩٨٢	٤٥٥٤	٦٧٤٢٤	١٤٫٨
١٩٩٠/٨٩	٣٩٧٦	٦٨٨٢٥	٦٩٣	٩٩٤٤	١٠٤	١١٥٨	٤٧٧٣	٧٩٩٢٧	١٦٫٧
١٩٩١/٩٠	٤٣٢١	٨٧٣١٥	٧٣٨	١٢١٧٩	١٠٧	١٤٣٩	٥١٦٦	١٠٠٩٣٣	١٩٫٥

المصدر : البنك المركزى ـ التقرير السنوى ١٩٨٩/٨٨ ، ص ١٦٩ ؛ ١٩٩١/٩٠ ، ص ٢٠١ .

فهنا يكون البنك المركزى هو المرجع الأخير لاقراض البنوك التجارية ٠ وقد يحدث هذا فى الدول النامية خلال موسم تمويل المحصول الرئيسى للبلاد ، فهنا تكون كافة البنوك التجارية فى حالة تعبئة للقيام بهذه المهمة ، فلا تستطيع أى منها من اقراض الأخرى ، وبالتالى يكون المصدر الأخير لكافة البنوك التجارية هو الاقتراض من البنك المركزى ٠

وقد يكون الاقتراض من البنك المركزى مباشرة أو باعادة خصم الأوراق التجارية أو أذونات الخزانة والسندات الحكومية ، ومن حق البنك المركزى تحديد أسعار اعادة الخصم ، فقد يرفعها أو يخفضها طبقا لمقتضيات الأمور ٠ ويؤخذ فى الحسبان مدى انضباط البنك التجارى فى اتباع توجيهات وتنفيذ أوامر البنك المركزى ٠ علما بأن احتياج البنوك التجارية لدعم البنك المركزى ومساندته عند التعرض لأى ظروف غير عادية ، يجعله يحترم تعليماته وتوجيهاته له ٠

وكما سبق القول بأن مساندة البنك المركزى للبنك التجارى الذى يتعرض لأزمة سيولة أمر يهم الجهاز المصرفى بأكمله ، وليس البنك الذى يتعرض للأزمة فحسب ، وذلك لأن توقف أى بنك تجارى عن صرف شيك واحد لأحد المودعين بسبب عدم توفر نقدية كافية لديه ، يثير الرعب بين كافة مودعى هذا البنك ، مما يدفعهم الى التهافت بطلب سحب ايداعاتهم فى الحال بما لا يمكن للبنك الاستجابة لها جميعا ، فيمتد فقدان الثقة الى كافة البنوك الأخرى ، ويتعرض النظام المصرفى للانهيار ومعه الاقتصاد القومى ٠ ومن هنا تأتى أهمية البنك المركزى كمرجع أخير لكافة البنوك التجارية فى اقراضها عند الضرورة ، وضرورة خضوعها لتعليماته حتى تقل فرص الوقوع فى أزمات سيولة ٠

(٤) تنظيم الائتمان الذى تخلقه البنوك التجارية : تبين لنا فيما سبق قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وما يقترن بذلك من توسع فى اشتقاق نقود الودائع ، أى زيادة عرض النقود .

وزيادة عرض النقود قد تكون مرغوبة فى أوقات معينة ، وقد لا تكون مفضلة فى أوقات أخرى كما سبق الاشارة الى ذلك . والبنوك التجارية فى سعيها الى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح ، تسعى على الدوام — مما لا يتعارض مع متطلبات السيولة — الى التوسع فى منح الائتمان والاستثمار طالما كانت الفرص متاحة لذلك .ومن هنا يأتى دور البنك المركزى فى تنفيذ السياسة النقدية التى تناسب ما يمر به الاقتصاد القومى من ظروف ، فيكون من مهمته تنظيم الائتمان ، أو بعبارة أخرى التحكم فيما تمتلكه البنوك التجارية من قدرة على خلق الائتمان ، بحيث يكون بالقدر المناسب من وقت الى آخر .

وفى مجال التحكم فى الائتمان يمتلك البنك المركزى العديد من الوسائل أو الأسلحة التى يمكن توضيحها فيما يلى :

أولا : الرقابة الكمية :

ويتبع هنا البنك المركزى سياسات معينة ، تطبق على كافة البنوك التجارية ، وتتمثل فى سياسة تغيير سعر الخصم ، وسياسة السوق المفتوحة ، وسياسة تغيير نسبة الاحتياطى النقدى القانونى .

١ — تغيير سعر الخصم : سعر الخصم أو ما يطلق عليه " سعر البنك " هو سعر الفائدة الخاص بالبنك المركزى ، الذى يقبل

بمقتضاه البنك المركزى اعادة خصم ما تقدمه له البنوك التجارية من أوراق تجارية من الدرجة الأولى بغرض الاقتراض . ويقوم البنك المركزى بتغيير سعر الخصم للتأثير على حجم ما تمنحه البنوك التجارية من ائتمان ، فبزيادة سعر الخصم يكون هدفه عدم تشجيع البنوك التجارية على اعادة الخصم لديه ، ودفعها كذلك الى الاقتيادبة ورفع أسعار الفائدة على ما تمنحه من ائتمان ، وزيادة أسعار خصم ما تقبله من أوراق تجارية ، بما يؤدى الى تقييد الائتمان ، وأحداث ما يهدف البنك المركزى الى تحقيقه من آثار انكماشية على مستوى النشاط الاقتصادى . أما بقيام البنك المركزى بخفض سعر الخصم ، فهو يسعى من وراء ذلك الى تشجيع البنوك التجارية على اعادة الخصم لديه ، ودفعها كذلك الى خفض أسعار الفائدة على ما تمنحه من قروض ، بما يؤدى الى التوسع فى الائتمان ، فيتحقق ما يسعى اليه البنك المركزى من احداث آثار توسعيه على مستوى النشاط الاقتصادى.

وان كان ما يهدف البنك المركزى الى تحقيقه من اثار على مستوى النشاط الاقتصادى ، بما يجريه من تغيير فى سعر الخصم ، يتوقف بالدرجة الأولى على مدى استجابة البنوك التجارية لهذا التغيير واحداث تغيير مماثل فى أسعار الفائدة على ما تمنحه من قروض ، كما يتوقف كذلك على مدى استجابة سوق الاقتراض لما يحدث من تغيير فى أسعار الفائدة ، وزيادة كمية طلب الاقتراض بانخفاض

أسعار الفائدة ، ونقص كمية طلب الاقتراض بزيادة أسعار الفائدة .

فقد يحدث أن لا تستجيب البنوك التجارية لما يتبعه البنك المركزى من زيادة فى سعر الخصم ، ولا تقوم باحداث زيادة مناظرة فى أسعار فائدة ما تمنحه من قروض (ولا تقوم كذلك بزيادة أسعار خصم ما تقبله من أوراق تجارية) ، ومن ثم لا يحدث تقييد فى حجم الائتمان ، وما يترتب عليه من انكماش مستهدف فى مستوى النشاط الاقتصادى . فقد يكون لدى البنوك التجارية سيولة زائدة ، وترى أن من مصلحتها أن لا تقيد الائتمان فلا تقوم برفع أسعار الفائدة على ما تمنحه من ائتمان ، كما لا ترفع أسعار خصم ما تقبله من أوراق تجارية ، وذلك لكى تستغل السيولة الزائدة ولا تحرم نفسها مما يمكن أن تحققه نتيجة ذلك من أرباح . ويتبع البنك التجارى هذا السلوك اذا كان فى مقدوره عدم الالتجاء الى البنك المركزى للاقتراض ، ومن ثم ينتفى عنده الدافع للسير فى فلك البنك المركزى . فهو لن يقترض من البنك المركزى ، ولن يتحمل أسعار الخصم المرتفعة ، فلا داعى للحصول على أسعار فائدة مرتفعة على قروضه .

وقد يحدث أن تستجيب البنوك التجارية لما يحدثه البنك المركزى من تغيير فى سعر الخصم ، بأن تقوم بتغيير مناظر على أسعار فائدة ما تمنحه من ائتمان ، ولكن لا يستجيب السوق

لهذا التغير فى أسعار الفائدة . ففى أوقات الرواج وارتفاع الاسعار قد لا يحد ارتفاع أسعار الفائدة فى حجم طلب الائتمان ، لان الارباح تكون فى تصاعد ، والتفاؤل يكون كبير ، ورغم الارتفاع فى أسعار الفائدة النقدية ، الا أن أسعار الفائدة الحقيقية قد تكون متدنية . كذلك نجد أن تغيير أسعار الفائدة بخفضها قد لا يؤدى الى زيادة حجم طلب الائتمان فى اوقات الكساد ، حيث تسود حالة التشاؤم وعدم التفاؤل فى فرص الاستثمار المربح ، فيضعف الحافز نحو الاقتراض رغم انخفاض أسعار الفائدة .

وفى ظل ظروف البلاد المتخلفة حيث ارتفاع تكلفة الانتاج ، لا يكون لرفع أسعار الفائدة أثر كبير على ارتفاع نصيب تكلفة الاقتراض الى اجمالى تكلفة الانتاج ، ومن ثم فان تأثر حجم الطلب على الاقتراض لما يحدث من ارتفاع فى أسعار الفائدة يكون محدودا كما أنه يكون ممكنا تحت ظل سيطرة الاتجاهات الاحتكارية فى السوق ، تحميل المستهلك بكل ما يحدث من زيادة فى تكلفة الانتاج .

ومن هنا نجد أن مجال التحكم فى الائتمان عن طريق سياسة تغيير سعر الخصم قد لا يكون فى جميع الأحوال فعالا .

وبالرجوع الى أسعار الخصم التى حددها البنك المركزى المصرى خلال الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٩ (أنظر جدول رقم ١٠) نجد أنها تصاعدت تدريجيا من ٧٪ الى ١٤٪ سنويا . وقد بنيت على أساسها كل من أسعار الفوائد الدائنة والمدينة ، بحيث

جدول رقم (١٠)

هيكل أسعار الفائدة المدينة والدائنة (١٩٧٧ـ١٩٨٩)

(٪ سنويا)

البيان / السنوات	سعر الخصم	أسعار الفائدة الدائنة			أسعار الفائدة المدينة		
		أسعار الفائدة الودائع	سعر التوفير	شهادات الاستثمار	قطاعى الزراعة والصناعة	قطاع الخدمات	قطاع التجارة
مارس ١٩٧٧	٧	٣ـ٦	٥	٧	٨ـ٩	٨ـ٩	٨ـ٩
يونيو ١٩٧٨	٨	٤ـ٧	٥	٩	٩ـ١١	٩ـ١١	٩ـ١١
يناير ١٩٧٩	٩	٥ـ٨ر٥	٦	٩	١٠ـ١٢	١٠ـ١٢	١٠ـ١٢
أبريل ١٩٨٠	١٠	٤ر٥ـ٩ر٥	٧	١٠	١١ـ١٣	١١ـ١٣	١١ـ١٣
يونيو ١٩٨٠	١١	٤ر٥ـ١٠ر٥	٨	١١	١٢ـ١٤	١٢ـ١٤	١٢ـ١٤
يناير ١٩٨١	١٢	٥ـ١١ر٥	٨ر٥	١٢	١٣ـ١٥	١٣ـ١٥	١٣ـ١٥
يوليو ١٩٨٢	١٣	٥ـ١٣	١٠	١٣ر٢٥	ـ١٣	١٣ـ١٥	ـ١٦
مايو ١٩٨٧	١٣	٥ـ١٣	١٠		١١ـ١٥	١٣ـ١٧	ـ١٦
مايو ١٩٨٩	١٤	٥ـ١٦	١١	١٦ر٢٥	١٣ـ١٧	١٥ـ١٩	ـ١٨

المصدر : البنك المركزى ـ التقرير السنوى ٩٠/٩١ ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ .

حددت أسعار الفوائد الدائنة بما يقل فى الغالب عن أسعار الخصم (باستثناء أسعار فوائد شهادات الاستثمار) ، وحددت أسعار الفوائد المدينة بما يزيد فى الغالب عن أسعار الخصم مع اعطاء أسعار تفضيلية أقل لقطاعى الزراعة والصناعة وأعلى لقطاع التجارة تشجيعا للاستثمار فى القطاعات الانتاجية منذ شهر يوليو ١٩٨٢ . وقد اتبعت سياسة تحرير أسعار الفائدة للجنيه المصرى اعتبارا من ١٩٩١/١/٣ ، وأصبح للبنوك المصرية منذ ذلك التاريخ حرية تحديد أسعار الفائدة على الودائع ، على أن يكون الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع بالبنوك لمدة ٣ شهور بواقع ١٢٪ سنويا .

٢ — سياسة السوق المفتوحة : تعنى هذه السياسة قيام البنك المركزى بعمليات شراء أو بيع السندات الحكومية من سوق الأوراق المالية بهدف التوسع أو تغيير حجم ما تمنحه البنوك التجارية من ائتمان ، وذلك بما تحدثه عمليات الشراء أو البيع من تغيير فى كمية النقود المتداولة .

فاذا أراد البنك المركزى اتباع سياسة توسعية ،دخل السوق مشتريا للسندات ، فيحصل بائعى السندات على شيكات بقيمتها مسحوبة على البنك المركزى ، فتزيد بمقدارها الأرصدة النقدية للبنوك التجارية التى تحتفظ بحسابات هؤلاء البائعين ، بما يمكنها بالتالى من زيادة حجم ما تمنحه من ائتمان بأضعاف ذلك .

وبالعكس يدخل البنك المركزى السوق بائعا للسندات فى حالة الرغبة فى اتباع سياسة انكماشية ، فيحصل على شيكات بقيمة السندات المباعة مسحوبة على حسابات المشترين المفتوحة لدى البنوك التجارية ، فتقل الأرصدة النقدية لهذه البنوك التجارية لدى البنك المركزى ، بما يؤدى الى تقييد الائتمان بأضعاف ذلك .

وان كان اتباع سياسة السوق المفتوحة يستلزم أن يكون سوق الأوراق المالية متقدم ومتسع ، بحيث يستوعب عمليات الشراء والبيع الكبيرة ، دون التعرض للانهيار . علما بأن هذا الأمر قد يقترن بتقلب شديد فى أسعار السندات الحكومية ، مما قد يقوى اتجاهات المضاربة لدى بعض الأفراد ، ويفقد الثقة فى التعامل فى السندات الحكومية ، ويحمل البنك المركزى خسارة كبيرة فى قيمة السندات المباعة لانخفاض أثمانها ، وعبء كبير عند شراء السندات لارتفاع أثمانها .

٣ ـ تغيير نسب الاحتياطى : إزاء ما يشوب السياستين السابقتين من قصور أو صعوبات ، نجد أن الوسيلة المتاحة التى يمكن أن تكون أكثر فاعلية ، هى سياسة تغيير نسبة الاحتياطى النقدى القانونى التى يحتفظ بها كل بنك تجارى لدى البنك المركزى . فان حق تغيير تلك النسبة من سلطة البنك المركزى بحكم القانون، ومن ثم يستطيع أن يغيرها طبقا لمقتضيات الظروف الاقتصادية .

وهنا يمكن للبنك المركزى أن يزيد من نسبة الاحتياطى ، اذا

ما تطلب الأمر اتباع سياسة انكماشية ، وتقييد حجم الائتمان • ويمكنه أن يقلل من نسبة الاحتياطى اذا ما أراد البنك المركزى التوسع فى الائتمان • فالأسلوب هنا مباشر ، ويعمل على تحقيق الهدف دون ترك الأمر لاختيارات البنوك التجارية أو لظروف السوق ، ودون تعرض البنك المركزى لخسائر فى هذا الشأن •

ثانيا : الرقابة النوعيــة :

تتسم الرقابة الكمية السابقة بصفة العمومية ، فان تأثيرها على حجم الائتمان وبالتالى على مستوى النشاط الاقتصادى يتصف بالعمومية فهو يمتد بالتساوى الى كافة الأنشطة الانتاجية والاستهلاكية فى المجتمع • وقد لا يكون هذا هو الأمر المستهدف ، فقد يوجد اختلال فى النمو بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية ، وقد يوجد نمو فى الطلب الاستهلاكى يفوق النمو فى العرض السلعى • وهنا يظهر دور البنك المركزى فى اتباع نوع آخر من الرقابة على الائتمان ، يتصف بالتمييز بين القطاعات •

فقد يحدد البنك المركزى أسعار فائدة مرتفعة على ما يمنح من ائتمان للأنشطة الخدمية مثال التجارة ، السياحة ، المبانى الفاخرة ، ••• الخ ، وتحديد أسعار فائدة منخفضة على ما يمنح من ائتمان للأنشطة السلعية مثال الزراعة ، الصناعة ، التشييد وذلك لزيادة التوسع فى الأنشطة الأخيرة مقارنة بالتوسع فى الأنشطة الأولى ، للعمل على زيادة العرض من الانتاج السلعى، والتحكم فى نمو الطلب الاستهلاكى. وقد يضع كذلك البنك المركزى فى هذا الصدد بعض القيود أو الشروط

فى منح الائتمان تزيد من عبئه على الأنشطة الأولى ، وذلك مثل تحديد آجال قصيرة لسداد القرض ، ارتفاع قيمة الضمان المطلوب ، انخفاض نسبة القرض الى قيمة السلعة محل القرض . وقد يتحكم البنك المركزى فى شروط التمويل الخاص بعمليات التقسيط (أى ائتمان التقسيط) ، فيشترط (على سبيل المثال) دفع مقدم كنسبة معينة مرتفعة من قيمة السلعة ، ويقلل من طول فترة التقسيط ، ... الخ .

وهكذا نجد أنه يمكن للبنك المركزى أن يتبع بعض الأدوات التى تميز فى المعاملة بين الأنشطة الاقتصادية بحيث تزيد من عمليات الائتمان فى بعضها ، وتقيد ، فى البعض الآخر . وان كان الأثر غير المباشر للتوسع الائتمانى فى أنشطة معينة ، قد لا يقتصر على هذه الأنشطة بذاتها ، ولكن يمتد ويشتمل كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

ثالثا : الرقابة المباشرة :

يمتلك البنك المركزى من أساليب التحكم فى الائتمان ما هو يتصف بالتدخل المباشر ، مما يقوى من أثر الأساليب الكمية والنوعية السابقة . وتأتى الرقابة المباشرة من واقع الاتصال المباشر بالبنوك التجارية ، وتوجيه النصح اليها فيما هو يدخل ضمن نطاق مسئوليات البنك المركزى تجاه هذه البنوك . وقد تلتزم البنوك التجارية أدبيا بذلك ، والا فانه يمكن للبنك المركزى استخدام سلطاته المخولة له قانونيا والزام البنوك التجارية بتنفيذ تعليماته ، وعقاب من يخالف ذلك منها بحرمانه من الاقتراض منه ، أو تحميله بأسعار فائدة مرتفعة ، أو تطبيق أى عقوبات أخرى مسموح بها فى هذا الشأن .

فيراقب البنك المركزى تنفيذ البنوك لما تحدده القوانين من نصوص فى مزاولتها لنشاطها ، وذلك مثل نسب الاحتياطيات الى رأس المال ، والحد الأقصى لما يمكن أن يملكه البنك من أوراق مالية ..الخ كما يمتلك البنك المركزى الحق فى اصدار الأوامر والتعليمات التى تهدف الى تنفيذ الائتمان بالشكل الذى يتفق مع مقتضيات الظروف الاقتصادية السائدة. وله كذلك الحق فى اصدار الأوامر والتعليمات التى تكفل المحافظة على كيان البنك ، وامكانه الوفاء بالتزاماته ومقابلة كافة الاحتمالات . ويكون ذلك عن طريق تحديد النسب المختلفة التى يتحتم على البنك مراعاتها فى توزيع أصوله بما يتناسب مع خصومه . كتحديد نسب أنواع الأصول المختلفة المفروض على البنك أن يستثمر أمواله فيها ، وتحديد حد أقصى أو أدنى بالنسبة لأنواع معينة من الاستثمارات والقروض ، وتحديد حد أقصى للقرض ،... الخ (*) .

وهكذا نجد أن أنواع الرقابة المختلفة "الكمية والنوعية والمباشرة" تتكامل مع بعضها بما يزيد من فاعلية دور البنك المركزى فى تنفيذ السياسات النقدية ، التى يتعين كذلك أن تتكامل مع غيرها من السياسات الاقتصادية ـ وبالذات السياسات المالية ـ فى تحقيق الآثار المطلوبة على الاقتصاد القومى .

(*) محمود محمد نور (دكتور) ـ أسس ومبادئ النقود والبنوك ـ مكتبة التجارة والتعاون ـ القاهرة ـ ص ١٩٤ : ١٩٥ .

الباب الثالث

النظريات النقدية

أشرنا فى تناولنا السابق للجهاز المصرفى الى ما يلعبه هذا الجهاز من دور فى عرض النقود ، بزيادة كمية المعروض منها ، أو خفضه ، وما لهذا الدور من أثر على مستوى النشاط الاقتصادى ، يجعل من تدخل البنك المركزى وأتباعه لسياسات نقدية معينة أمر هام. فالتعرف على ما يربط كمية النقود والمتغيرات الاقتصادية الكلية من آثار يؤدى الى صياغة السياسات النقدية السليمة التى تناسب ما يمر به الاقتصاد القومى من ظروف اقتصادية .

وهنا يأتى دور النظريات النقدية التى تهدف الى التعرف على العلاقة بين كمية النقود وتلك المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل العمالة ، مستوى الانتاج والدخل القومى ، الاستهلاك ، الاستثمار ، مستوى الأسعار ، فتبين النظريات النقدية دور النقود فى الحياة الاقتصادية ، وهل ينحصر هذا الدور ويقتصر على أداء وظيفة وسيط للتبادل ، فتلعب النقود دور حيادى ، يؤثر فحسب على المستوى العام للأسعار . أم أن دور النقود يمتد ويؤثر على مستوى الانتاج والتوظف فيكون ايجابيا ويغير من قيمة المتغيرات الحقيقية . وهنا يكون التساؤل: كيف يتم ذلك ؟

هذه تساؤلات جاءت الاجابة عنها مختلفة على مر مدارس الفكر الاقتصادى ، ويهمنا هنا أن نلقى بعض الضوء عليها فى الفصول التالية :

الفصل الثامن : النظريات الكلاسيكية

الفصل التاسع : النظرية النقدية الحديثة

الفصل العاشر : النظرية الحديثة لكمية النقود

الفصل الثامن

النظريات الكلاسيكية

قبل أن نتناول الفكر الكلاسيكي فيما يتعلق بالنظرية النقدية نشير الى ما سبقه من فكر في هذا الشأن يرجع الى عهود قديمة (*) . فقد جاءت كتابات في عهد الرومان عن عناصر نظرية كمية النقود ، ولقد تطورت هذه الكتابات ابان ما يسمى بثورة الأسعار في القرن السادس عشر (**) . وانتشرت أفكار مدرسة التجاريين عن النقود الى أن جاء رائد المدرسة الكلاسيكية آدم سميث وانتقدها في أواخر القرن الثامن عشر ، بظهور كتابه عن طبيعة وأسباب ثروات الشعوب في عام ١٧٧٦ .

ولقد كان اهتمام التجاريون منصبا على دراسة كيفية زيادة تدفق الذهب الى الدولة ، والحد من خروجه منها ، حيث كان هدفهم

(*) انظر : محمد ناظم حنفي (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ص ٢٤٧ : ٢٥٠ .

(**) تمتد جذور نظرية كمية النقود الى المفكر الروماني جوليوس باولوس (عام ٢٠٠ بعد الميلاد) ويرجع المؤرخون بالنظرية في العصر الحديث الى جان بودان في القرن السادس عشر ، وان كان الذي صاغها لأول مرة هو جون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) ، ثم تعاقب عليها عديد من المفكرين بالصقل والتذبذب من أمثال مونتسكيو (١٦٨٩ ـ ١٧٥٥) ، وكانتيلون (١٦٨٠ ـ ١٧٣٤) ، وهيوم (١٧١١ ـ ١٧٧٦) ويعود الى فيشر فضل حمل لواء النظرية والدفاع عنها في القرن الحالي . اسماعيل محمد هاشم (دكتور) ـ المرجع السابق ، ص ١٢٤ / ١٢٥ .

موجها نحو اقامة الدولة القومية القوية · والذهب ثروة يجب أن تحافظ عليها الدولة وتزيدها ، وبزيادته تزيد قوة الدولة وبنقصه تتأثر المصالح القومية والاقتصادية · فلقد اختلط الأمر فى فكر التجاريين بين الثروة كسبائك ذهبية والثروة كسلع رأسمالية منتجة ·

ولقد لاحظ الاقتصاديون التجاريون ما يوجد من علاقة بين كمية النقود المتداولة ومستوى الأسعار · فلقد ترتب على تدفق الذهب من العالم الجديد المكتشف حديثا فى ذلك الوقت (أمريكا) ، ارتفاع الأسعار فى مختلف أنحاء غرب أوربا وبالذات أسبانيا · ولقد تبين للتجاريون أيضا تأثر حجم الناتج بزيادة عرض النقود (*) ، وان كانت دراستهم فى هذا الشأن فى صورة عامة · فلم يدرس التجاريون العلاقات والآثار الدقيقة لزيادة عرض الذهب ، ولم يكن لدى التجاريون نظرية متكاملة للعلاقة بين تدفق الذهب وتوازن التجارة الخارجية، فاتباع كافة الدول المشتركة فى العلاقات الدولية لسياساتهم التى تعتمد على الحماية التجارية ، يؤدى فى حد ذاته الى فشل هذه

(*) يرى كينز أن آراء التجاريون فى تشجيع تدفق الذهب الى الدولة كانت تناسب ذلك العصر ، فلم تكن للدولة السيطرة على سعر الفائدة ، ولكن كان يترتب على زيادة تدفق الذهب زيادة عرض النقود ، وبالتالى يؤدى ذلك الى خفض سعر الفائدة ، الأمر الذى يشجع زيادة الاستثمار الخاص ·

محمد ناظم (دكتور) _ المرجع السابق _ ص ٢٤٨ ·

السياسات وعدم استمرارها . فليس ممكنا أن تصدر كل الدول أكثر مما تستورد لكى تستطيع زيادة تدفق سبائك الذهب اليها ، حيث أن زيادة تدفق الذهب الى دولة معينة لا بد أن يقابله تصدير الذهب من دولة أو دول أخرى .

النقود فى الفكر الكلاسيكى :

نظر الكلاسيك الى النقود بنفس نظرتهم الى أى سلعة أو خدمة . فبتفاعل كل من العوامل المتصلة بعرض السلعة أو الخدمة مع العوامل المتصلة بطلبها تتحدد قيمة السلعة أو الخدمة . فبهذا المفهوم تتحدد كذلك قيمة النقود ، نتيجة تفاعل قوى عرض وطلب النقود (*) .

ويتكون عرض النقود فى النظم النقدية الحديثة _ كما سبق القول _ من أوراق البنكنوت والنقود المساعدة والنقود المصرفية . ويمكن النظر الى عرض النقود فى اللحظة الواحدة ، فينصرف العرض بهذا المعنى الى كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع من هذه الانواع الثلاث فى تلك اللحظة المعينة . وقد ينظر الى عرض النقود خلال فترة ممتدة من الزمن . ويلاحظ هنا أن الوحدة النقدية يمكن أن تستخدم خلال أية فترة ممتدة من الزمن أكثر من مرة فى تسوية المدفوعات واجراء

(*) ارجع هنا الى : اسماعيل محمد هاشم (دكتور) _ المرجع السابق ص ١١٥ : ١١٩ .

المبادلات . فتنتقل الوحدة النقدية من يد الى يد ومن شخص الى آخر للعديد من المرات خلال الفترة الزمنية ، ويمكن التعرف على متوسط عدد مرات الانتقال هذه بقسمة حجم المعاملات أو المبادلات التى تمت داخل المجتمع خلال الفترة الزمنية المعنية على متوسط كمية النقود المعروضة للتداول خلال نفس الفترة . ويمكن أن نطلق على الناتج اصطلاح " سرعة دوران النقود " . وبهذه النظرة يكون عرض النقود خلال فترة ممتدة من الزمن مساويا لمتوسط كمية النقود المطروحة للتداول خلال هذه الفترة مضروبا فى سرعة دوران النقود خلال نفس الفترة .

وتطلب النقود ، كما تطلب أى سلعة اخرى ، لما تقدمه من منافع ، أى لما لها من مزايا ووظائف . وقد نظر الكلاسيك الى النقود باعتبارها لا تقدم الا وظيفة واحدة فقط ، ألا وهى " تسوية المبادلات " . فالنقود فى نظرهم ليست سوى " عربة لنقل القيمة " فهى حيادية فى الحياة الاقتصادية ، ولا تقوم بوظيفة " مستودع القيمة " ، فلا وجود للاكتناز فى النظام الاقتصادى ، فإن كل ما يدخر يستثمر . فالتساوى حتمى ودائم ومستمر بين الادخار والاستثمار وبالتالى لا تطلب النقود لذاتها ، وانما لانجاز وتسهيل التبادل. فالقاعدة العامة هى ـ كما يقرر ساى ـ أن العرض يخلق الطلب المساوى له ، وان المنتجات تتبادل مع المنتجات ، وأن النقود ستار يخفى المظاهر دون أن يغير من حقائق الاشياء .

وطالما يقتصر طلب النقود على قيامها بتسوية المبادلات ، فان الطلب عليها يتحدد بحجم المبادلات أو الصفقات التى تتم خلال فترة معينة ممتدة من الزمن ٠

وتتحدد قيمة النقود وبالتالى المستوى العام للأسعار (الذى يمثل مقلوب قيمة النقود) خلال فترة معينة ممتدة من الزمن بالتفاعل بين قوى العرض (الممثلة بمتوسط كمية النقود المطروحة للتداول خلال هذه الفترة مضروبة فى سرعة دوران النقود خلال نفس الفترة) وقوى الطلب الممثلة فى الحجم الحقيقى للصفقات (فى صورة كميات وأحجام طبيعية كملايين القناطير والأطنان أو الأمتار أو ساعات العمل) المراد استخدام النقود فى تسويتها خلال نفس الفترة الزمنية ٠

ومن هنا نجد أن نظرة الفكر الكلاسيكى الى النقود يقصر دورها فحسب على التأثير على المستوى العام للأسعار أو قيمة النقود ، فقيمة النقود أو المستوى العام للأسعار يتحدد أساسا بكمية النقود ، وبتغير كمية النقود تتغير قيمتها أو المستوى العام للأسعار ٠ فالتغير فى كمية النقود ليس له تأثير على العناصر الحقيقية فى الاقتصاد القومى ويقتصر دوره فحسب على المستوى العام للأسعار ، أى قيمة النقود ٠

معادلة التبادل ونظرية كمية النقود :

يستفاد من مفهوم النقود في الفكر الكلاسيكي أن عرض النقود يتطابق مع طلب النقود وتتحدد بناء على ذلك قيمة النقود (أى مقلوب مستوى الأسعار) التي يحدث عندها هذا التطابق .

ويتكون عرض النقود — كما سبق القول — خلال فترة معينة ممتدة من الزمن من متوسط كمية النقود المطروحة للتبادل خلال هذه الفترة ، ونرمز لها بالرمز (ك) مضروبة في سرعة دوران النقود خلال نفس الفترة ، ونرمز لها بالرمز (ع) . أى أن عرض النقود يمثل مجموع المبالغ النقدية المتداولة خلال الفترة المعنية .

عرض النقود = ك × ع

ويتكون طلب النقود ، الذى يقتصر على قيامها بتسوية المبادلات ، من قيم كافة المبادلات ، أى من الحجم الحقيقي للمبادلات التي استخدمت النقود في تسويتها خلال الفترة المعنية ، ونرمز له بالرمز (م) مضروبا في متوسط أثمان تلك المبادلات (أى متوسط أثمان السلع والخدمات التي تبادلت بالنقود خلال الفترة المعنية أو بعبارة أخرى المستوى العام للأثمان) ، ونرمز له بالرمز (س) ، وهو ما يمثل مقلوب قيمة النقود التي تحقق التساوى بين جانبي عرض النقود والطلب عليها .

طلب النقود = م × س

ويتطابق عرض النقود ، أى مجموع المبالغ النقدية المتداولة خلال الفترة المعنية ، مع الطلب على النقود ، أى قيم كافة المبادلات ، عند المستوى العام للاثمان (أى مقلوب قيمة النقود) الذى يحقق هـــذا التطابق ·

أى أن عرض النقود = طلب النقود

ك × ع = م × س

ويطلق على هذه المتطابقة معادلة التبادل ، وهى منطقية طالما اقتصر طلب النقود على القيام بتسوية المبادلات ، فلا بد أن يحدث التعادل بين مجموع المبالغ النقدية المتداولة خلال أى فترة معينة ، وقيم كافـــة المبادلات التى تمت خلال نفس هذه الفترة · وتنسب معادلـــة التبادل الى أرفيـنج فيشر A. Fisher ، الذى قام بشـــرح والدفاع عن نظرية كمية النقود ·

وباستخدام هذه المعادلة يمكن التعرف على العوامل المباشـرة التى تؤثر على المستوى العام للأسعار ·

$$س = \frac{ك \times ع}{م}$$

ويمكن كذلك تحديد قيمة النقود (ق) ، التى تمثل مقلـــــوب المستوى العام للأسعار ($\frac{1}{س}$)

$$ق = \frac{م}{ك \times ع}$$

فيتأثر المستوى العام للاسعار بكل من كمية النقود المتداولة ، وسرعة دوران النقود ، والحجم الحقيقى للمبادلات التى تتم نقدا . وتكون علاقة كل من كمية النقود وسرعة دورانها طردية على مستوى الاسعار وعلاقة الحجم الحقيقى للمبادلات بمستوى الاسعار عكسية .

وتشير نظرية كمية النقود " الى العلاقة الوثيقة فيما بين التغير فى عرض كمية النقود والتغير فى مستوى الاسعار ، بحيث أن التغير فى الاولى يؤدى الى تغير مثيل فى الثانية . فاذا حدث تضاعف فى كمية المعروض من النقود يترتب عليه تضاعف مستوى الاسعار بما يعنى انخفاض قيمة النقود الى النصف .

ويقوم هذا التغير فى كمية النقود فى علاقته بالتغير فى مستوى الاسعار على مجموعة من الفروض ، التى تأخذ بها نظرية كمية النقود . تلك النظرية التى استخدم أنصارها معادلة التبادل فى توضيحها . وتتلخص هذه الفروض فيما يلى :

١ ـ تعتبر كمية النقود (ك) متغيرا مستقلا ، أى لا تتأثر بأى من العوامل المذكورة فى معادلة التبادل .

٢ ـ يعتبر المستوى العام للاسعار (س) متغيرا تابعا .

٣ ـ يعتبر الحجم الحقيقى للمبادلات (م) ثابت ، أو مستقل بطىء

التغير ، فهو لا يرتبط بالتغير فى كمية النقود . وهنا يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بعدم تأثير كمية النقود على مستوى الناتج . فيتحدد مستوى الناتج بظروف سوق العمل ودالة الانتاج . ففى سوق العمل يتحدد مستوى العمالة ومعدل الأجور الحقيقية الذى يحقق العمالة الكاملة (*) . وبما يتحدد من حجم للعمل فى سوق العمل يتحدد مستوى الناتج طبقا لدالة الانتاج ، وتتأثر دالة الانتاج بالعديد من العوامل المتعلقة بحجم ونوعية الموارد الانتاجية وحالة التقنية الفنية وحجم وتنوع طلب المستهلكين وتطور صناعة النقل ... الخ . فلا يوجد تأثير لكمية النقود على مستوى الناتج ، فالقوى الحقيقية للانتاج والظروف الفنية له هى المؤثرة فقط على مستوى الناتج ، ويتصف تغير هذه القوى بالبطء ، بما يجعل مستوى الناتج ثابت أو يتغير ببطء .

٤ _ تعتبر كذلك سرعة تداول النقود (ع) ثابتة ، أو متغيرا مستقلا بطىء التغير ، فلا يرتبط تغيره بتغير كمية النقود . ويقوم المنطق الذى يستند عليه هذا الفرض _ طبقا لما يعتقد بـه

(*) يرى الفكر الكلاسيكى أن البطالة يمكن أن تعالج ذاتيا بانخفاض معدلات الأجور الى المستوى الذى يسمح بالتوظف الكامل . فطالما لا توجد قيود تحول دون انخفاض معدلات الأجور فان تفاعل قوى العرض والطلب فى سوق العمل تكون كفيلة بتحقيق التوظف الكامل .

الاقتصاديون الكلاسيك ـ على فكرة أن امتلاك النقود وحيازتها يكون من أجل الانتفاع بها فى التبادل ، وليس للاكتناز . فحيازة النقود كقوة شرائية يكون من أجل انفاقها خلال فترة زمنية تنتهى بالحصول على دخل مرة أخرى يتم انفاقه خلال الفترة التالية ، ... وهكذا . وتتوقف سرعة تداول النقود على طول هذه الفترة الزمنية ، وتتغير بتغيرها ، أى بتغير طول الفترات الزمنية التى يتكرر حصول الأفراد (سواء كانوا منتجين أو مستهلكين) فيها على دخول (نقود) وانفاقهم لهذه الدخول (نقود) خلالها، وان كان طول هذه الفترات يتصف بالثبات، لتوقفه على درجة نمو النظام المالى والنظام المصرفى وعادات تسوية المدفوعات، وهذه عوامل تتصف ببطء التغير. وهنا لا يكون لتغير كمية النقود ـ حسب الفكر الكلاسيكى ـ أى أثر على تغير طول هذه الفترات ، وبالتالى لن يكون هناك أثر على سرعة تداول النقود .

٥ ـ ثبات الطلب على النقود ، حيث أنه يتوقف على الحجم الحقيقى للمبادلات وقد افترض ثباته . فالنقود تطلب لهدف اجراء التبادل ، وطالما كان حجم المبادلات ثابت ، فان الطلب على النقود من أجل التبادل يصبح ثابتا كذلك . وبثبات الطلب على النقود تصبح علاقة التناسب محكمة فيما بين التغير فى عرض النقود والتغير فى قيمتها .

ويؤدى التمسك بالفروض المذكورة أعلاه الى حتمية الوصول الى ما توصلت اليه نظرية كمية النقود من نتيجة مؤداها ـ كما سبق القول ـ أن زيادة كمية النقود الى الضعف يؤدى الى خفض قيمة النقود الى النصف أو بما يعنى زيادة مستوى الأسعار الى الضعف . فبثبات كل من مستوى الانتاج وسرعة دوران النقود ، ينتقل الأثر الكامل لتغير كمية النقود الى مستوى الأسعار ، فيغيره بنفس النسبة .

الانتقادات الموجهة لنظرية كمية النقود (طريقة المبادلات) :

تتعرض الفروض التى تقوم عليها نظرية كمية النقود للكثير من الانتقادات ، كما أن ما تتكون منه من عوامل ليست كافية لتحليل القوى الحقيقية النهائية . ويمكن تلخيص الانتقادات فيما يلى :

١ ـ ما تقوم عليه النظرية من فروض يشوبها الكثير من النقص : فليست كمية النقود متغيرا مستقلا ، وليس المستوى العام للأسعار متغيرا تابعا على الدوام ، فقد يحدث العكس فيترتب على تقلبات مستوى الأسعار ، تغيرات تابعة فى كمية المصدر من البنكنوت أى كمية النقود . وقد يؤدى ارتفاع الأسعار الى زيادة التفاؤل بين المنتجين ، فيزيد طلبهم على القروض من أجل الاستثمار المربح ، فتزيد بالتالى الودائع الجارية ، أى يزيد عرض النقود ، كما يزيد كذلك الحجم الحقيقى للمعاملات وتزيد

بالتالى سرعة تداول النقود . فدور المستوى العام للأسعار ليس سلبيا ، وكل من الحجم الحقيقى للمعاملات وسرعة تداول النقود ليس ثابتا .

وزيادة كمية النقود وارتفاع مستوى الأسعار تؤثر على سرعة تداول النقود، اذ أن توقع استمرار ارتفاع الاسعار يؤدى الى تعجيل سرعة تداول النقود ، ومضاعفة أثر كمية النقود على مستوى الأسعار . وبالعكس انخفاض كمية النقود وانخفاض الأسعار قد يخفض من سرعة تداول النقود ، لأن توقع المزيد فى انخفاض الأسعار يقلل من حجم الانفاق النقدى ، فيخفض من سرعة تداول النقود ، ويؤدى الى مزيد من الخفض فى الأسعار .

كما أن زيادة كمية النقود قد تؤدى جزئيا الى ارتفاع الأسعار ، ويمتد بقية أثرها برفع الحجم الحقيقى للانتاج، وبالتالى الحجم الحقيقى للمبادلات .

وقد يقتصر أثر زيادة كمية النقود على زيادة الحجم الحقيقى للانتاج فحسب دون حدوث أى ارتفاع فى الأسعار . ويحدث هذا الأمر فى حالة وجود طاقات انتاجية معطلة ، فيترتب على زيادة كمية النقود زيادة الطلب بما يشجع المنتجين على زيادة الانتاج عن طريق استغلال الموارد غير المستغلة والطاقات العاطلة ، فيعمل هنا على زيادة الدخل الحقيقى دون أن يترتب على زيادة كمية

النقود ارتفاع فى الأسعار . ولم تدرك النظرية الكلاسيكية هذا النوع من التحليل بسبب تمسكها بقانون ساى الخاص بأن العرض يخلق الطلب الخاص به ، وبالتالى فان الوضع الطبيعى السائد هو التشغيل الكامل ، بحيث يستبعد أمر وجود طاقات عاطلة .

وقد يحدث العكس بانخفاض كمية النقود والتأثير الجزئى على مستوى الأسعار بالخفض ، والتأثير على مستوى الانتاج فالحجم الحقيقى للمبادلات بالخفض .

علاوة على ما سبق فان افتراض ثبات الطلب على النقود بدعوى أن وظيفة النقود تقتصر على كونها وسيطا للتبادل ، أمر يتجاهل وظيفة أخرى هامة تؤديها النقود كمستودع للقيمة ، وبالتالى لا تتوقف قيمة النقود على عرض النقود فقط . فليس صحيحا أن كل ما يكسبه الفرد يصرفه .

ومن هنا نجد أن الفروض التى تقوم عليها نظرية كمية النقود ليست دقيقة ، ويمكن اثبات عدم صحتها .

٢ ـ تعد معادلة التبادل المستخدمة للتعبير عن نظرية كمية النقود مجرد حقيقة ، فهى تعنى أن النقود المدفوعة (ك × ع) تساوى النقود المستلمة (م × س) وهذا أمر مسلم به . وطالما أن سرعة تداول النقود ثابتة وكذلك الحجم الحقيقى للمعاملات ثابت،

فان أى زيادة فى كمية النقود ، تؤدى الى زيادة متناسبة فـــى مستوى الأسعار . فالنظرية تربط بطريقة مباشرة بسيطة بيـــن التغير فى كمية النقود وما يترتب عليه من تغير فى مستوى الأسعار دون أن توضح كيفية حدوث هذا الأمر ، فهى ليســت أداة للتحليل الاقتصادى ، وما تذكره من عوامل محددة لقيمة النقـــود تعرضها فى اطار عالم ساكن (لا تتغير فيه سرعة تداول النقود ، وحجم المبادلات) ، لا يبين القوى النهائية التى تحكم قيمة النقود وهى فى الحقيقة تكمن خلف معادلة التبادل وليست منذ رجـــة فيها ، حيث يتوقف سلوك المتغيرات المتضمنة فى المعادلـــة على مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية والتكنولوجية والمؤسسيـــة . فقد يرجع الارتفاع فى المستوى العام للأسعـــار الى نمو السكان ، وما يترتب عليه من انخفاض نصيب الفرد مـن الناتج القومى ، أو الى ارتفاع عام فى الأجور النقديـــــة لا يصاحبه زيادة فى الناتج ، أو نتيجة لعجز فى الموازنة العامـة للدولة (*) .

٢ ـ لا يرجع ارتفاع المستوى العام للأسعار الى أثر الزيادة فى كمية النقود فحسب ، فلانخفاض سعر الفائدة أثر مثيل للزيادة فـى

(*) محمد محمد النجار (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ٢٢٣ : ٢٢٤ .

كمية النقود على المستوى العام للأسعار، حيث يترتب على انخفاض سعر الفائدة زيادة الحافز على الاقتراض ، وهو ما يؤدى الى زيادة نقود الودائع ، وتشجيع نمو الانتاج . وقد يترتب على ذلك ارتفاع فى الأسعار (اذا لم تحدث زيادة متناسبة فى الانتاج) .

وقد يكون انخفاض سعر الفائدة راجعا الى زيادة كمية عرض النقود ، ويكون الأثر النهائى لسعر الفائدة على مستوى الأسعار متوقفا على ما يترتب على ذلك من انفاق استثمارى وانفاق استهلاكى من ناحية وزيادة فى حجم الانتاج من ناحية أخرى . ومن هنا نجد أن علاقة كمية النقود بالمستوى العام للأسعار ليست علاقة مباشرة ولكن يتخللها ما يلعبه سعر الفائدة من دور .

٤ - ما يحدث من تغير فى المستوى العام للأسعار (س) سواء بالزيادة أو النقص لا يكون متماثلا بنفس النسبة أو نفس الاتجاه لكافة السلع والخدمات . ففى فترات تصاعد الأسعار تتفاوت نسب ارتفاع أسعار مختلف السلع ، وكذلك الأمر فى فترات انخفاض الأسعار، فان نسبة انخفاض أسعار كل سلعة قد تختلف عن الأخرى . وقد يحدث أن يشذ اتجاه تغير أسعار بعض السلع عن الاتجاه العام لتغير الأسعار . ويختلف

هذا الامر عما تراه نظرية كمية النقود من تماثل فى نسبة ما يحدث من زيادة أو نقص فى أسعار كافة السلع نتيجة لزيادة أو نقص بنفس النسبة فى كمية النقود ، حيث يفصل الفكر الكلاسيكى بين العوامل السلعية التى تحدد أسعار كل سلعة بالنسبة للسلع الأخرى طبقا لقوى العرض والطلب الخاص بكل سلعة على حدة ، والعوامل النقدية التى تؤثر فى أسعار كافة السلع بنفس النسبة فى نفس الوقت نتيجة للتغير فى كمية النقود . هذا الفصل بين العوامل السلعية والعوامل النقدية وتماثل تأثير العوامل النقدية فى أسعار كافة السلع يقوم على فكرة حياد النقود وعدم تأثيرها على الانتاج (*)، وافتراض أن الطلب على النقود متكافىء المرونة (مرونة الوحدة) وقد سبق الاشارة الى عدم صحة هذه الفروض .

(*) نادى الاقتصاديون الكلاسيكيون والكلاسيكيون المحدثون بأن النقود يقتصر تأثيرها على تحديد مستوى الاسعار بينما أن ما يحدد الانتاج هو عرض عوامل الانتاج وحالة التكنولوجيا والفن الانتاجى السائد . وأن المعروض من السلع يخلق لنفسه الطلب عليه ، وأن الاقتصاد القومى بالتالى يتجه دائما الى حالة التوظف الكامل ويحافظ عليها . ومع هذا فأحيانا ما اكتشف ـ أو قرر ـ أصحاب النظرية النقدية أن النقود كثيرا ما كانت تخرج عن حدود السيطرة عليها ، بحيث تؤثر فى الطلب على السلع وفى حجم الانتاج والتوظف والدخل القومى ، كما كان البعض يشك فى أن الاقتصاد يتجه عادة الى حالة التوظف الكامل .

فؤاد هاشم (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ٧٩ ، ٨٠ .

طريقة الأرصدة النقدية (معادلة الفريد مارشال)

ظهرت طريقة الأرصدة النقدية Cash-Balance Approach في أوائل القرن العشرين على أيدي اقتصادي جامعة كمبردج الانجليزية الذين ينتمون الى المدرسة الكلاسيكية الحديثة (نيوكلاسيك) أمثال مارشال وبيجو وكينز (في مراحل تفكيره الأولى من حياته) ، ولم يعترض هؤلاء الأساتذة على صياغة فيشر لمعادلة التبادل باعتبارها أداة سهلة للتعرف على العوامل الكمية المباشرة التي تسيطر على مستوى الأثمان ، ولكنهم اعتبروا طريقة الأرصدة النقدية ـ كما يأتي عرضها حالا ـ مفضلة من الناحية التحليلية •

ففي الوقت الذي تركز فيه طريقة المبادلات Transactions Approach (السابق شرحها بصياغة فيشر) على طلب النقود من أجل القيام بوظيفة وسيط للتبادل ، فتعمل على تيسير عملية التبادل، نجد أن طريقة الأرصدة النقدية تؤكد على وظيفة النقود كمخزن للقيمة • ويتمثل هنا حجم الطلب على النقود ، في كمية النقود التي يريد الناس الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية حاضرة في لحظة معينة من الزمن • ويمكن التعبير عن طلب المجتمع للأرصدة النقدية في لحظة معينة بنسبة من الدخل القومي الحقيقي في السنة المعنية • وبزيادة رغبة أفراد المجتمع في الاحتفاظ بأرصدة نقدية ، يقل طلبهم على السلع والخدمات ، أي يتحول التفضيل من السلع الى النقود ،

ويؤدى هذا الى انخفاض المستوى العام للاسعار ، وبالتالى حجم الدخل النقدى ، وذلك مع ثبات كمية النقود المعروضة .

فيتوقف المستوى العام للاسعار (قيمة النقود) على العلاقة بين حجم الارصدة النقدية الحاضرة التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها فى أى لحظة من الزمن (أى الطلب على النقود) ، وبين عرض النقود .وبالتالى تتغير قيمة النقود عبر الزمن ، إما بسبب التغير فى الكمية المطلوبة من النقود أو الكمية المعروضة منه أو كليهما ، وان كانت تعتبر طريقة الأرصدة النقدية أن عرض النقود ثابت طبقا لما تحدده السلطات النقدية .

ولذا نجد وإن كانت طريقة المعاملات تأخذ بعرض النقود خلال فترة ممتدة من الزمن (أى كميةالنقود مضروبة فى سرعة تداول النقود) ، فان طريقة الارصدة النقدية تأخذ بطلب وعرض النقود فى لحظة معينة ، ويمكن أن نوضح فيما يلى طريقة الارصدة النقدية طبقا لصياغة الفريد مارشال .

يربط مارشال بين طلب الأفراد للنقود (أى كمية النقود التى يريدوا الاحتفاظ بها فى صورة أرصدة نقدية حاضرة فى لحظة معينة من الزمن) وبين الدخل القومى النقدى ، بأن ينسب الاول الى الثانى ، كتعبير عن تفضيل أفراد المجتمع للاحتفاظ بالنقد فى صورة سائلة . هذه النسبة يمكن أن نرمز لها بالرمز (ك) . وقد تكون

على سبيل المثال $\frac{1}{10}$ أو $\frac{1}{6}$ أو $\frac{1}{5}$ ، بما يعنى أن تفضيل أفراد المجتمع للاحتفاظ بالنقد السائل يمثل عُشر أو سُدس أو خُمس مقدار الدخل القومى النقدى ، ومن ثم بضرب هذه النسبة فى حجم الدخل القومى النقدى (د) فى فترة ما ، يمكن الوصول الى الطلب على النقود . ويُرجع مارشال الى النسبة التى تمثل التفضيل النقدى (أى الأرصدة النقدية) وتغيرها الدور الهام فى تحديد وتغيير مستوى الدخل والأسعار ، بحيث لا تقل أهميتها فى هذا الشأن عن كمية النقود . ويمكن توضيح ذلك فى الصياغة التالية لمارشال :

ع = ك . د

حيث ترمز (ع) لكمية عرض النقود ، (ك) لنسبة الأرصدة النقدية المطلوب الاحتفاظ بها ، وترمز (د) للدخل القومى النقدى . ويتكون الدخل القومى النقدى (د) من حجم الانتاج (ح) مضروبا فى مستوى الأسعار (س) .

فاذا فرض وان كان عرض النقود المتداول فى السوق ٣٠٠ مليون جنيه ، وأن الدخل القومى النقدى ١٨٠٠ مليون جنيه ، وأن نسبة التفضيل النقدى (أى نسبة الأرصدة المطلوب الاحتفاظ بها فى صورة سائلة) هى $\frac{1}{6}$ الدخل النقدى وذلك فى وضع التوازن كما يلى :

$$٣٠٠ = \frac{١}{٦} \times ١٨٠٠$$

فاذا حدث ما يدفع أفراد المجتمع الى تقليل ما يفضلون الاحتفاظ به كأرصدة نقدية من $\frac{١}{٦}$ الى $\frac{١}{٨}$ (لسبب أو لآخر كأن يتوقعوا على سبيل المثال حدوث زيادة فى الأسعار)، وبافتراض أن كمية عرض النقود ظلت على ما هى عليه دون تغيير ، يصبح وضع التوازن الجديد كما يلى :

$$٣٠٠ = \frac{١}{٨} \times ٢٤٠٠$$

وهنا نجد أن انخفاض النسبة ك من $\frac{١}{٦}$ الى $\frac{١}{٨}$ قد أدى للاحتفاظ بحالة التوازن بين عرض النقود وطلبها الى زيادة الدخل القومى النقدى من ١٨٠٠ مليون جنيه الى ٢٤٠٠ مليون جنيه . فاذا علمنا أن الدخل القومى النقدى يتكون من حجم الانتاج البالغ ٦٠٠ مليون وحدة كمية (طن أو خلافه) مضروبا فى مستوى الأسعار ، وأنه لم يحدث أى تغيير فى حجم الانتاج (خلال الأجل القصير جدا) ، يمكن أن ندرك أن ما حدث من زيادة فى الدخل القومى النقدى ، إنما يرجع الى ما ترتب على انخفاض النسبة ك من أثر على تغير مستوى الأسعار بالزيادة من ثلاث جنيهات كمتوسط لسعر الوحدة من حجم الانتاج الى أربع جنيهات للوحدة منه)وذلك لزيادة كمية الوحدات النقدية التى وجهت لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات نتيجة لانخفاض الطلب على

الأرصدة النقدية . فلقد تم التوازن بين كمية عرض النقود وكمية طلبها بتغير مستوى الأسعار (أى قيمة النقود) .

ويحدث العكس بتغير النسبة ك بالزيادة من $\frac{١}{٦}$ الى $\frac{١}{٤}$ ، فيقل الدخل القومى النقدى من ١٨٠٠ مليون جنيه الى ١٢٠٠ مليون جنيه ، نظرا لما يترتب عن زيادة النسبة ك من انخفاض فى مستوى الأسعار من ثلاث جنيهات كمتوسط للوحدة من حجم الانتاج الى جنيهان للوحدة منه ، ويصبح وضع التوازن كما يلى :

$$٣٠٠ = \frac{١}{٤} \times ١٢٠٠ \quad ، \quad ١٢٠٠ = ٦٠٠ \times ٢$$

وهكذا يتضح لنا تأثير وأهمية النسبة (ك) فى تحديد وتغيير مستوى الأسعار ، وبالتالى الدخل القومى النقدى ، اذا ما حدث وتغيرت هذه النسبة التى تعبر عن التفضيل النقدى للافراد ، وذلك بفرض عدم قيام السلطات النقدية بتغيير كمية عرض النقود .

أما اذا حدث واقترن تغير النسبة (ك) بتغير كمية عرض النقود ، بأن اقترن زيادة التفضيل النقدى (ك) للافراد مثلا بتدخل السلطات النقدية بزيادة كمية عرض النقود بما يكفى لمقابلة هذه الزيادة فى حاجتهم للاحتفاظ بالأرصدة النقدية عما كان عليه الحال من قبل ، لأدى هذا الى الاحتفاظ بالتوازن القديم عند مستوى مرتفع للنسبة (ك) ، دون أن يحدث انخفاض فى الأجور أو الأسعار أو أن يتأثر الدخل القومى .

وكمثال لهذه الحالة نفترض أن ارتفاع النسبة (ك) من $\frac{١}{٦}$ الى $\frac{١}{٤}$ فى مثالنا السابق قد اقترن بزيادة السلطات النقدية لكمية عرض النقود من ٣٠٠ مليون جنيه الى ٤٥٠ مليون جنيه ، فانه يترتب على ذلك عدم حدوث أى تغيير فى الأسعار أو الدخل القومى ، ويكون التوازن كما يلى :

$$١٨٠٠ \times \frac{١}{٤} = ٤٥٠$$

وان كانت قد لا تتجاوب السلطات النقدية بهذه السرعة والدقة مع حاجات الأفراد المتغيرة للاحتفاظ بنقود (والتى تعبر عنها النسبة ك) ، وعلى هذا فاذا ارتفعت (ك) وبقيت كمية النقود ثابتة ، فان كمية من النقود أقل مما سبق سوف توجه الى الانفاق الجارى فى شراء السلع والخدمات ، فتنخفض أسعارها وتقل المبيعات منها ، ويتراكم المخزون لدى التجار ، وتقل الطلبات لدى المصانع ، فينخفض الانتاج وينخفض بالتالى الدخل القومى الحقيقى والنقدى (*)، ويستقر

(*) تتوقف النتيجة على درجة المرونة التى يتمتع بها النظام الاقتصادى، فاذا كانت مرونة كبيرة ، فان الدخل الحقيقى لا ينخفض كثيرا ويتخذ الانخفاض مظهر انخفاض الأسعار والأجور ، أما اذا كانت مرونة النظام صغيرة فان الدخل الحقيقى لا بد وأن ينخفض كثيرا .

فؤاد هاشم عوض (دكتور) — المرجع السابق — ص ٨٥ .

النظام الاقتصادى عند مستوى توازن جديد عندما يكون الدخل القومى قد انخفض الى المستوى الذى تصبح النسبة منه التى يود الأفراد الاحتفاظ بها فى شكل نقود (وهى نسبة أعلى من قبل) تساوى تماما كمية النقود المعروضة الثابتة (التى لم تغير السلطات النقدية من كميتها) • ومن هذا يتضح لنا مدى الاهمية التى تحتلها النسبة (ك) فى نظر مارشال فى توجيه النظام الاقتصادى النقدى ، وان كانت النتيجة التى تستقر عندها الأوضاع تتوقف الى حد كبير على مدى استجابة السلطات للرغبات النقدية للأفراد فى حالتها الجديدة (*).

ويلاحظ أنه فى الوقت الذى تضع فيه معادلة المبادلات فى "كمية النقود" زمام التحكم فى مستوى الاسعار ، فان السيطرة على الموقف يتركها مارشال للتفضيل النقدى للافراد ، الذى لا تملك السلطات النقدية سيطرة مباشرة عليه • فما تصل اليه معادلة المبادلات من نتيجة حتمية بأن زيادة كمية النقود ـ اذا ما بقيت العوامل الاخرى على حالها ـ تؤدى الى تحرك الاسعار بالارتفاع لا تمثل نفس النتيجة بالنسبة لصيغة مارشال اذا جاءت زيادة كمية النقود نتيجة لزيادة الطلب عليها من جانب الأفراد (بزيادة النسبة ك) ، وهنا لا يحدث ارتفاع فى الاسعار • أما اذا جاءت زيادة كمية النقود نتيجة لسعى النظام المصرفى نحو اتباع سياسة توسعية ،

(*) المرجع السابق ـ ص ٨٥ ، ٨٦ •

فان ما يمكن استخلاصه من نتائج هنا لا يمكن التوصل اليه تحليليا باستخدام كل من معادلة المبادلات وصورة الارصدة النقدية لمارشـال أو غيره .

وتعتبر طريقة الارصدة النقدية صورة أخرى من صور نظرية كمية النقود ، تمثل أسلوب مدرسة كامبريدج في معالجة الموضوع ، ونكتفي بما أوردناه عنها من عرض لطريقة الارصدة النقدية لمارشال .

الفصل التاسع

النظرية النقدية الحديثة

يعنى الحديث عن النظرية النقدية الحديثة ما جاء من آراء عن المدرسة الكينزية بخصوص التعرف على أثر كمية النقود على المتغيرات الاقتصادية الكلية : الدخل ، العمالة ، مستوى الأسعار . ويقتصر العرض هنا على بيان دور النقود وآثارها على هذه المتغيرات الاقتصادية (أى التعرض للتحليل النقدى) دون الدخول الى تحليل كل ما ورد من فكر من هذه المدرسة عن تلك المتغيرات الاقتصادية (*).

فمما تناولناه من فكر فى الفصل السابق عن المدرسة الكلاسيكية استطعنا أن ندرك أخذ هذه المدرسة بمبدأ حياد النقود فيقتصر دورها فى نظرهم على وظيفة وسيط للتبادل ، فلا مكان للاكتناز فى النموذج الاقتصادى . فدراسة النظرية النقدية منفصل عن دراسة نظرية التشغيل والناتج القومى . فيقتصر مجال دراسة النظرية النقدية على بيان العوامل التى تتحكم فى قيمة النقود ، دون الاعتراف للنقود بأى أثر على مستويات التشغيل والانتاج والدخل القومى ، أى دون الاعتراف للنقود بأى أثر على التوازن الاقتصادى ،

(*) يأتى مجال دراسة هذه التفاصيل فى احدى المقررات الدراسية الأخرى لعلم الاقتصاد ، وهى مادة " التحليل الاقتصادى الكلى " التى تدرس لطلبة الفرقة الثالثة بالكلية .

فيوجد فصل بين نموذج الاقتصاد النقدى ، ونموذج الاقتصاد العينى . فالتوازن الاقتصادى للنظام يتحدد فى رأى الكلاسيك بتفاعل علاقات القوى الداخلة فحسب فى اطار النموذج العينى ، ذلك أن العرض يخلق الطلب المساوى له عند أى مستوى من العمالة ، نظرا لأن كل ادخار يتحول حتما الى استثمار بفعل تلقائية حركات سعر الفائدة . وبناء على ذلك فان انتقال حقل البحث من النموذج العينى الى النموذج النقدى لا يغير من صحة وقيمة النتائج المستخلصة فى اطار علاقات النموذج العينى ، ذلك لأن النقود محايدة ، فهى ليست سوى ستارا يخفى الحقيقة دون أن يغير جوهرها (*) .

هذا الفكر الكلاسيكى قد اصطدم بواقع الكساد العالمى العظيم الذى بدأ فى الولايات المتحدة الأمريكية فى سنة ١٩٢٩ ، وكان السبب فى تفجر الفكر الكينزى بما صدر من كتاب فى سنة ١٩٣٦ عن جون مينارد كينز فى " النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود " كشف عدم حياد النقود ، ودورها فى التأثير على مستويات التشغيل والانتاج والدخل القومى ، وأوضح عدم تلقائية التوازن الاقتصادى وأهمية " الطلب الفعال " فى تحديد مستويات العمالة والناتج والدخل القومى .

والمهم هنا أن نتعرض بصورة مباشرة لمعرفة أثر التغير فى كمية النقود على مستويات الدخل والعمالة والأسعار طبقا لما جاء به

(*) اسماعيل محمد هاشم — المرجع السابق — ص ١٤٦ : ١٤٧ .

الفكر الكينزى دون الدخول بقدر الامكان فى أية تفاصيل تتعلق بهذا الفكر • وتبعا لذلك نقصر العرض على تناول كيفية تحديد سعر الفائدة • ومن خلال هذا العرض يظهر لنا دور النقود فى تحديد سعر الفائدة ، وبالتالى مدى أثرها على مستوى النشاط الاقتصادى •

النظرية الكلاسيكية فى سعر الفائدة :

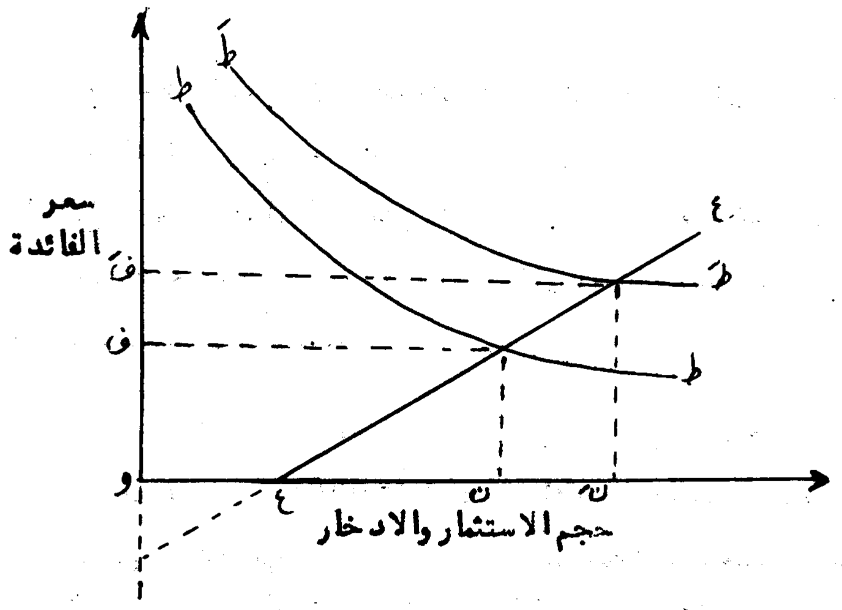
نرجع فى البداية الى النظرية الكلاسيكية فى تحديد سعر الفائدة حتى يمكن أن ندرك ما أدخله كينز من تعديل حيوى عليها كان له الأثر الكبير فى التعرف على دور النقود فى النشاط الاقتصادى •

يعرف الكلاسيك الفائدة بأنها العائد الذى يحصل عليه الأفراد نتيجة الحرمان بالامتناع عن استهلاك الأموال خلال فترة معينة من الزمن ، والاحتفاظ بها فى صورة مدخرات • فسعر الفائدة هو عائد مقابل الانتظار أو الحرمان • وكلما زاد هذا العائد كلما زاد الاستعداد لتحمل الانتظار والحرمان ، أى كلما زادت المدخرات• فالعلاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الادخار • فالمدخرات تزيد بزيادة سعر الفائدة ، فهى تمثل جانب العرض فى علاقتها بسعر الفائدة فتزيد الرغبة فى الادخار بزيادة سعر الفائدة ، وتقل بانخفاض سعر الفائدة • أما جانب الطلب فيمثله الاستثمار ، وهو يتغير عكسيا بتغير سعر الفائدة •

ويتمثل حجم الاستثمار - باعتباره يمثل جانب الطلب - بمنحنى الانتاجية الحدية لرأس المال . فالمنتج الذى ينوى اقتراض مبلغا من المال لاستثماره أو الذى يريد أن يستخدم أمواله الخاصة لنفس الغرض ، يقارن بين الانتاجية الحدية للمبلغ المستثمر وسعر الفائدة التى يدفعها عن المبلغ المقترض أو التى يفقدها اذا استخدم أمواله الخاصة . وهو هنا يكون مستعدا للاستمرار فى زيادة ما يقترضه من أموال ، أو ما يخصصه من أمواله الخاصة فى هذا الاستثمار ، طالما كانت الانتاجية الحدية للأموال التى يستثمرها أكبر من سعر الفائدة . ويتوقف عن طلب مبالغ اضافية عند الحد الذى تتساوى عنده الانتاجية الحدية لما يضيفه من أموال مع سعر الفائدة .

ومن هنا نجد أن سعر الفائدة يتحدد طبقا للنظرية الكلاسيكية عند المستوى الذى يتعادل عنده العرض من المدخرات والطلب عليها للاستثمار . فيتحقق التوازن بتساوى الادخار مع الاستثمار ، وذلك كما يوضحه الرسم البيانى التالى (*) .

(*) ارجع الى كتاب المؤلف عن مبادئ الاقتصاد ، ص ٣٧٠ : ٣٧٨ .



يتضح من الشكل السابق أنه بتقاطع المنحنى ط ط الذى يمثل الاستثمار بالمنحنى ع ع الذى يمثل الادخار ، يتحدد سعر الفائدة عند المستوى و ف ، حيث يتعادل الادخار مع الاستثمار ويمثل كل منهما البعد و ن • فاذا زاد الطلب على رأس المال نتيجة لزيادة فرص الاستثمار ، ينتقل وضع منحنى الطلب على رأس المال الى طَ طَ ، ويرتفع سعر الفائدة الى و فَ ، فتزاد كمية المدخرات الى و نَ لتواجه الزيادة فى الطلب على رأس المال • وفى حالة انخفاض الطلب على رأس المال فان سعر الفائدة يتجه الى الهبوط •

سعر الفائدة فى النظرية الكينزية :

يعترض كينز على النظرية الكلاسيكية فى سعر الفائدة نظرا الى أن زيادة الاستثمار يؤدى الى زيادة الدخل القومى ، وتبعا

لزيادة الدخل القومى تزيد المدخرات . ومن هنا نجد أن زيادة الاستثمار تؤثر على زيادة المدخرات من خلال ارتفاع الدخل القومى ، وبالتالى لا يمكن اعتبار الادخار متغيرا مستقلا عن الاستثمار ، ولا يمكن اتخاذ هذين العاملين (أى الادخار والاستثمار) أساسا لمعرفة عامل ثالث وهو سعر الفائدة .

والواقع أن النظرية الكلاسيكية قد اعتبرت مستوى الدخل ثابتا ، فأكدت العلاقة بين سعر الفائدة والرغبة فى الادخار مبينة أن سعر الفائدة يزيد هذه الرغبة ، وأن انخفاض سعر الفائدة يضعفها . فقد أغفلت هذه النظرية أثر مستوى الدخل فى تحديد كمية الادخار ، وافترضت أن سعر الفائدة هو المحدد الأساسى لهذه الكمية . وحقيقة الأمر كما ذكر كينز أن الفائدة ليست جزاء الادخار ، وان الادخار لا يزيد أو ينقص بفعل تأثير الفائدة ارتفاعا وانخفاضا ، وانما الفائدة جزاء عدم اكتناز النقود المدخرة ، أى مقابل التضحية بالسيولة . وهنا نجد أن النظرية الكينزية فى سعر الفائدة قد قامت بالتأكيد لا على حجم المدخرات الذى يتوقف على مستوى الدخل ، وانما على شكل المدخرات ، أى طريقة الاحتفاظ بها التى تتوقف على سعر الفائدة .

فيتحدد سعر الفائدة — طبقا لرأى كينز — عند المستوى الذى يتعادل عنده الطلب على النقود وكمية النقود التى فى حوزة المجتمع .

ويقصد كينز بالطلب على النقود الاحتفاظ بها فى شكلها السائل ، وهو ما أطلق عليه "التفضيل النقدى" ، وهو احدى صور الادخار التى تتمثل فى نقود سائلة ، وليس حجم الادخار ككل • وتدخل هنا صورة الادخار فى الشكل السائل كقوة تمثل جانب الطلب على النقود فى تحديد سعر الفائدة كظاهرة نقدية ، وليس حجم الادخار ككل كقوة تمثل جانب عرض رأس المال فى تحديد سعر الفائدة كما تصور الكلاسيك • أما ما يمثل جانب العرض فى تحديد سعر الفائدة ـ طبقا لرأى كينز ـ فهو ما يحوزه المجتمع من كمية النقود ، أى الكمية المعروضة من النقود •

ويلاحظ أن هذين العاملين ـ التفضيل النقدى وعرض النقود ـ لا يتأثر أى منهما تأثيرا مباشرا بالتغير فى الآخر ، وانما يؤثر كل منهما على سعر الفائدة ، كما هو وارد فيما يلى :

أ ـ سعر الفائدة والتفضيل النقدى :

تتعدد دوافع الأفراد فى الاحتفاظ بالنقود ، وقد حصرها كينز فى ثلاث دوافع •

١ ـ دافع المبادلات : يحتفظ الأفراد بالنقود من أجل الانفاق اليومى الجارى لشراء ما يلزمهم من مواد الاستهلاك وغيرها • ويعتبر هذا الدافع من أهم الدوافع للاحتفاظ بالجزء الأكبر من الثروة فى شكل نقود •

فالمستهلك يحتفظ بجزء من دخله للانفاق منه طوال الفترة التى تمر عليه لحين حصوله مرة أخرى على الدخل . فتتوقف كمية النقود التى يحتجزها بدافع اجراء معاملاته على طول الفترة الزمنية التى تمر على حصوله على الدخل ومعاودة حصوله عليه مرة أخرى ، كما تتوقف على مستوى هذا الدخل . فيزيد من كمية النقود من أجل المعاملات ، كلما طالت تلك الفترة ، وكلما ارتفع حجم دخله والعكس بالعكس صحيح .

والمنتج يحتفظ بالنقود بدافع المعاملات من أجل القيام بعمليات الانتاج والتجارة ، لتسهيل عملياته الجارية من شراء لمستلزمات الانتاج ودفع الأجور للعمال ... الخ . وتتوقف كمية النقود التى يحتفظ بها لهذا الشأن على حجم ايراداته وانتظام تدفقها .

ومن هنا نجد أن كمية النقود التى تطلب بدافع المعاملات تتوقف فى الأساس على حجم المبادلات ومستوى الدخل القومى بالاضافة الى سرعة تداول النقود ، دون أن تكون لها علاقة مباشرة بسعر الفائدة (*) .

(*) يؤدى انخفاض سعر الفائدة الى زيادة اقبال رجال الأعمال على الاقتراض من أجل زيادة الاستثمار . ويترتب على هذا زيادة الدخل ، وبالتالى ترتفع كمية النقود المحتفظ بها من أجل دافع المعاملات .

***

٢ ـ دافع الاحتياط : يحتفظ كذلك الأفراد بالنقود لمجابهة ما قد يطرأ من ظروف طارئة كالمرض أو الحوادث أو البطالة . ويتوقف الطلب على النقود لهذا الشأن على درجة عدم التأكد التى تحيط بظروف المجتمع ، ويتفاوت ما يحتفظ به كل فرد لهذا الغرض على حسب ما يحيط به من ظروف ومستوى دخله . فما يحتفظ به الغنى من أجل الاحتياط قد يزيد عما يحتفظ به الفقير .

٣ ـ دافع المضاربة : يمثل الدافع الثالث لاحتفاظ الأفراد بالنقود هو المضاربة ، فعادة يتم الاحتفاظ بالأشياء التى يتوقع ارتفاع ثمنها مستقبلا ، ويتم التخلص مما يتوقع انخفاض ثمنه . فالنقود كقوة شرائية عامة يتم احتجازها من أجل الشراء مستقبلا ، اذا ما حدث توقع انخفاض فى الأسعار فى المستقبل . وعلى هذا يعنى دافع المضاربة الرغبة فى الاحتفاظ بالنقود لغرض تحقيق أرباح ، اذا ما صحت تقديرات المضارب المستقبلية بخصوص أحوال السوق .

وهنا نجد أنه اذا توقع الفرد ارتفاع أسعار الفائدة مستقبلا (بما يعنى انخفاض فى أسعار السندات) فانه يعمل على

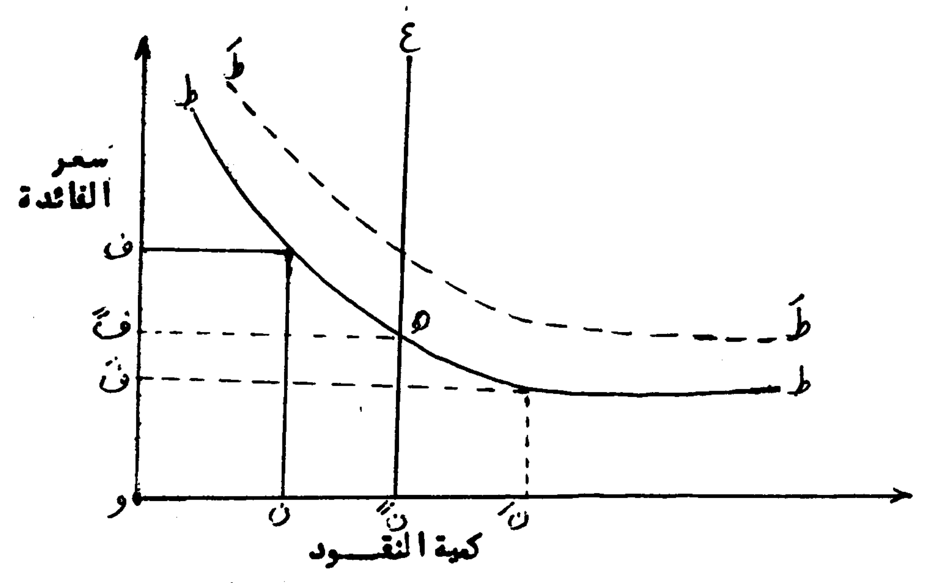
الا أن هذا الأمر يحتاج الى فترة طويلة حتى يسرى فى النظام . ومن ثم يمكن تجاهل أثر سعر الفائدة على الطلب على النقود لدافع المعاملات .
عبد المنعم راضى (دكتور) ـ اقتصاديات النقود والبنوك ، ص ٢٨٩ .

التخلص مما يمتلكه حاليا من سندات بالبيع ويحتفظ بالنقود على أمل شرائها مستقبلا بكمية أقل من النقود . وبالعكس اذا توقع انخفاض أسعار الفائدة مستقبلا (بما يعنى ارتفاع فى أسعار السندات) ، يقوم حاليا بتحويل ما بحوزته من نقود بشراء سندات بها . فتغير أسعار الفائدة أمر هام لفئة المضاربين ، ويؤثر على كمية طلبهم للنقود لأغراض المضاربة .

ومن هنا جاء التحليل الكينزى بالتركيز على طلب النقود بدافع المضاربة لتوقفه على سعر الفائدة ، أما طلب النقود من أجل المعاملات والاحتياط – رغم الأهمية الكمية – فانهما يتوقفا فى الأساس على مستوى الدخل أو حجم المعاملات . وينظر الى طلب النقود من أجل المضاربة أو التفضيل النقدى على انه تفضيل الأفراد للاحتفاظ بثرواتهم فى شكل نقود بدلا من الاحتفاظ بها فى شكل أصول أقل سيولة كالأوراق المالية مثلا . فيزيد التفضيل النقدى بمعنى زيادة الاكتناز كلما انخفض سعر الفائدة ، ويقل الاكتناز كلما ارتفع سعر الفائدة (حيث تزيد عن ذى قبل الفرصة الضائعة نتيجة التضحية بالعائد الذى يمكن الحصول عليه بالسعر السائد فى السوق) . فتكون هنا العلاقة عكسية بين التفضيل النقدى وسعر الفائدة ، اذ كلما انخفض سعر الفائدة تزيد درجة التفضيل النقدى ، وكلما ارتفع سعر الفائدة هبطت درجة التفضيل النقدى ، أى قلت رغبة الأفراد فى الاحتفاظ بالنقود فى شكلها السائل ، بمعنى زيادة تضحيتهم بالسيولة .

ومن هنا نجد أن سعر الفائدة فى نظر كينز ليس جزاء الادخار - كما قرر الكلاسيك - وانما هو جزاء التضحية بالسيولة أى التضحية بالتفضيل النقدى ٠

ويوضح الرسم البيانى التالى العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود (كتفضيل نقدى من أجل المضاربة) ٠



نلاحظ من الرسم البيانى أن منحنى التفضيل النقدى هو دالة متناقصة لسعر الفائدة ، بمعنى أن يحتفظ الأفراد بكمية صغيرة من النقود فى شكلها السائل عند المستويات المرتفعة لسعر الفائدة ، كما يحتفظون بكمية اكبر عند انخفاض سعر الفائدة ٠ وبوصول سعر الفائدة عند المستوى المنخفض فَ تزيد كمية النقود المكتنزة التى يرغب الأفراد

فى الاحتفاظ بها الى و ن ، وذلك طالما أن ما يفقدونه من عائد نتيجة لترك النقود عاطلة يعتبر ضئيلا ، فهنا يصبح منحنى التفضيل النقدى شديد المرونة بالنسبة لسعر الفائدة المنخفض ، فيتخذ المنحنى وضعا يكاد يكون أفقيا ، بما يعنى أن أى انخفاض طفيف فى سعر الفائدة عن المستوى و فَ ، يؤدى الى احتفاظ الأفراد بكميات كبيرة جدا من النقود . وبعبارة أخرى فان أى زيادة فى كمية النقود عند هذا الحد لن يترتب عليها انخفاض أسعار الفائدة الى ما دون ذلك . ويطلق على ظاهرة استعداد الأفراد للاحتفاظ بأى كمية من النقود عند سعر ثابت ومنخفض للفائدة اصطلاح مصيدة السيولة Liquidity Trap ولهذه الظاهرة أهمية كبيرة فى أثر كمية النقود على النشاط الاقتصادى ، كما سيتضح ذلك بعد قليل (*) .

ويمكن لمنحنى تفضيل السيولة - كأى منحنى طلب - أن ينتقل الى اعلى (للوضع طَ طَ) ، بما يعنى استعداد الأفراد للاحتفاظ بنفس الكمية من النقود عند مستوى اعلى من الفائدة . ويمكن كذلك لمنحنى تفضيل السيولة أن ينتقل الى أسفل ، بما يعنى استعداد الأفراد للاحتفاظ بنفس الكمية من النقود عند مستوى فائدة أقل . ويكون فى العادة احتمال انتقال منحنى تفضيل السيولة الى أعلى والى أسفل كبيرا ، نظرا لسرعة تأثر الطلب على النقود بدافع المضاربة ، للتغير

(*) عبد المنعم راضى - اقتصاديات النقود والبنوك - ص ٢٩٣ : ٢٩٤ .

فى توقعات المضاربين لأسعار السندات وأحوال السوق النقدية ٠

وبالانتقال الى جانب عرض النقود ، نجده ثابتا فى أى وقت من الأوقات ، أى يمثله خط عمودى (ع نً) على المحور الأفقى عند الكمية المعروضة من النقود (نً) ، نظرا لتحكم السلطات النقدية (البنك المركزى) فى الكمية المعروضة من النقود ، بما تقوم به من اصدار للبنكنوت وتحكم فى حجم خلق نقود الودائع بما تتبعه من سياسات لتحديد حجم الائتمان (سبق تناولها) ٠

ويتحدد سعر الفائدة بتقاطع منحنى تفضيل السيولة (أى الطلب على النقود) مع منحنى عرض النقود الثابت ٠ ويتحكم البنك المركزى فى كمية عرض النقود ، يمكنه بتقليل كمية عرض النقود العمل على رفع سعر الفائدة (وذلك بانتقال منحنى العرض ع نً الى وضع مواز نحو اليسار تجاه نقطة الأصل) ، كما يمكنه بزيادة كمية عرض النقود العمل على خفض سعر الفائدة (وذلك بانتقال منحنى العرض ع نً الى وضع آخر مواز تجاه اليمين بعيدا عن نقطة الأصل) ٠

أثر تغير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادى :

تعرفنا على العلاقة بين تغير كمية النقود وتغير سعر الفائدة ، ويهمنا أن نتعرف من بعد ذلك على أثر هذه التغيرات على الطلب على الاستثمار ، ومن ثم على مستوى النشاط الاقتصادى ٠

وهنا نجد أن حجم الاستثمار يتحدد على أساس العلاقة بين سعر الفائدة السائد فى السوق وبين الكفاءة الحدية لرأس المال . والمقصود بالكفاءة الحدية لرأس المال هو معدل العائد المنتظر تحقيقه على الاستثمار فى سلعة رأسمالية جديدة . فاذا حسبنا القيمة الحالية لمجموع هذه العوائد المنتظر تحقيقها طيلة حياة الآلة الجديدة مثلا (مخصومة بسعر الفائدة السائد) وكانت أعلى من تكاليف الحصول على الآلة ، لكان من المربح للمنتجين أن يستثمروا أموالهم فى هذه الآلة. فاذا حسبنا معدل الخصم الذى يساوى بين القيمة الحالية لمجموع العوائد وبين نفقة السلعة الرأسمالية الجديدة ، لكان معدل الخصم الذى حسبناه هو الكفاءة الحدية لرأس المال ، ويصبح الاستثمار مجزيا ، أى يزيد الطلب على سلع الاستثمار اذا كان معدل الخصم المذكور ، أى الكفاءة الحدية لرأس المال ، أكبر من سعر الفائدة ، والعكس صحيح (*) .

يتضح من هذا أن زيادة كمية النقود ، وما تؤدى اليه من انخفاض سعر الفائدة ، تعنى ـ اذا بقيت الأشياء الأخرى على حالها ـ زيادة فى الطلب على الاستثمار نتيجة لانخفاض سعر الفائدة، حيث تصبح بعض أنواع الاستثمار التى لم تكن مجزية عند سعر الفائدة محققة للربح فى الحالة الجديدة . كما يؤدى نقص كمية النقود ،

(*) فؤاد هاشم عوض (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ١٢٠

وما يترتب عليه من ارتفاع سعر الفائدة ، الى نقص الطلب على الاستثمار (*) .

وبالانتقال خطوة أخرى فى التحليل الى الأمام نجد أن زيادة الاستثمار تؤدى عن طريق مضاعف الاستثمار الى زيادة الاستهلاك وبالتالى زيادة الدخل ومستوى العمالة .

ولكى نفهم هنا التتابع فى التحليل يهمنا أن نتعرف على مفهوم مضاعف الاستثمار (**) ، وهو ما يتحقق من زيادة نهائية فى الدخل راجعة الى زيادة مبدئية فى الاستثمار . فبانفاق مليون جنيه — على سبيل المثال — على الاستثمار ، فان مستوى الدخل لا يزيد بنفس هذا القدر من الاستثمار فقط ، وانما يزيد بمقدار أكبر من ذلك . فالواقع أن هناك علاقة بين الاستثمار والاستهلاك ، فبزيادة الاستثمار يزداد الاستهلاك أيضا ، وان كان يتوقف هذا على الميل الحدى للاستهلاك . فانفاق مليون جنيه على الاستثمار يعنى دفع أجور وعوائد لعوامل الانتاج ، وبحصول الأفراد على هذه الأجور والعوائد ينفقون منها على الاستهلاك ويدخرون الباقى . وهكذا نجد فى هذه المرحلة أنه نتيجة الزيادة

(*) وان كانت هذه النتيجة مشكوك فيها ، بأن لا يكون الطلب على الاستثمار متمتعا بهذه الحساسية لسعر الفائدة التى أضفاها عليه كينز فى تحليله .
المرجع السابق — ص ١٢٠ .

(**) عبد المنعم راضى — المرجع السابق — ص ٢٦٣ : ٢٦٩ .

البدئية فى الاستثمار زيادة اكبر فى الدخل (تتمثل فى الزيادة البدئية فى الاستثمار + الزيادة فى الاستهلاك لمن حصل على مبالغ الاستثمار) . ويمثل انفاق أفراد المرحلة السابقة على الاستهلاك دخولا لأفراد آخرين ، ينفقون كذلك جزءا منه على الاستهلاك ويدخرون الباقى . وهكذا تتوالى مراحل الانفاق والحصول على الدخل ثم الانفاق ... الخ . بحيث تؤدى الزيادة البدئية فى الاستثمار الى زيادة نهائية أكبر فى الدخل .

وبافتراض أن الميل الحدى للاستهلاك فى المجتمع هو $\frac{٨}{١٠}$ ، فانه بانفاق المليون جنيه على الاستثمار يزيد الاستهلاك فى أول مرحلة بمقدار ٨٠٠ ألف جنيه ، وتؤدى هذه الزيادة فى الانفاق الاستهلاكى باعتبارها دخولا لأفراد آخرين الى زيادة الاستهلاك فى المرحلة الثانية بمقدار ٦٤٠ ألف جنيه ، وهذه بدورها تؤدى فى المرحلة التالية الى زيادة الاستهلاك بمقدار ٦٤٠ ألف جنيه مضروبة فى الميل الحدى للاستهلاك وهكذا .

وبحساب كل الزيادة فى الاستهلاك بنفس هذه الطريقة ، مضافا اليها الزيادة البدئية فى الاستثمار ، فان الزيادة النهائية فى الدخل تساوى ٥ مليون جنيه . ويكون هنا مضاعف الاستثمار مساويا لخمسة . فاذا رمزنا لمضاعف الاستثمار بالرمز (م) ، وللزيادة فى الدخل بالرمز

Δ د ، وللاستثمار المبدئي بالرمز Δ ث ، فان :

$$م = \frac{\Delta د}{\Delta ث} \quad \text{(وفى المثال م } = \frac{٥ \text{ مليون}}{١ \text{ مليون}} = ٥ \text{)}$$

وطالما تتوقف قيمة مضاعف الاستثمار على الميل الحدى للاستهلاك ، فيمكن أن نعبر عنه بمعلومية الميل الحدى للاستهلاك ، بالصيغة التالية :

$$م = \frac{١}{١ - \text{الميل الحدى للاستهلاك}} \quad \text{وهو ما يساوى}$$

$$\frac{١}{\text{الميل الحدى للادخار}}$$

وباستخدام أرقام المثال :

$$م = \frac{١}{١ - ٠{,}٨} = \frac{١}{٠{,}٢} = ٥$$

ومن هنا نلاحظ أنه كلما ارتفع الميل الحدى للاستهلاك ، كلما ارتفع مضاعف الاستثمار ، وكلما كان تأثير الاستثمار كبيرا على زيادة مستوى الدخل القومى . وبطبيعة الحال لا تتحقق كل الزيادة فى مستوى الدخل فورا ، فلا بد أن تأخذ بعض الوقت يسمح لحدوث التتابع فى مراحل الانفاق والحصول على الدخل . علما بأنه قد يحدث تسرب أجزاء من الانفاق الاستهلاكى الى الخارج، اذا ما أنفقت على واردات من الدول

الأجنبية ، وفى هذه الحالة لا يذهب كل أثر الزيادة المبدئية فى الاستثمار على زيادة الدخل والعمالة داخل الدولة ، بل ان بعض هذه الآثار تنعكس على زيادة الدخل والعمالة فى الدول الأجنبية وتؤدى بالتالى الى نقص قيمة المضاعف • ومن المعلوم أن أثر الاستثمار المبدئى على الدخل يمتد أيضا الى العمالة ، باعتبار أن الانفاق وزيادة الدخل يقترن بزيادة التوظف (باعتبار الدخل دالة للتوظف أو العمالة) ، وان كان ليس شرطا أن يحدث تماثل بين نسبة الزيادة فى الدخل والزيادة فى العمالة •

وهكذا يكتمل الفكر الكينزى حول أثر تغير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادى • فبتغير كمية النقود يتأثر سعر الفائدة ، وبما يوجد من علاقة بين سعر الفائدة وبين الكفاءة الحدية لرأس المال يتأثر حجم الاستثمار ، وينتقل الأثر من الاستثمار الى مستوى الدخل القومى والعمالة من خلال عمل مضاعف الاستثمار • ومن هنا نجد أن زيادة كمية النقود قد تؤدى الى آثار توسعية ، تزيد من مستوى الدخل القومى والعمالة ، كما أن خفض عرض النقود قد يؤدى الى آثار انكماشية بالنسبة للدخل القومى والعمالة •

وان كانت توجد فى كثير من الحالات عقبات أساسية أمام تأثير كمية النقود على سعر الفائدة ، وأمام تأثير سعر الفائدة

على الاستثمار [*] .

فمن ناحية تأثير كمية النقود على سعر الفائدة ، نجد أنه قد يزداد عرض النقود ، ولكن سعر الفائدة ذاته يكون منخفضا بحيث أن أية زيادة فى عرض النقود يتم استيعابها بواسطة الأفراد دون انخفاض اضافى فى سعر الفائدة . وتحدث هذه العقبة أمام انخفاض سعر الفائدة اذا كانت كمية النقود المطلوبة تقع على الجزء من منحنى تفضيل السيولة الموازى للمحور الأفقى ، أى تقع فى منطقة " مصيدة السيولة " السابق الحديث عنها ، حيث لا تؤثر هنا الزيادة فى كمية النقود على مستوى سعر الفائدة . فاذا ما رغب البنك المركزى زيادة النشاط الاقتصادى بزيادة كمية النقود وخفض سعر الفائدة ، فانه قد لا يتمكن من احداث ذلك الأثر ، حيث تقف مصيدة السيولة كعقبة أساسية أمام تكرار امكان تخفيض سعر الفائدة .

كذلك من المحتمل اذا ما حدث وانخفض سعر الفائدة مبدئيا بزيادة عرض النقود ، أن ينتقل فى نفس الوقت منحنى تفضيل السيولة الى أعلى ويرتفع سعر الفائدة مرة أخرى ، ويكون أثر انتقال منحنى تفضيل السيولة لأعلى هو الغاء أثر الزيادة

(*) المرجع السابق ـ ص ١٩٦ : ٢٩٨ .

فى كمية النقود على التخفيض المبدئى لسعر الفائدة . واحتمال انتقال منحنى تفضيل السيولة فى أى وقت هو احتمال كبير ، حيث أن تفضيل السيولة يعتمد على توقعات الأفراد عن مستقبل أسعار الفائدة والسندات وهذه أمور كثيرة وسريعة التغير .

ومن ناحية أخرى حتى بافتراض انخفاض سعر الفائدة نتيجة زيادة عرض النقود ، فان هناك عقبة أخرى أمام تأثير سعر الفائدة على الكفاءة الحدية لرأس المال . فاذا كان منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال منحنى غير مرن ، فانه بتخفيض سعر الفائدة تخفيضا كبيرا لن يكون هناك سوى أثر طفيف على زيادة الاستثمار . أما اذا كان منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال منحنى مرن فان تخفيض سعر الفائدة سوف يؤدى لزيادة الاستثمار . ولكن يلزم هنا أيضا أن ننبه الى احتمال انتقال منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال الى أسفل (بسبب سوء توقعات رجال الأعمال وحساسية الاستثمار لهذا العنصر المتقلب وهو التوقعات) بحيث ينخفض سعر الفائدة وفى نفس الوقت ينتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال الى أسفل فان حجم الاستثمارات لا يزداد بل قد ينقص (ويختلف الأثر الواقع على حجم الاستثمار على حسب درجة انخفاض سعر الفائدة وانتقال منحنى الكفاءة).

وبالاضافة الى العقبات السابقة ، فان هناك مزيدا من العقبات من الناحية العملية أمام أثر سعر الفائدة على الاستثمار ، فلقد أوضحت دراسة تقييم بعض السياسات النقدية عدم فاعلية سعر الفائدة فى بعض الأحوال على الكثير من قطاعات الاقتصاد القومى ، ويصعب الحكم على مدى فاعليتها فى أحوال أخرى .(*)

وهنا يمكن أن ندرك أنه مهما كانت محاولات البنك المركزى والسلطات النقدية للتأثير على سعر الفائدة ، عن طريق كمية النقود ، فان الصعوبات النظرية والعملية غالبا ما تقف فى وجه انجاز آثار التغيرات فى كمية النقود وسعر الفائدة على الاستثمار . وهنا يمكن أن نشير الى توصية كينز فى حالة وجود صعوبات أمام السياسة النقدية فى احداث آثارها على المتغيرات الاقتصادية ومعالجة الكساد والتضخم ، فانه يرى انه من الأفضل أن تلجأ السلطات الحكومية الى التدخل بنفسها فورا فى الانفاق على الاستثمار أو فى الحد من هذا الانفاق ، على أن تكون تصرفاتها هى مساندة للسلطات النقدية .

ففى حالة الكساد تقوم السلطات النقدية بالسعى نحو تخفيض سعر الفائدة لزيادة الدخل والعمالة عن طريق زيادة الاستثمار .

(*) المرجع السابق ـ ص ٢٩٨ : ٣١٦ .

وهنا يرى كينز أن تقوم الحكومة من جانبها أيضا ـ وهنا أكثر فاعلية من وجهة نظره ـ بزيادة الانفاق الحكومى على الاستثمار ، بانشاء الطرق والكبارى والمصانع واستصلاح الأراضى ... الخ . ويؤدى هذا بفعل مضاعف الاستثمار الى زيادة الدخل والعمالة .
وعلى العكس من ذلك يكون التصرف فى حالة التضخم ، فهنا تتجه السلطات النقدية الى تقليل كمية النقود ورفع سعر الفائدة لتقليل الطلب على الاستثمار وخفض الانفاق على الاستهلاك ، وعلى الحكومة أن تدعم هذا الاتجاه بأن تعمل على خفض الطلب على الاستثمار والاستهلاك عن طريق التوقف عن الانفاق الاستثمارى وزيادة الضرائب على الانفاق عموما . وهكذا نجد أن كينز يوصى بأن تقترن السياسات النقدية بسياسات أخرى مالية ، ويرى أن الأخيرة قد تكون أكثر فاعلية عن الأولى فى حالات معينة . ومن هنا تبرز أهمية ودور السياسات المالية فى الفكر الكينزى .

أثر تغير الانفاق القومى على مستوى النشاط الاقتصادى والأسعار

تبين لنا صعوبة انتقال أثر التغيرات فى كمية النقود

وسعر الفائدة الى الاستثمار وبالتالى مستوى النشاط الاقتصادى والأسعار ، ومن هنا نجد أن التحليل الكينزى يستند مباشرة على التغيرات فى الانفاق القومى (المكون من الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومى) كمحدد رئيسى لمستوى النشاط الاقتصادى والأسعار ، مستعينا فى ذلك بالدور الذى يلعبه مضاعف الاستثمار Multiplier (السابق شرحه) والمعجل Accelerator (١) بدلا من التقلبات التى تحدث فى كمية النقود . ومن هنا نجد أن تفسير النظرية الكينزية لكيفية تحديد المستوى العام للأسعار يتم بوسائل مختلفة عن النظرية الكمية ، بما يحكس فى النهاية

---

(١) يعتمد مضمون المعجل على فكرة أنه لزيادة الطلب الاستهلاكى بمقدار وحدة واحدة يكون لازما لتحقيقها عدد أكبر (فى الغالب) من وحدات الاستثمار . فالزيادة التى تحدث فى الاستهلاك تجر معها زيادة أكبر فى الاستثمار لصنع السلع الانتاجية اللازمة لتغذية هذه الزيادة فى الاستهلاك . وعلى العكس من ذلك فانه يترتب على نقص الاستهلاك حدوث فائض فى الطاقات الانتاجية القائمة بنسبة أكبر من نسبة النقص فى الانفاق الاستهلاكى . وعلى ذلك يقصد بالمعجل المعامل العددى الذى يوضح العلاقة بين الزيادة التى تحدث فى الاستثمار والزيادة التى تحدث فى الطلب الاستهلاكى .

رمزى زكى — مشكلة التضخم فى مصر — الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة — ١٩٨٠ — ص ٦٢ .

التفاعل بين قوى الطلب الكلى وقوى العرض الكلى (مستوى التشغيل) ٠

فيرى التحليل الكينزى أن كل انفاق يتولد عنه دخل ، ومن ثم اذا زاد الانفاق زاد الدخل بقدر أكبر من الزيادة الأصلية في الانفاق ، عبر فترة معينة من الزمن ، عن طريق عمل المضاعف في مجال الصناعات الاستهلاكية ، وعن طريق المعجل في مجال الصناعات الانتاجية ٠ وأن المستوى العام للأسعار (ومستوى النشاط الاقتصادى) يتوقف في النهاية على أثر تفاعل المضاعف والمعجل على الطلب الكلى ، وعلاقة هذا الأخير مع العرض الكلى ٠ وهنا يفرق كينز بين حالتين : الأولى ، حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومى الى مستوى التوظف الكامل ، والثانية حالة ما بعد الوصول الى مستوى التوظف الكامل كما هو موضح فيما هو آت [١] ٠

ففى الحالة الأولى ، لا تكون الأجهزة الانتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت الى أقصى طاقتها الانتاجية ٠ وهنا نجد أن الزيادة التى تحدث فى الطلب ستنجح فى احداث زيادة مناظرة فى عرض السلع والخدمات ، حيث يترتب على زيادة الطلب الفعال زيادة حركة المبيعات فى الأسواق وزيادة أرباح المنتجين

---

(١) المرجع السابق ـ ص ٥٧ : ٦٣ ٠

مما يغريهم على زيادة تشغيل طاقاتهم الانتاجية المعطلة ، ومن ثم يزيد مستوى النشاط الاقتصادى (الانتاج ـ التوظف) ، ولا يتوقع أن تأتى الزيادة فى حجم الطلب الفعال بزيادة محسوسة ، يعتد بها فى الأسعار •

ومع ذلك فانه ما ان تسير عجلة التوظف للأمام ، وتستغل الطاقات الانتاجية المعطلة فى فروع الأنتاج المختلفة ، فانه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية للأسعار فى الظهور حتى ولو لم يكن الاقتصاد القومى قد وصل بعد الى مرحلة التوظف الكامل • وينشأ هذا النوع من التضخم (الذى يطلق عليه التضخم الجزئى partial or semi inflation نتيجة لظهور الاختنافات Bottlenecks التى ترجع الى نقص بعض العناصر الانتاجية فى بعض قطاعات الاقتصاد القومى مما يؤدى الى ارتفاع أسعارها • كما ينشأ هذا النوع من ارتفاع الأسعار نتيجة لضغط نقابات العمال لرفع الأجور والمرتبات بطريقة لا تتناسب مع معدل زيادة الانتاجية ، ونتيجة لظهور بعض الميول الاحتكارية لدى بعض المنتجين فى بعض الصناعات ، حيث يتمكنون من رفع أسعار منتجاتهم •

وفى الحالة الثانية بافتراض حالة التوظف الكامل ، حيث تكون الأجهزة الانتاجية والموارد الاقتصادية قد وصلت الى أقصى طاقاتها فى الانتاج ، فانه بحدوث زيادة فى الطلب الكلى ، فان هذه الزيادة لن تنجح فى احداث زيادة مناظرة فى العرض الحقيقى للسلع والخدمات • ومن ثم فان الزيادة التى تحدث فى الطلب الفعال سيتمخض عنها ارتفاعات تضخمية فى الأسعار • ومع ذلك ، فانه طبقا للنظرية الكينزية ، ليس من الضرورى أن يترتب على زيادة كمية النقود ، بعد الوصول الى نقطة التوظف الكامل ارتفاع فى مستوى الأسعار • فقد يصاحب الزيادة فى كمية النقود ، زيادة مناظرة فى ميل الأفراد للادخار والاكتناز بحيث لا يؤدى ذلك الى ارتفاع حجم الطلب الفعال •

ومن هنا تخلص نظرية كينز ، الى أن التغير فى كمية النقود لا يعتبر عنصرا فعالا فى تحديد مستوى الأسعار • ومع ذلك فان أنصار نظرية كينز لا ينازعون فى أهمية التغير فى كمية النقود على مستوى الأسعار ، وانما النزاع ينحصر فيما ذهبت اليه النظرية الكمية من اعتبار المستوى العام للأسعار دالة لكمية النقود • وتخلص نظرية كينز الى اعتبار التغيرات فى الانفاق القومى كمحدد رئيسى لمستوى النشاط الاقتصادى والأسعار فالتغير فى حجم الطلب الكلى وعلاقته بحجم العرض الحقيقى هو الأساس فى هذا الشأن •

الفصل العاشر

النظرية الحديثة لكمية النقود

(النقديون)

سيطرت أفكار المدرسة الكينزية طوال عقدى الأربعينات والخمسينات من القرن الحالى ، وأعتبرت بناء عليها السياسة المالية أهم أدوات السياسة الاقتصادية على المستوى القومى ، وتقلص فى المقابل دور النقود والسياسة النقدية .

الا أنه فى نهاية الخمسينات بدأت تتعرض الفروض والسياسات النقدية والاقتصادية المبنية على التحليل الكينزى لانتقادات مجموعة من الاقتصاديين تدعى " بالنقديين " من جامعة شيكاغو ، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان Milton Fridman . وقد عملت " مدرسة شيكاغو " هذه على احياء اهمية النقود ودور السياسة النقدية كأداة هامة على المستوى الاقتصادى القومى (*) .

أساس فكر النقديون :

وتتمسك هذه المدرسة بنظام السوق الحرة ، رغم تحول كثير

(*) تم الرجوع فى هذا الفصل فى الأساس الى : محمد ناظم حنفى (دكتور) ـ النقود والبنوك ـ المرجع السابق ـ ص ٣٣١ : ٣٤٦ ، اسماعيل محمد هاشم ـ المرجع السابق ـ ص ١٨٧ : ١٩٣ ؛ رمزى زكى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٧٠ : ٧٩ .

من الاقتصاديين فى العالم الحر عن التمسك بها ، فيرى النقديـون أن التغلب على أغلب المشاكل الاقتصادية يكون بترك الحرية لتفاعل قوى العرض والطلب ، وعدم تدخل الدولة الا فى الحدود الدنيـا المطلوبة لمسار الاقتصاد القومى • ويعتبر موضوع التحكم فى عـرض النقود من أهم هذه المجالات التى تستلزم تدخل من قبل الدولة ، ولكن يجب أن يكون هذا التدخل فى أضيق الحدود ، وفـى ذات الوقت تكون أبعاد وأساليب هذا التدخل واضحة • ولقد أكـد فريدمان على أهمية الاعتماد على القواعد والقوانين بدلا من الاعتماد على حرية التصرف من جانب الدولة •

وتتمسك كذلك مدرسة النقديين بنظرية كمية النقود كأساس لاطار التحليل النقدى ، فعلى الرغم من اهمال نظرية كمية النقـود منذ بدء الكساد العظيم ، الا أنها ظلت تلقى ظلالها على أفكـار مدرسة شيكاغو •

وعلى الرغم من اعتماد فكر " النقديين " على نظرية كميـة النقود الا أن تطويرهم الأساسى الذى أدخل عليها يتعلق باعتبار النقود عنصرا هاما فى تحديد مستوى النشاط الاقتصادى • ويؤكـد النقديون على أهمية التحكم فى مستوى ومعدل التغير فى عرض النقود •

ويرى فريدمان أن الأمر يحتاج الى سياسة اقتصادية كلية

واحدة ، وأن تستخدم السلطات النقدية عمليات السوق المفتوحة لتحقيق نموا ثابتا لعرض النقود ، ومن ثم يمكن تجنب استخدام الأدوات الأخرى للسياسة النقدية . كما يجب على البنك المركزى أن يتأكد من أن نمو عرض النقود يتناسب مع معدل النمو الاقتصادى طويل الأجل وبالأسعار الثابتة . وجدير بالذكر أن كل أعمال فريدمان ترتبط بطريقة أو بأخرى بالفكرة الأساسية الخاصة بمعدل النمو الثابت لعرض النقود .

ويأخذ فريدمان بالمقياس الثانى لمفهوم عرض النقود (ع ن ٢) الذى يضيف الودائع بأجل الى أوراق البنكنوت والنقود المساعدة والودائع الجارية ، لما يتميز به من كونه تعريف عملى .

الفكر النقدى ودالة الطلب على النقود :

يرى فريدمان أن المتغير الرئيسى الذى يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار لكى نفهم تحركات الأسعار هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الانتاج ، وليس ببساطة اجمالى كمية النقود . ومع ذلك لا يجوز فهم هذه العلاقة على نحو آلى أو جامد وفى اتجاه واحد فقط . ذلك أنه لئن كانت تؤثر الزيادة فى كمية النقود بالنسبة لوحدة الانتاج على مستوى الأسعار ، الا أنه لا يجوز اغفال الأثر الذى يحدث فى الاتجاه المعاكس ، وهو أثر تغير

مستوى الأسعار على كمية النقود نفسها . كما أنه لا يجوز المغالاة أو تبسيط العلاقة "بين متوسط الرصيد النقدى بالنسبة لوحدة الانتاج ومستوى الأسعار" ، ولا يجب أن تفهم على نحو ميكانيكى ، فقد يحبث بهذه العلاقة عاملين رئيسيين ، وهما :

(١) التغير فى حجم الانتاج .

(٢) كمية النقود التى يرغب الأفراد الاحتفاظ بها .

عند بحث العلاقة بين التغير فى كمية النقود والتغير فى المستوى العام للأسعار فى الأجل الطويل نجد أن فريدمان لا يفترض حالة التوظف الكامل (وذلك بالاختلاف عن الفكر الكلاسيكى والنيوكلاسيكى) ، ومن ثم فانه يأخذ بتغير حجم الانتاج . فيفرض ثبات الرصيد النقدى فى الاقتصاد القومى خلال فترة طويلة نسبيا ، وتضاعف الناتج الاجمالى خلال نفس هذه الفترة ، فانه من المتوقع انخفاض المستوى العام للأسعار الى حوالى النصف وذلك بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها . ومن هنا يكون التغير فى الأسعار راجعا الى انخفاض نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة ، وليس ببساطة الى تغير الرصيد الاجمالى للنقود .

وفيما يتعلق بالعامل الثانى الذى يمكن أن يولد اضطرابا فى العلاقة القائمة بين التغير فى كمية النقود بالنسبة لوحدة الانتاج والتغير فى المستوى العام للأسعار فى الأجل الطويل فهو الطلب

على النقود ، أو بعبارة أدق ، تلك النسبة التى يود الأفـــراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية فى شكل نقدى سائل . فالطلـب على النقود يتوقف ـ فى الأجل الطويل ـ على عاملين رئيسيين هما :

(١) المستوى الحقيقى لدخل وثروة الفرد .

(٢) تكلفة الاحتفاظ بالنقود .

وفيما يتعلق بالعامل الأول المحدد لطلب النقود ، نجد أن طلب النقود يتوقف أساساً على الحجم الكلى للثروة Wealth والعوائد التى تدرها الأشكال المختلفة للثروة . وتعرف الثـــروة على أنها القيمة الرأسمالية للدخل Capitalised Value بمعنى أنها القيمة الحالية للدخل المتدفق من هذه الثــروة . والمقصود هنا هو الدخل المستمر أو الدائم Permanent . فهـو المتوسط الذى يعكس التيار المتدفق من الثروة كما تحدده تجارب الماضى ، وواقع الحاضر ، وتوقعات المستقبل . ويختلف هـــذا المفهوم عن مفهوم الدخل الجارى ، أو ما استخدمه الكلاسيك والنيوكلاسيك من اصطلاح الدخل المحقق كمرادف لحجم المعاملات الاقتصادية .

وبزيادة الدخل الحقيقى للفرد ، وزيادة ثروته ، تزيد قدرته على الاحتفاظ بالنقود باعتبارها أحد أشكال الثروة . والاحتفـاظ بالنقود يعد فى مفهوم فريدمان أمرا كماليا ، لا يقدر عليه الا من يحصل على دخل مرتفع وتكون لديه ثروة حقيقية معقولة . ويزيـد عموما الاحتفاظ بالنقود كلما زاد الدخل ، وهو يزيد بنسبة أعلى من نسبة زيادة الدخل .

وفيما يتعلق بالعامل الثانى المحدد لطلب النقود ، وهو تكلفة الاحتفاظ بالنقود ، فهو يتحدد بالدخل أو العائد المفقود الذى تدره أشكال الثروة الأخرى فى حالة شراء هذه الأشكال وعدم الاحتفاظ بالنقود ، نظرا الى كون الاحتفاظ بالنقود لا يدر أى عائد .

ويدخل فريدمان العاملين السابقين كمحددين للطلب على النقود فى دالة الطلب الكلى على النقود التى يمكن أن تبسط الى ما يلى :

الطلب على النقود = نسبة الرصيد النقدى الذى يود الأفراد الاحتفاظ به من دخلهم × الدخل المستمر أو الدائم

ومهما يكن من أمر المحددات التى تؤثر فى طلب الأفراد على النقود ، الا أن فريدمان يرى أن هذا الطلب ، كما تعكسه نسبة الرصيد النقدى الى الدخل ، لا يلعب دورا هاما بالقياس الى الدور الذى يلعبه التغير فى متوسط كمية النقود بالنسبة لوحدة الناتج فى الأجل الطويل كمحدد رئيسى للمستوى العام للأسعار . ومن هنا نراه يعطى أهمية محورية للتغيرات النقدية فى تفسير تحركات الأسعار ، بل وفى تفسير الأحداث الجسام فى الدول الرأسمالية .

الدور الفعال لتغيير كمية النقود :

انتقد النقديون السياسة النقدية التى تتبعها بنوك الاحتياطى الفيدرالى (البنك المركزى بالولايات المتحدة الأمريكية) ـ باعطائها أهمية خاصة لأسعار الفائدة وأسواق الائتمان ، وعدم اعطاء أهمية مثيلة لعنصر نمو عرض النقود ، الأمر الذى أدى الى بعض الأخطاء فى السياسة الاقتصادية ٠

فما حدث من كساد عالمى كبير عام ١٩٢٩ امتد حتى عام ١٩٣٢ يرجع فى نظر النقديين الى أخطاء السياسة النقدية واخفاق نظام الاحتياطى الفيدرالى فى زيادة عرض النقود فى منتصف العشرينات ٠ وبدلا من التوسع فى اصدار النقود وبمعدلات مناسبة انكمش عرض النقود بحوالى ٣٣٪ فى خلال الفترة ١٩٢٩ـ١٩٣٣ ٠ ولم يبدأ بنك الاحتياطى الفيدرالى فى استخدام عمليات السوق المفتوحة على مدى واسع الا فى أوائل عام ١٩٣٢ ، وقد جاء هذا متأخرا بعد أن أصيب النظام البنكى بأضرار بالغة ، وبعد أن اهتزت الثقة فى بنك الاحتياطى الفيدرالى ٠

ويرى النقديون ان زيادة عرض النقود من قبل السلطات النقدية بهدف خفض أسعار الفائدة ، يؤدى الى نتائج مؤقتة ، ولكن طالما أن زيادة عرض النقود قد أدت الى زيادة الدخل فان كل من الطلب على النقود وأسعار الفائدة سوف تتجه الى الارتفاع ٠ وبالاضافة الى ما تقدم ، فانه اذا صاحب زيادة الدخل النقدى ارتفاع فى الأسعار

فان ذلك سينعكس على أسعار الفائدة . ومن ثم ستتجه أسعار الفائدة الى الارتفاع بنسب تتفق واتجاه مستوى التضخم . ولذلك يمكن القول أن استخدام زيادة عرض النقود بهدف خفض سعر الفائدة يؤدى فى النهاية الى نتائج عكسية أى زيادة سعر الفائدة .

أما بافتراض أن السلطات النقدية تهدف الى زيادة أسعار الفائدة الى مستويات أعلى ، فسوف تتجه الى خفض معدل نمو عرض النقود ، ومن ثم يرتفع مبدئيا معدل الفائدة . الا أن خفض معدل نمو عرض النقود عن معدله الطبيعى ، الذى يناسب معدل نمو الاقتصاد القومى ، يؤدى الى الحد من معدل نمو الاقتصاد القومى ، ومن ثم سوف يؤدى الى خفض الاسعار أو النتائج . ويؤدى الانخفاض الناتج الى انخفاض الطلب على النقود ، وبالتالى يؤدى أيضا الى خفض سعر الفائدة ، ويتزايد انخفاض سعر الفائدة مع الاستمرار فى خفض الاسعار .

وجدير بالذكر أن آراء فريدمان فيما يختص بمشكلة التغلب على البطالة ، باستخدام أدوات السياسة النقدية تشابه آرائه وتحليله السابق فيما يختص بالتغير فى أسعار الفائدة .

مما سبق يكشف فريدمان أن اتباع سياسة نقدية من قبل البنك المركزى تعتمد على زيادة أو خفض سعر الفائدة ، يعتبر أسلوبا خاطئا فى السياسة الاقتصادية ، وفى ذات الوقت يقرر أن استخدام

زيادة أو خفض معدل نمو عرض النقود يعتبر أداة أكثر كفاءة في تحقيق تغير في الناتج .

فيعتقد النقديون أن انخفاض أو زيادة عرض النقود توثر مباشرة على الانفاق ، وليس بأسلوب غير مباشر من خلال التغير في سعر الفائدة . ويبنى اعتقاد النقديين على فكرة أن كل شخص يعمل عادة على الاحتفاظ بنسبة ثابتة من الدخل في صورة نقد حاضر ، وأنه يعمل على انفاق أي زيادة في الموازنات النقدية ، فيقوم بشراء أي أصل من الأصول بدلا من ترك الرصيد النقدي دون استخدام .

ويرى النقديون أنه يوجد فاصل زمني بين زيادة عرض النقود وزيادة الدخل النقدي ، وبالتالي فان سياسة تغيير عرض النقود تأتي بآثارها بعد انقضاء فترة زمنية مستقبلة . ولهذا يمكن القول أن أدوات السياسة النقدية التي تناسب المشاكل الاقتصادية الراهنة قد لا تصبح كذلك بعد فترة زمنية ، وبعد انقضاء الشروط الاقتصادية وهنا فان الأمر يحتاج الى قياس طول الفجوة الزمنية بين المعدل الذي يستخدم لزيادة عرض النقود والحد الأقصى لمعدل زيادة النشاط الاقتصادي ، فان الأمر يحتاج الى تحسين أساليب عملية التنبوء .

فعالية قوى السوق كمنظم للنشاط الاقتصادي :

يرى فريدمان أن ترك الاقتصاد القومي في المسار الذي يتم

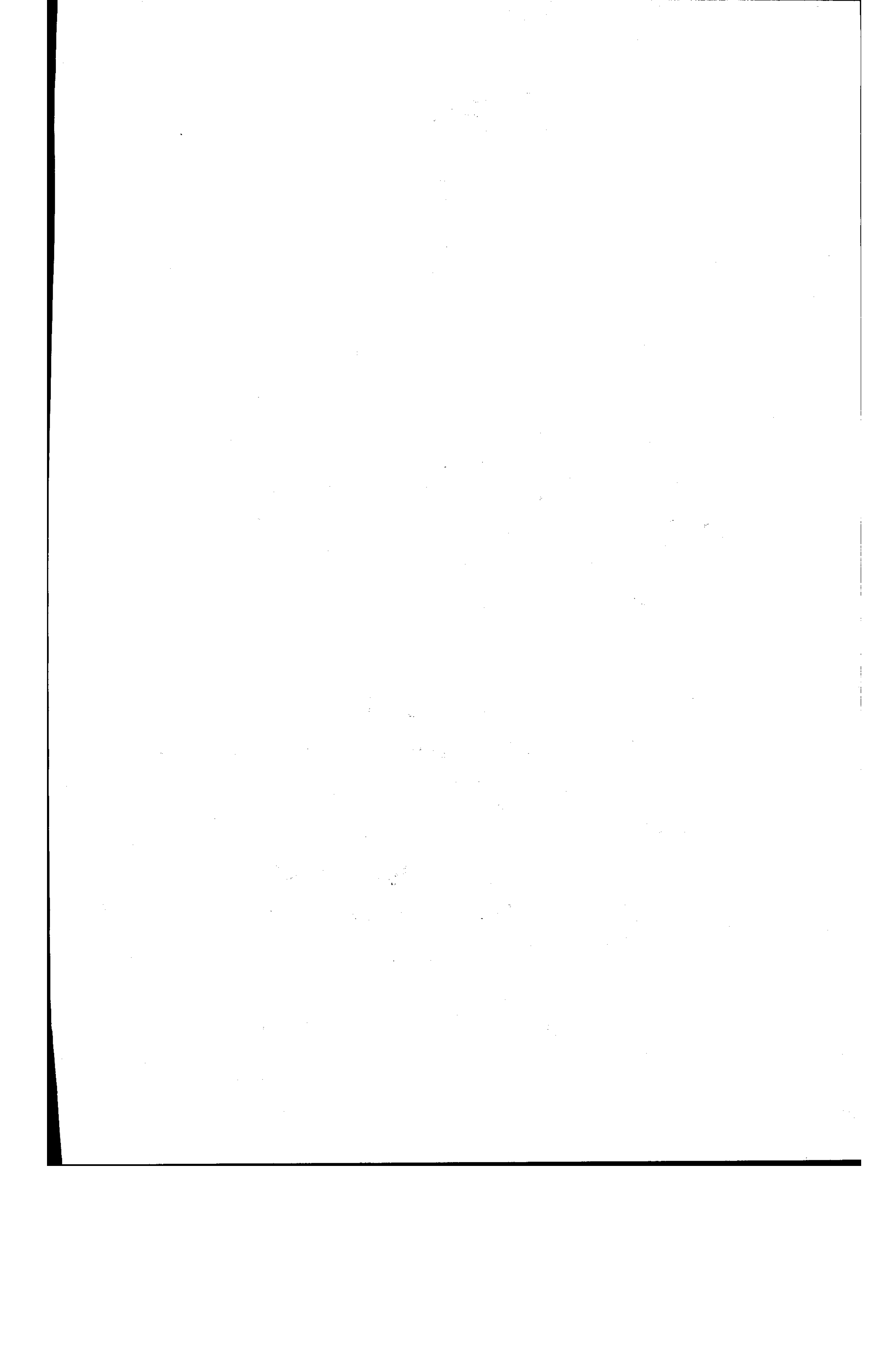
بتوجيه قوى السوق ، يعمل على الدوام الى الوصول الى مستوى عـــال ومستقر للعمالة . وان أى محاولة لتغيير هذا الاتجاه أو لاصلاح الخلل البسيط لعدم الاستقرار أو التوازن الاقتصادى ، يتولد عنه أزمـــات اقتصادية معقدة . ويعتقد فريدمان أن هذا يعتبر من ضمـــن الأسباب التى أدت الى استمرار الكساد العظيم لفترة طويلة ، فمرجعه الى أخطاء السياسة الاقتصادية لبنوك الاحتياطى الفيدرالى خـــلال الثلاثينات من هذا القرن .

ويعتقد النقديون أن زيادة الانفاق الحكومى يتم على حساب نقص الانفاق الخاص . ومن ثم تصبح السياسة المالية عديمة الجدوى باستثناء تحويل الموارد من الانفاق الخاص الى الانفاق العام . فلا تستطيـــع السياسة المالية زيادة الناتج القومى الاجمالى ، ذلك أن الانفـــاق العام يقابله انخفاض فى الانفاق الخاص . فطالما لم يـــؤد استخدام السياسة المالية الى تغيير فى عرض النقود ، فان السياســة المالية ليست ذات أثر يذكر .

وان كان هذا لا يعنى أن الدولة لا يجب أن تتبع سياســـة اقتصادية ونقدية معينة ، فبالعكس يرى فريدمان أن الزيادة فى عـــرض النقود التى تتناسب وتتفق مع الزيادة فى نمو الانتاج والاقتصاد القومى بصفة عامة هو أسلوب سليم لمساعدة وتعضيد التوسع الاقتصادى السليم. ويعنى هذا أيضا أن تـهدف السياسة النقدية الى تجنب التـذبذب العارض لزيادة عرض النقود ، ومن ثم يجب أن يعتمد عرض النقـــود

على القواعد الاقتصادية ، وليس على القرارات الحكومية التحكمية من قبل الدولة . ويوصى هنا باستخدام معدل ثابت لنمو عرض النقود من قبل البنك المركزى ، وأن اتباع هذا الامر يجنب السلطات النقدية من اعطاء جهد كبير لتحديد أسعار الفائدة . وهنا يمكن فقط أن ترتفع أسعار الفائدة ، اذا ما رغبت الدولة فى زيادة مبيعاتها من السندات ، أو اذا قررت زيادة الدين العام .
وتؤدى الزيادة الثابتة لنمو عرض النقود الى تجنب السلطات النقدية بذل جهد كبير فى اصلاح أخطاء السياسة المالية . فزيادة عرض النقود بمعدل زيادة الناتج القومى ، يجنب استخدام الادوات الاقتصادية المشكوك فى نتائجها وآثارها على معدل نمو النشاط الاقتصادى .

وفى الختام نقول أن آراء النقديين قد فجرت النقاش حول مدى فاعلية السياسة المالية ، وعدم التركيز عليها فحسب . كما ساعدت على تفهم مشكلة عرض النقود ، بحيث يتم الأخذ بسياسة تغيير عرض النقود بجانب تغيير أسعار الفائدة ونسبة الاحتياطى النقدى . فمما لا شك فيه أنه نتيجة لآراء النقديين زاد الاهتمام بموضوع النقود ودورها فى السياسة الاقتصادية ، وان كان الجدل بينهم وبين غيرهم من الاقتصاديين المعارضين لم يحسم حتى الآن .



الفصل الحادى عشر

التضخـــم

مفهومـه وأسبابـه (*)

اصبحت فى وقتنا هذا كلمة "التضخم" من اكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا وادراكا من كافة افراد المجتمع . فالكل يشعر بالارتفاع المتواصل فى الاسعار ، ويلاحظ التدهور المستمر فى القوة الشرائية للنقود . فقد لا تكون هناك حاجة لشرح اصطلاح يدركه الجميع ، ويشعر بمعناه الحقيقى كل فرد فى حياته اليومية .

فالتضخم كارتفاع مضطرد فى الاسعار قد لا يكون هناك اختلاف حوله ، ولكن الخلاف (وكل الخلاف) قد يكون فى ذكر أسبابه وبالتالى فى اقتراح وسائل مواجهته . فلا خلاف حول الشعور وادراك التضخم وظهوره على صورة ارتفاع متواصل فى الأسعار ولكن المشكلة فى ارجاعه الى أسباب معينة يكون التعرف الصحيح عليها سببا فى التشخيص السليم للعلاج .

(*) تم الرجوع بصفة أساسية فى كتابة هذا الفصل الى الدراسة القيمة : رمزى زكى (دكتور) ــ مشكلة التضخم فى مصر ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة ــ ١٩٨٠ .

وهنا علينا أن نعيد التذكير بما سبق شرحه فى الفصول السابقة عن الارتفاع فى الاسعار (التضخم) كما جاءت به النظريات النقدية ، وتناولت أسبابه والعوامل المؤدية اليه •

فلقد رأينا بدراستنا لنظرية كمية النقود (طبقا لصياغة ارفنج فيشر) أن هذه النظرية تعتبر أن المستوى العام للاسعار دالة فى كمية النقود • ومن هنا نجد أنها تنظر الى التضخم باعتباره الزيادة المضطردة فى الاسعار التى ترجع الى الزيادة المضطردة فى عرض النقود • فلقد ربطت هذه النظرية بكل بساطة بين التغير فى عرض النقود وما يترتب عليه — بطريقة ميكانيكية — من تغير مكافئ فى مستوى الأسعار ، وذلك بالأخذ بمجموعة من الفروض سبق ذكرها • وبهذا المفهوم يكون سبب التضخم فيما يحدث من زيادات متتابعة كبيرة فى عرض النقود •

وبدراستنا لنظرية كمية النقود طبقا لمعادلة كمبردج (طريقة الأرصدة النقدية) حسب ما جاء بصياغة الفريد مارشال ، نجد أن التضخم ليس الا دالة فى فائض الطلب Excess demand الذى يحدث فى الاقتصاد القومى نتيجة للانخفاض الذى يطرأ على طلب الأفراد على النقود • فالتضخم بمعنى اتجاه الأسعار نحو الارتفاع يرجع الى انخفاض نسبة التفضيل النقدى (أى نسبة

الأرصدة المطلوب الاحتفاظ بها في صورة سائلة الى الدخل النقدى) بما يجعل لدى الأفراد القدرة الشرائية والرغبة في طلب كمية من السلع والخدمات تزيد عن العرض الحقيقي لهذه السلع والخدمات وذلك عند مستوى الأسعار السائدة في لحظة معينة • فيتولد عن فائض الطلب هذا ضغطا على العرض ، يؤدى الى اتجاه الأسعار نحو الارتفاع •

وبترك المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية والانتقال الى النظرية العامة لكينز التي ظهرت في عام ١٩٣٦ ، نجد أن تحليل التضخم يستند على التقلبات في الانفاق القومي (المكون من الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي) باعتباره المحدد الرئيسي لمستوى الأسعار والتوظف • وقد استخدم في ذلك أدوات تحليلية جديدة ، كالمضاعف والمعجل بدلا من استخدام التقلبات في كمية النقود • وبأداء هذه الأدوات التحليلية لدورها يتحدد المستوى العام للأسعار والتوظف طبقا للتفاعل بين قوى الطلب الكلى وقوى العرض الكلى • وقد سبق أن أوضحنا كيف أن هناك فرصة لظهور ما يطلق عليه التضخم الجزئي في حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي الى مستوى التوظف الكامل • وكيف يتمخض عن الزيادة التي تحدث في الطلب الفعال ارتفاعات تضخمية في الأسعار عندما يكون الاقتصاد القومي في حالة التوظف الكامل • ومن هنا نجد أن مفهوم التضخم ، من وجهة نظر النظرية العامة لكينز ، هو زيادة حجم

الطلب الكلى على حجم العرض الحقيقى زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدى الى حدوث سلسلة من الارتفاعات ، المفاجئة والمستمرة فى المستوى العام للأسعار • وبعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم فى وجود فائض فى الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقات الانتاجية •

وبالانتقال بعد ذلك الى أفكار مدرسة شيكاغو ـ كما سبق القاء الضوء عليها ـ نجد أنها نظرت الى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحته ، وأن المصدر الرئيسى للتضخم هو نمو النقود بسرعة أكبر من نمو كمية الانتاج • فالمتغير الرئيسى الذى يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار لفهم تحركات الأسعار هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الانتاج ، وليس ببساطة اجمالى كمية النقود • ومع ذلك فان فريدمان يرى أنه لا يجوز فهم هذه العلاقة على نحو آلى أو جامد فى اتجاه واحد فقط ، فهناك عاملين رئيسيين قد يعنيان بصحة العلاقة بين تغير كمية النقود بالنسبة لوحدة الانتاج وتحركات الأسعار • هذان العاملان هما التغير فى حجم الانتاج والطلب على النقود • وان كان مع ذلك الطلب على النقود (كما تعكسه نسبة الرصيد النقدى الى الدخل) لا يلعب دورا هاما بالقياس الى الدور الذى يلعب التغير فى متوسط كمية النقود بالنسبة

لوحدة الناتج فى الأجل الطويل كمحدد رئيسى للمستوى العام للأسعار . فالأنصار الجدد لنظرية كمية النقود يعطون أهمية رئيسية للتغيرات النقدية فى تفسير تحركات الأسعار .

آثاره :

يترتب على التضخم ، الذى يعنى الاتجاه العام للأسعار نحو التصاعد ، تدهور قيمة النقود ، أى انخفاض القوة الشرائية للنقود بنفس نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار . ومن هنا يكون التأثير على جميع أفراد المجتمع ، طالما كانت دخولهم تتم على شكل نقدى .

وقد لا يكون فى التضخم مشكلة اذا ما كان تصاعد الأسعار عاما وشاملا لكافة السلع والخدمات وبنفس النسبة ، فتظل هنا الأوضاع النسبية للدخول وأشكال الثروة على حالها دون تغيير . ولكن واقع الأمر يكشف التباين الواضح بين مختلف السلع والخدمات فى توقيت وسرعة حركة تغير أسعار أى منها ، حيث ينتج عن التضخم قوى عشوائية تعيد ترتيب الأوضاع النسبية الاقتصادية والاجتماعية على نمط مخالف للوضع الذى كان قائما قبل حدوث التضخم .

ولا يقتصر أثر التضخم على ذلك ، فانه بسيطرته على اقتصاد معين يصبح من العوامل الهامة التى تحدد القرارات الاقتصادية

لمختلف متخذى القرارات سواء كانوا مستهلكين أو منتجين أو مخططين أو عمالا ، ومن هنا تمتد آثاره على مستوى الادخار وأنواعه وعلى اتجاه الاستثمار وفاعليته ، وعلى الموازنة العامة للدولة ، وعلى الاستيراد والتصدير ، وعلى ميزان المدفوعات ، ... الخ . ويمكن توضيح هذه الآثار فيما يلى باختصار :

(١) الأثر على توزيع الدخل القومى بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة :

ويرجع هذا الأثر الى الاختلاف الواضح الذى يحدث فى مدى سرعة وتوقيت تغير دخول عوامل الانتاج . فهناك طائفة تتصف دخولها ببطء التغير أو الجمود رغم ما يحدث من ارتفاع فى الأسعار ، وذلك مثل كاسبى الأجور والمرتبات بالجهاز الحكومى وشركات القطاع العام ، وأرباب المعاشات والإعانات الاجتماعية ، وحملة السندات ، وأصحاب ودائع التوفير ، ومن يتحدد دخله نتيجة لقوانين أو لوائح معينة مثل ملاك العقارات فى مصر . وتتأثر هذه الطائفة بارتفاع الأسعار ، بتدهور القوة الشرائية لدخولهم النقدية ، ومن ثم يقل بالتالى نصيبهم فى الدخل القومى الحقيقى .

وعلى العكس من الطائفة السابقة ، نجد أن طائفة أخرى تتغير دخولها بسرعة وفى اتجاه طردى مع التغير فى المستوى العام للأسعار

وتضم هذه الطائفة مكتسبى الأرباح ، والمهنيين والحرفيين . فالتصاعد فى الأسعار يشمل سلع وخدمات هذه الطائفة رغم عدم تصاعد تكاليف انتاجهم بنفس النسب بما يؤدى الى تصاعد أرباحهم أو ايراداتهم . ومن ثم فان نصيب هذه الطائفة فى الدخل القومى الحقيقى يحدث فيه ارتفاع .

(٢) الأثر على توزيع الثروة القومية بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة :

يحدث توزيع عشوائى للثروة ، نتيجة تأثير التضخم على قيم الثروة المالية والمادية . فبعض الثروات تتآكل قيمتها الحقيقية ، والبعض الآخر تزيد قيمته ، نظرا لما يترتب على التضخم من تفاوت فى تغير القيم الحقيقية للأموال .

فالفئة التى تتعرض لخسارة جزء من ثروتها نتيجة للتضخم هى التى تتجسد ثروتها ومدخراتها فى شكل أصول مالية ونقدية مختلفة وذلك مثل أصحاب المكتنزات المالية ، وحملة السندات ، وأصحاب ودائع التوفير ، وحملة بوالص التأمين ، والدائنين بمبالغ نقدية للآخرين . فما يسترده أصحاب تلك الثروات من مبالغ يكون بنفس القيمة الاسمية ، ولكن بوحدات نقدية ذات قيمة حقيقية منخفضة نظراً لارتفاع الأسعار . ولن يعوضهم فى ذلك سعر الفائدة

الذى يحصلون عليه من هذه المدخرات اذا ما كان معدل التضخم (معدل ارتفاع الأسعار) أعلى من معدل سعر الفائدة . وعلى ذلك يخسر أصحاب المدخرات والثروات النقدية والمالية أجزاء محسوسة من ثرواتهم الحقيقية ، خاصة وأنهم فى أغلب الأحوال يكونوا من الطبقات الوسطى ، وبالتالى يكون تعرض مصالح هذه الطبقات خلال فترات التضخم للتدهور الشديد .

أما الفئة الثانية التى تستفيد من جراء التضخم فهى التى تتمثل ثروتها فى أصول عينية معينة مثل الأراضى الفضاء والعقارات والذهب والأحجار الكريمة بالاضافة الى المخزونات السلعية ، والمدينون بمبالغ كبيرة .

(٣) الأثر على ميزان المدفوعات :

يؤثر التضخم تأثيرا سلبيا على ميزان مدفوعات الدولة التى ينتابها التضخم ، وذلك لما يترتب عليه من جمود وصعوبات فى التصدير نظرا للارتفاع النسبى فى أسعار السلع محل التصدير مما يقلل من قوتها التنافسية فى الأسواق الخارجية . ولما يترتب عليه فى نفس الوقت من تشجيع على زيادة الواردات ، للانخفاض النسبى فى أسعار السلع محل الاستيراد ، بالمقارنة بنظيراتها من السلع المحلية . وكذلك لما يترتب على التضخم من هروب لرأس المال

للخارج • ويعمل كل هذا على تزايد العجز بميزان المدفوعات ، وما يترتب عليه من تعرض سعر الصرف للتدهور ، والوقوع فى شرك تزايد المديونية الخارجية •

وليس بخاف أن الأثر السلبى الذى يباشره التضخم على ميزان المدفوعات فى الدول المتخلفة يكون أشد وأوضح اذا ما قورن بذلك الأثر الذى يحدثه فى موازين مدفوعات البلاد المتقدمة • والسبب فى ذلك هو ما تتمتع به البلاد المتقدمة من اقتصاديات منفتحة على العالم الخارجى ، يلعب فيه قطاع التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا دورا كبيرا •

(٤) الأثر على الادخار القومى :

اختلف الاقتصاديون فى الرأى فيما يتعلق بأثر التضخم على الادخار القومى ، وذلك فيما يتعلق بمدى امكانية اعتماد البلاد النامية على التمويل التضخمى (كمثال التمويل عن طريق عجز الميزانية) كسياسة ملائمة لتمويل تكوين رأس المال الثابت ، وذلك لما يتمخض عن هذه السياسة من ادخار اجبارى Compulsory saving فيرى أنصار هذه السياسة امكانية نجاحها ، طالما أنها تعيد توزيع الدخل القومى لصالح الفئات الاجتماعية ذات الميول المتوسطة والحدية المرتفعة للادخار • فاذا أعادت هذه الفئات استثمار

هذه الزيادة التى تحدث فى مدخراتهم ، فان التضخم على هـذا النحو يكون قد أسهم فى زيادة معدل الادخار القومى ، وبالتالى فى رفع معدل الاستثمار . ويشترط كذلك لنجاح الأثر التوزيعى للتضخم على الادخار ، أن تتسم الأجور بالتغير النسبى البطىء اذا ما قورنت بتغير الأسعار .

أما معارضو التمويل التضخمى فانهم يرون أن الاستقرار النقدى من ألزم الأمور للتنمية الاقتصادية المتوازنة . ويرون أن الحجة الأساسية التى يستند اليها أنصار التضخم وهى زيادة معدل الادخار القومى من خلال ما يحدثه التضخم من اعادة توزيع للدخل فى صالح أصحاب الدخول المرتفعة ، انما هى حجة مشكوك فيها الى حد كبير .والسبب فى ذلك هو أن الطبقات والفئات الغنية فى الدول المتخلفة تتسم بارتفاع واضح فى ميولها المتوسطة والحدية للاستهلاك . فهم يبددون معظم ـ ان لم يكن كل ـ الزيادة التى تحدث فى دخولهم ، فى غمار التضخم ، فى الاستهلاك غير الرشيد الترفى ، وفى استيراد السلع الكمالية . كما أنه باستمرار التضخم لفترة طويلة ، فانه يباشر تأثيرا سلبيا على المدخرات الاختيارية ، لتأثيره السلبى على حجم الفائض الذى تدخره العائلات . وربما تضطرهم موجة الغلاء والارتفاع المتواصل فى الأسعار الى الانفاق الاستهلاكى من مدخراتهم السابقة . كما أنه يؤثر تأثيرا سلبيا كذلك على

الموازنة العامة للدولة ، حيث ترتفع تكلفة الخدمات العامة التى تؤديها الحكومة ، ويتزايد بالتالى انفاقها العام بمعدلات أكبر من معدلات زيادة مواردها السيادية • وهو الأمر الذى يؤدى الى ظهور العجز فى الموازنة العامة •

ومن هنا نجد أن هناك اختلاف فى الرأى فيما اذا كان للتضخم أثر ايجابى أو سلبى على الادخار القومى • والتضخم ، عند مرحلة معينة من تطوره ، يؤدى بلا شك الى زيادة حجم الادخار الاجبارى عن طريق ما يحدثه من اعادة لتوزيع الدخل القومى فى صالح أصحاب وسائل الانتاج ، فيزيد بالتالى حجم الفائض القابل لديهم للادخار • غير أن التضخم من ناحية أخرى يؤدى الى تقلص المدخرات الاختيارية التى يقوم بتكوينها الأفراد والعائلات طوعا واختيارا • ومن ثم فقد يوجد معدل أمثل للتضخم يصل عنده معدل الادخار القومى الى أقصى مستوى له ، وبتجاوز معدل التضخم لهذا المعدل الأمثل للتضخم يأخذ معدل الادخار القومى فى التناقص • ويرى بعض الاقتصاديين أن المعدل الأمثل للتضخم الذى يرفع معدل الادخار القومى الى أقصى حد له ، عن طريق الآثار التوزيعية للتضخم ، انما يتراوح ما بين ٥٪ و ١٠٪ ، كما أن تحقيق هذه النتائج الايجابية لأثر التضخم على الادخار القومى محصور فقط فى الأجل القصير • أما اذا استمر التضخم لأمد طويل ، وجمح فى نموه ،

تتلاشى الآثار الايجابية لاعادة توزيع الدخل على الادخار الاجبارى مع الآثار السلبية لاعادة توزيع الدخل على الادخار الاختيارى ، وربما تكون المحصلة النهائية لارتفاع الأسعار على معدل الادخار القومى بالسالب .

(٥) الأثر على اتجاهات الاستثمار القومى :

يواكب التضخم تشويه واضح فى هيكل الاستثمار ، بحيث يكون هناك ميل واضح للمستثمرين الجدد الى تلك الأنواع من الاستثمارات التى تتميز بارتفاع دوران رأس المال وبارتفاع واضح فى معدل الربح وباتجاه قيمتها نحو التزايد عبر الزمن . وتكون هذه التوليفة من الاستثمارات متحيزة بوضوح للقطاعات الخدمية وقطاعات التوزيع مبتعدة عن القطاعات السلعية المنتجة للسلع المادية الصناعية والزراعية . فتتجه الاستثمارات الى المشروعات السياحية ببناء الفنادق والنوادى الليلية والمقاهى ومشروعات النقل وعمليات الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة والتجزئة . وتتميز كل هذه الاستثمارات بأنها مشروعات ذات أجل قصير ، فلا تتطلب اغراق رأس المال فى أصول انتاجية ثابتة لاجال طويلة كما يتم تفضيل الاستثمار فى بناء العمارات الفاخرة للتخلص من الأرصدة النقدية المدخرة وتجسيدها فى أرصدة ومبانى ترتفع قيمتها مع الزمن .

وهكذا يتضخم قطاع الخدمات بما يترتب عليه من تأثير سيئ على هيكل الانتاج القومى وعلى نمط التقسيم الاجتماعى للعمل وعلى اتجاهات النمو فى المستقبل .

والغريب أن ما يترتب على التضخم من هياكل مختلفة مشوهة يدعم وجود كل منها وجود ونمو الآخر . فبما يترتب على التضخم من نمط مشوه لتوزيع الدخل يساعد ويدعم ما يترتب كذلك على التضخم من نمط استثمار مشوه ، وهذا الأخير يعمل بالتالى على تعميق حدة التفاوت فى توزيع الدخول بين الطبقات والفئات الاجتماعية . فالقلة من الأفراد التى تستفيد بتزايد دخولها فى غمار عملية التضخم ، يتولد عنها طلب على السلع الاستهلاكية والخدمية الترفيه والكمالية يحفز المستثمرين على السير فى نمط استثمارى مشوه متحيز الى تلبية حاجاتهم ، تاركا مجالات الاستثمار التى تخدم الحاجات الأساسية لغالبية السكان أو التى تعمل على دفع عمليات التنمية الى الأمام . خاصة وأنه من ناحية أخرى قد تبسط الحكومة رقابة سعرية على السلع الأساسية بما لا يقدم أى اغراء للمستثمرين للتوجه نحوها بسبب انخفاض معدلات الأرباح . وهكذا نجد أنه من المفارقات العجيبة فى الدول المصابة بظاهرة التضخم أن يتم التوسع فى انتاج واستيراد السلع الكمالية وفى نفس الوقت تكون المعاناة من تفاقم مشكلة نقص الغذاء وعدم توفر الحاجات الأساسية للسكان .

ويترتب علاوة على ما سبق على التضخم ضعف قدرة الدولة على الاستثمار ، بسبب تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة ، بينما تتزايد قدرة القطاع الخاص على الاستثمار ، نظرا لتزايد حجم الأرباح القدرية التى يحققها • ومن هنا تقل مقدرة الدولة على سد الثغرات الهامة التى لا تتجه اليها الاستثمارات الخاصة ، بما لا يخفف من حدة هيكل الاستثمار المشوه •

(٦) الأثر على جذب الاستثمارات الأجنبية :

تسعى العديد من الدول الى جذب الاستثمارات الأجنبية اليها فتصدر العديد من التشريعات التى تحفز على ذلك • وان كان الأهم فى جذب الاستثمارات الأجنبية هو معدل الربح الأكبر الذى تغله الاستثمارات • وهنا نجد أن معدل الربح قد يتأثر سلبا نتيجة للتضخم من زاويتين •

الزاوية الاولى تتعلق بتأثير التضخم على ارتفاع التكاليف الاستثمارية للمشروعات الجديدة ونفقات انتاجها الجارى حينما تبدأ فى مزاولة نشاطها • فهذه المشروعات تكون فى وضع نسبى أسوأ من المشروعات القديمة التى تحملت نفقات انشاء أقل تحت ظل أسعار ما قبل موجة التضخم ، ومن ثم تكون معدلات أرباحها أقل بافتراض عدم تمتعها بفنون انتاجية أفضل •

والزاوية الثانية تتعلق بما يترتب على التضخم من تفاقم في عجز ميزان المدفوعات وما يترتب على ذلك من تدهور في سعر الصرف يعمل على خفض قيمة تحويلات أرباح الاستثمارات الأجنبية للخارج مقومة بالعملات الأجنبية ، خاصة وأن التخفيض الذى يحدث فى القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، غالبا ما يكون أعلى من معدل التضخم السائد .

وكمثال على ذلك نفترض أن مبلغ الأرباح السنوية المتوقع قبل موجة التضخم كان ١٠٠ ألف جنيه ، وبحدوث ارتفاع فى الأسعار بمعدل سنوى ٢٥ ٪ ، انخفضت أسعار صرف العملة الوطنية (مقابل الدولار) بحوالى ٥٠٪ (من ٥٠ قرشا للدولار الواحد الى واحد جنيه للدولار الواحد) وبافتراض تصاعد الأرباح السنوية بنفس نسبة ارتفاع الأسعار ، نجد أن الأثر على الأرباح المحولة للخارج كما يلى :

الربح السنوى المحول للخارج قبل ارتفاع الأسعار =

١٠٠٠٠٠ x ٢ = ٢٠٠٠٠٠ دولار

الربح السنوى بالعملة المحلية بعد ارتفاع الأسعار =

$١٠٠٠٠٠ \times \frac{١٢٥}{١٠٠} = ١٢٥٠٠٠$ جنيه

الربح السنوى المحول للخارج بعد ارتفاع الأسعار =
١٢٥٠٠٠ x ١ = ١٢٥٠٠٠ دولار

الخسارة فى الأرباح المحولة للخارج =
٢٠٠٠٠٠ _ ١٢٥٠٠٠ = ٧٥٠٠٠ دولار

نسبة النقص فى الأرباح المحولة للخارج =

$$\frac{٧٥٠٠٠ \times ١٠٠}{٢٠٠٠٠٠} = ٣٧٫٥\%$$

ومن هنا نجد أنه فى ظل التضخم يكون رأس المال الأجنبى حريص على التركيز على المجالات التى تحقق أعلى معدل ربح ممكن ، وتتميز بأقل تكلفة استثمارية ، وامكانية استعادة رأس المال فى أقصر فترة ممكنة • ومن ثم يكون التوجه الى المشروعات التى تنتج للتصدير ، سواء فى شكل سلع أو خدمات ، وذلك مثل مشروعات السياحة والفندقة والبنوك الأجنبية • وبتوجه المستثمر الأجنبى الى مشروعات التصدير يستطيع تجنب مخاطر عدم استقرار أسعار صرف العملة الوطنية •

(٧) الآثار الاجتماعية للتضخم :

وهى آثار عديدة وهامة جدا منها ما يحدث من تعميق لحدة التمايز الاجتماعى Social stratification للتركيب الطبقى للمجتمع ، وذلك بين فئات كل طبقة ، وفئات الطبقات المختلفة نتيجة لأثر التضخم على اعادة توزيع الثروة القومية والدخل القومى بين أفراد المجتمع .

ويترتب كذلك على التضخم وسوء الحالة المادية لبعض الفئات وأثر المحاكاة تفشى الرشوة والفساد الادارى بين موظفى الأجهزة الحكومية . كما يحدث تسرب الكفاءات البشرية للعمل بالخارج ، وما قد يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية . هذا علاوة على فقدان الثقة فى العملة الوطنية وآثاره السلبية العديدة .

مواجهته :

بالرجوع الى ما جاء فى النظريات النقدية المختلفة من تشخيص لأسباب التضخم يمكن التعرف على ما اقترحه كل منها من أساليب لمواجهة التصاعد فى الأسعار . وهنا نجد نظرية كمية النقود فى صورتها الكلاسيكية تركز على التغير فى عرض النقود كمتغير

استراتيجى وحيد ، بينما أن صورتها النيوكلاسيكية تركز على الطلب على النقود وتأثير ذلك على حجم الكمية المعروضة من النقود . والمستخلص من هذه النظرية سواء فى صورتها الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن المحدد الرئيسى لتغير مستوى الأسعار هو التغير الذى يطرأ على كمية النقود المتداولة فى الاقتصاد القومى وذلك فى اطار العديد من الفروض التى تحكم هذه النتيجة . ومن هنا يكون مفتاح مواجهة التضخم طبقا لهذه النظرية فى التحكم فى كمية النقود . وان كنا قد تناولنا العديد من الانتقادات التى وجهت لفروض هذه النظرية وبالتالى ما يترتب عليها من نتيجة سببية بسيطة تربط بين التغير فى كمية النقود والتغير فى الأسعار . ولكن مهما يكن من أمر هذه الانتقادات فانه يرجع لنظرية كمية النقود فضل السبق فى التنبيه الى خطورة الدور الذى تلعبه كمية النقود فى تحقيق الاستقرار السعرى من عدمه . وهو دور لم تنكره كلية النظريات النقدية التى ظهرت فيما بعد ، على الرغم من تعددها واختلاف مذاهبها .

وقد ظلت نظرية كمية النقود الفكر المعتمد من قبل الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من هذا القرن الى أن جاءت تحليلات كينز بأفكار مخالفة لنظرية كمية النقود ، عن طريق تركيزه على التغيرات التى تحدث فى الدخل والانفاق

وعلاقة ذلك بمستوى التوظف ومستوى الأسعار السائدة • وأصبحت مقترحاته فى مكافحة التضخم تتعلق بمجموعة من السياسات المالية بجانب بعض السياسات النقدية التى تخفض من حجم الطلب الفعال فى فترات التضخم وذلك مثل زيادة معدلات الضرائب ، وخفض الانفاق العام للدولة وما تقوم به من استثمارات ، ورفع أسعار الفائدة ،وعدم التوسع فى الائتمان ... الخ • وقد أعطى الفكر الكينزى للدولة حق التدخل فى الشئون الاقتصادية ، بعد أن كان هذا التدخل بمثابة الخطيئة التى لا تغتفر لدى المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية •

وأخيرا نرى النظرية الحديثة لكمية النقود التى ترى أن التضخم نظرية نقدية بحتة ، وأن مصدر التضخم هو نمو النقود بسرعة أكبر من نمو كمية الانتاج • ومن هنا كان المتغير الرئيسى الذى يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة لفهم تحركات الأسعار هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الانتاج وليس ببساطة اجمالى كمية النقود • ويخلص هذا الفكر الى أن المحافظة على الاستقرار السعرى يتطلب أن تنمو كمية النقود بمعدلات تتناسب مع زيادة حجم الانتاج وعدد السكان • ويجب أن تنمو النقود بمعدلات تحقق رغبة الأفراد فى الاحتفاظ بتلك النسبة التى يودون الاحتفاظ بها فى شكل نقدى من دخولهم النقدية ، حينما تتجه دخولهم

الحقيقية نحو الارتفاع • ويرى فريدمان من دراساته التاريخية ، أن معدل نمو كمية النقود الذى يحقق هذا الشرط يتراوح ما بين ٣٪ و ٥٪ سنويا على المدى الطويل •

والحقيقة أن تناول قضية التضخم من خلال النظريات النقدية انما يصيب جانبا فقط من القضية ، فالتضخم ـ حتى فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ـ ليس ظاهرة نقدية بحتة ، بل هو فى التحليل الأخير ظاهرة نقدية وهيكلية ، وذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ودولية أيضا •

التضخم فى البلاد النامية :

استعرضنا فيما سبق تراث النظرية النقدية فى مجال التضخم ، هذا التراث الذى بنى أساسا لمقابلة حاجات ومتطلبات النظام الرأسمالى فى مراحل تطوره المختلفة • وقد استخدم فى ذلك أدوات تحليلية تتناسب مع هذه المتطلبات والظروف • ومن ثم فلا يوجد ما يدعو الى الاعتقاد بداية بصلاحية هذا التراث لأوضاع وظروف البلاد النامية دون فحص ومراجعة وتعديل • فما تواجهه البلاد النامية من تضخم لا يعبر عن ظاهرة نقدية بحتة ، بقدر ما يعبر عن مجموعة من الاختلالات الهيكلية التى تعانى منها تلك الاقتصاديات • فالتضخم ظاهرة نقدية وهيكلية ، وذات جوانب

متعددة . وان كان الجانب النقدى فى هذه الظاهرة ، أمر لا يجوز التهوين من شأنه،وقد نجد فى النظريات النقدية ما قد نفهم به هذا الجانب .

فتلقى نظرية كمية النقود (سواء فى صورتها الكلاسيكية والنيوكلاسيكية أو صورتها الحديثة) الضوء على جوانب هامة لفهم قضية التضخم فى البلاد النامية ، وبالذات جانب الاختلال الذى يحدث بين كمية النقود وحجم المتاح من السلع والخدمات فى هذه البلاد . فلا يجوز اغفال هذا الجانب من الاختلال فى أي تحليل علمى سليم للعملية التضخمية . كما أن العديد من فروض نظرية كمية النقود الكلاسيكية يمكن تطويعها تبعا لظروف البلاد النامية (*) .

أما التحليل الكينزى فقد وضع أصلا لتفسير وعلاج الأزمات الدورية التى تجتاح النظم الرأسمالية المتقدمة . ومن هنا كانت صياغته خاصة بنظام رأسمالى متقدم ، تتمثل مشكلته الأساسية فى التقلبات التى تحدث فى مستوى الطلب الفعال فى مواجهة الطاقات الانتاجية القائمة . ومن ثم فقد أعطى ثقلا كبيرا فى تحليله لمكونات هذا الطلب ، واختصت توصياته بكيفية تخفيض حجم هذا الطلب فى فترات التضخم ، وبكيفية رفعه فى فترات الانكماش . أما البلاد النامية ، التى هى فى

(*) للمزيد من التفاصيل ارجع الى : المرجع السابق — ص٤٧ : ٥٢ .

حالة ركود أو فى طور النمو ، فان مشكلتها الاساسية تتمثل فى قصور حجم طاقتها الانتاجية ، أى فى قصور الحجم الحقيقى لعرض السلع والخدمات • ويعد هذا القصور فى الطاقات الانتاجية السبب الرئيسى للاختلال القائم بين الطلب الكلى والعرض الكلى •

كما أن ما استحدثه كينز من أثر للمضاعف وأثر للمعجل على الطلب الكلى فى تحركه لتحديد المستوى العام للأسعار لا يمكن ادراكه فى البلاد النامية ، بسبب كثرة التسربات التى تحدث فى الدخل عن طريق ارتفاع الميل الحدى للاستيراد وارتفاع الميل للاكتناز ، بما يحد من قوة عمل المضاعف • وبسبب غياب أو ضعف قطاع الصناعات الانتاجية ووجود العديد من المعوقات التى تحد من التوسع فى الاستثمار ، وهو ما يقلل من قوة المعجل •

ورغم كل هذه النقاط (وغيرها) التى تبعد التحليل الكينزى عن واقع البلاد النامية ، الا أنه مع ذلك يلقى الضوء على أهمية الاختلال الحادث بين قوى الطلب الكلى وقوى العرض الكلى • وهو أمر لا يجوز التغاضى عنه فى أى تفسير لتقلبات الأسعار فى البلاد النامية •

فلا يمكن التقليل من أهمية الجانب النقدى لظاهرة التضخم ، فزيادة كمية النقود دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التى تحدث فى الناتج القومى الحقيقى هى المناخ العام الذى تنطلق منه عملية التضخم •

لكن هذا المناخ ذاته يتولد من الخصائص العامة التى تميز الاقتصاد المتخلف • ومن ثم فلا تنحصر القضية فى زيادة كمية النقود ، وانما فى العوامل الجوهرية المسئولة عن احداث هذه الزيادة فى كمية النقود • ومن ثم فان هذا ينقلنا الى محاولة التعرف على مجموعة الاختلالات الهيكلية التى تفرز عملية التضخم فى البلاد النامية ، ويتم تناولها فيما هو آت :

(١) الطبيعة الهيكلية للتخصص فى انتاج المواد الأولية :

تتخصص معظم البلاد النامية فى انتاج المواد الأولية ، نتيجة لما فرض عليها فى الماضى من تقسيم دولى للعمل ، تعاظمت على أثره أهمية قطاع الصادرات فى الاقتصاد القومى ، مما يعرضها دائما لموجات مختلفة من عدم الاستقرار النقدى ، عندما تتعرض أسعار الصادرات للتذبذب فى الأجل القصير • فارتفاع أسعار صادراتها من المواد الأولية بمعدلات أعلى من ارتفاع أسعار وارداتها يكون مصحوبا بموجات تضخمية • ويصعب ايقاف هذه الموجات حتى بعدما تتجه أسعار المنتجات الأولية للانخفاض • وهنا نميز بين حالتى ارتفاع أسعار الصادرات ، وانخفاض أسعار الصادرات •

ففى حالة ارتفاع أسعار الصادرات تزيد أرصدة النقد الأجنبى ، وبالتالى تزيد دخول المشتغلين فى انتاج وتصدير المواد

الأولية . وتتوزع هذه الزيادة فى الدخول بحيث تحصل الحكومة على جزء منها عن طريق الضرائب على قطاع التصدير . ويتجه جزء من زيادة الدخول الى تمويل الاستثمارات لتوسيع الطاقة الانتاجية للقطاع المنتج للتصدير . ويتجه جزء آخر لتمويل شراء الواردات من السلع الاستهلاكية المختلفة وشراء المنتجات المختلفة التى تنتجها الصناعات المحلية . ويعنى هذا أنه يترتب على الزيادة فى الدخول زيادة الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومى ، مما يخلق حركة توسعية تأخذ مجراها فى الاقتصاد القومى ، مما يعمل على اتجاه الأسعار والدخول نحو الزيادة .

والأمر الغالب هو أن يبدأ التضخم أولا فى الظهور عقب التحسن فى أسعار المنتجات الأولية (خاصة اذا كان هذا التحسن كبيرا) وذلك نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجى فى البلاد النامية . فما يحدث من زيادة فى جانب الطلب على المنتجات المحلية لن ينجح فى احداث زيادة مباشرة مناظرة فى جانب عرض هذه المنتجات ، نظرا للاختلالات الهيكلية التى تتمثل هنا فى محدودية الطاقات الانتاجية ، وصعوبة زيادتها فى الأجل القصير ، وللعوائق المختلفة التى تعترض عملية التنمية عوما فى هذه البلاد ، مما يؤدى الى اتجاه أسعار هذه المنتجات نحو الارتفاع . ويدفع ارتفاع الأسعار هذا أصحاب عوامل الانتاج المشتغلة فى قطاع انتاج تصدير المواد الأولية للمطالبة برفع أجورهم ودخولهم . ويتحقق ذلك ترتفع

تكاليف الانتاج ،هذا من ناحية • ومن ناحية أخرى يؤدى ارتفاع الأجور والدخول الى زيادة الطلب على المنتجات المحلية مما يعضد ويقوى ارتفاع الأسعار •

وتحدث الآثار التضخمية كذلك فى حالة انخفاض أسعار الصادرات وذلك من عدة مصادر • المصدر الأول هو ما يترتب على تدهور أسعار الصادرات من حدوث عجز فى الموازنة العامة للدولة نتيجة انخفاض حجم الضرائب المحصلة من قطاع الصادرات وصعوبة ضغط بنود الانفاق الحكومى الجارى مما قد يدفع الى الالتجاء الى مصادر تضخمية لسد العجز فى الموازنة العامة مثل الاقتراض من البنك المركزى أو زيادة الاصدار النقدى • والمصدر الثانى هو ما يترتب كذلك على تدهور أسعار الصادرات من ضعف قدرة الاقتصاد النامى على الاستيراد مما ينعكس فى وجود مناطق اختناق Bottleneck فى عرض السلع الاستهلاكية المستوردة والسلع والوسيطة والاستثمارية فيدفع أسعارها المحلية نحو الارتفاع • والمصدر الثالث هو ما يترتب على تدهور أسعار الصادرات من عجز فى ميزان المدفوعات ، والالتجاء الى تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية (خفض أسعار صرف العملة المحلية) ، مما يؤدى الى ارتفاع مستوى الأسعار بالداخل ، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة مقومة بالعملة الوطنية (فترتفع تكلفة الانتاج المحلى) ، وارتفاع أسعار السلع

الاستهلاكية المستوردة ، وكذلك ارتفاع أسعار بدائلها من السلع المحلية لتحول جزء من الطلب اليها ، خاصة اذا لم يتوفر فيها طاقات عاطلة .

وهكذا يكون مصدر التضخم هنا كامن فى طبيعة الهياكل الانتاجية للبلاد النامية ، القائمة على التخصص الوحيد الجانب ، والذى يربطها بالخارج بخيوط شديدة من التبعية الاقتصادية . ومن هنا لا يكون القضاء على التضخم المترتب على ذلك الا بالتغيير الجذرى فى هيكل الانتاج القومى وتنويعه وتقويته وتخلص هذه الدول من تبعيتها الاقتصادية للخارج .

(٢) جمود الجهاز المالى للحكومة :

تتصف النظم الضريبية للبلاد النامية بالتخلف والجمود أو بما يطلق عليه ضآلة حجم الجهد الضريبى tax efforts بما لا يمكن من زيادة حصيلة الضرائب كلما اقتضى الأمر ذلك ، اللهم الا بفرض المزيد من الضرائب غير المباشرة ، التى تتميز بسهولة الجباية وغزارة الحصيلة . ولكن فى الحدود التى لا تستطيع فيها حكومات هذه الدول فرض المزيد من الضرائب غير المباشرة تكون مضطرة الى الاقتراض من البنك المركزى عند وقوعها فى أى ضائقة مالية ، مما يؤدى الى زيادة المعروض من

كمية النقود فى الاقتصاد القومى زيادة لا تتلاءم ومتطلبات الاستقرار النقدى والسعرى .

وهنا نجد أن زيادة عرض النقود ، باعتباره مصدرا تضخميا يرجع الى حد كبير الى السبب الهيكلى الممثل فى جمود الحصيلة الضريبية . ومن هنا يكون زيادة كفاءة النظام الضريبى فى رفع نسبة الضرائب الى الدخل القومى ، (وعن طريق تطبيق سياسة مالية فعالة ، تؤدى الى تشجيع الادخار وزيادة الاستثمار) أمر هام لمواجهة هذا المصدر التضخمى .

(٣) تفاقم مشكلة الغذاء :

لهذه المشكلة أهمية محورية فى تفسير الضغوط التضخمية التى تعرضت لها الدول النامية فى العقود الأخيرة . فالنمو المتزايد فى قوى الطلب الاستهلاكى على المواد الغذائية مع وجود قوى معاكسة تعوق النمو فى عرض هذه المنتجات داخل الدول المتخلفة ، قد دفع بأسعار المواد الغذائية للارتفاع المستمر ، مع ما يجره ذلك الارتفاع من آثار تراكمية ، حتى ولم تزد كمية النقود . ومن هنا فان علاج التضخم فى هذه الدول يتطلب ، ضمن ما يتطلب ، أن يحتل حل هذه المشكلة مكانة أساسية فى أى برنامج يستهدف مكافحة التضخم .

(٤) طبيعة عملية التنمية وما تولده من اختلالات فى مراحلها الأولى :

تغيير البنيان الاقتصادى والاجتماعى ، فى غمار عملية التنمية ، يولد فى حد ذاته مجموعة من الضغوط المولدة للتضخم . ومن امثلة مصادر هذه الضغوط ما يحدث فى أولى مراحل التنمية من تركيز على انشاء المرافق التى تساهم بطريقة غير مباشرة فى الانتاج ، وهنا نجد أن ما يتولد مقابل الانفاق الاستثمارى على هذه المشروعات من دخل وزيادة فى الطلب لا يقابله زيادة مباشرة فى الانتاج المادى الاستهلاكى. كما أن ما ينفق من استثمارات يُقيم طاقات انتاجية متخصصة فى انتاج منتجات معينة ، الا أن الطلب الذى يخلقه يتصف بأنه أكثر عمومية ، أى أنه ينصرف الى كافة أنواع السلع والخدمات . يضاف الى ذلك ما يتصف به انشاء المشروعات من طول فترة الانشاء ، التى لا يحدث خلالها أى انتاج يقابل ما يقترن بهذه الفترة من انفاق وزيادة فى الطلب . وهذه بعض أمثلة مصادر الضغوط التضخمية التى تقترن بالمراحل الأولى لعمليات التنمية .

وعموما لا غبار فيما ينشأ عادة فى المراحل الأولى من التنمية من تضخم طفيف معتدل ، طالما كان معدل زيادة الانتاج القومى يفوق بكثير معدل زيادة الأسعار . فهنا لا خوف من عدم الاستقرار النقدى ، على أنه يجب على البنك المركزى والسلطات النقدية أن تتخذ من الاجراءات والسياسات ما يمكنها من مراقبة التضخم الطفيف مراقبة فعالة حتى لا يتجه لولب الأسعار والأجور الى التمدد والارتفاع الى آفاق عالية ، ويفلت زمام التحكم فى التضخم .

محتويات الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٩٢ / ٩١٣٩

I.S.B.N.
977-00-4320-6